

الجامعة الأزهرية

كُلِّبَ الصُّلَّاءُ الدِّينِيَّ

علوم القرآن

تأليف

صاحب الفضيلة الأستاذ

محمد علي - رحمه الله

مقرر السنة الثانية

بتخصص الدعوة والارشاد

حقوق الطبع محفوظة

١٩٣٩ - ١٩٤٠

طبعة شبرا ومكتبتها بمزارع المأذنة تلغيف ٥٨٧٢٤

# بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أنزل القرآن هدى للعالمين ؛ وآية دالة على صدق سيد المرسلين  
ووجعل تلاوته عبادة للطائعين ، وتذكراً وتنبهة عبدة للذاكرين أنستغفرو  
وأشهد أن لا إله إلا هو رفع شأن من تمسك بالقرآن الى ذروة السعادة  
والكمال ، وأنقذ به الإنسانية من وهدة الحيرة والضلال وأشهد أن سيدنا  
محمداً رسول الله مصدر الهدى ومنبج العرفان . أيده مولاه بالقرآن ، وجعل  
اليه البيان والتبيان

اللهم صل وسلم على هذا النبي مجلى الوحي الالهى وظهره ؛ وعلى آله  
وصحبه الذين ساعدوا بصحبته وانتفعوا بنوره

أما بعد فقد أسندت الى مشيخة كلية أصول الدين للجامع الأزهر  
تدريس ( علوم القرآن ) لطلبة السنة الثانية من قسم تخصص الوعظ  
والارشاد وفق المنهج المرسوم لذلك ، فنظرت فيه فإذا هو موضوعات  
متنوعة كل موضوع منها يعتبر علماً مستقلاً ، وهى متفرقة فى أنحاء  
متبشرة ؛ وبينها موضوعات مهمة لا يستغنى عن استيعابها من يريد  
الوقوف على حقيقة الدين الاسلامى ، ويتعرف أسرار القرآن وعظاته ،  
ونواحي دلالاته ووجوه عباراته فى دائرة الحقائق العلمية ، والوجوه النقلية ؛  
لهذا رأيت بعد تدريسها للطلبة ؛ أن أجمعها ليرجعوا اليها اذا أرادوا  
الاستذكار ؛ ولما التأم ثملها ؛ وانتظم عقدها سميتها ( منهج الفرقان

في علوم القرآن ) وقد أثبت في صدره المنهج المرسوم ليكون بياناً لمباحث  
 هذا الكتاب واتخذت مرجعاً في ذلك ككتب التفسير والأصول وعلوم  
 القرآن مثل الاتقان والبرهان والناسخ والمنسوخ ومتشابه القرآن وأعجاز  
 القرآن وغـيرها . والله أسأل أن ينفع به كما نفع بأصوله ، وأن يجعله خالصاً  
 لوجهه وعليه توكلى وهو حسبي ونعم الوكيل ما

محمد علي سلامه



## التفسير

معناه لغة : — مأخوذ من الفسر وهو البيان والكشف وأكثر استعمال  
الفسر لافظهار المعنى المعقول ، ويطلق التفسير لغة أيضاً على التعرّبة للانطلاق ،  
يقال فسرت الفرس إذا عرّيته للانطلاق

وفي الاصطلاح : علم يبحث فيه عن أحوال القرآن المجيد من حيث دلالة  
على مراد الله تعالى بقدر الطاقة البشرية ، وهو بهذا المعنى غير شامل لعلم  
القراءات وعلم الرسم لأن الأول باحث عن أحوال القرآن من حيث ضبط  
ألفاظه وكيفية أدائها والثاني باحث عن أحوال ألفاظه من حيث كيفية إيرادها  
في الكتابة ويمكن جملة شاملا للقراآت وغيرها إذا كان البحث عنها من جهات  
يرجع إليها بيان المعنى الذي أراده الله تعالى من القرآن ؛ لهذا عرفوه أيضاً  
بأنه ( علم يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن ومدلولاتها وأحكامها  
الافرادية والتركيبية ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب وتمت لذلك معرفة  
المنح وسبب النزول وقصة توضح ما أبهم في القرآن ونحو ذلك )

## التأويل

وأما التأويل : فعناه لغة : قال في القاموس آل إليه أولاً ومآلاً رجوعه  
ارتد . وقال وأوله إليه رجعه ، قل وأول الكلام تأويله وتأوله دبره وقدره  
وفسره والتأويل عبارة الرؤيا . ١ هـ .

فقولهم هو مأخوذ من الأول بمعنى الرجوع باعتبار أحد معانيه اللغوية  
وقد جاء لفظ التأويل في القرآن غير مرة فقال تعالى في آل عمران : فأما الذين  
في أولادهم نبيغ فيهمهمون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله



إلا الله الخ ) وقال الله تعالى في الأعراف ( هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتي تأويله ) وقال في سورة يونس ( بل كذبوا به لم يحيطوا به لما يأنثهم تأويله ) وهو في الهورتين بمعنى وقوع الأمر المخبر عنه وقال في سورة يوسف ( وكذلك يجتديك ربك يومئذك من تأويل الاحاديث وفيها أيضا قوله ( قل لا يأتيناكم طعام تزرقانه إلا نبأناكم بتأويله قبل أن يأتيناكم وفيها أيضا قوله وما نحن بتأويل الاحلام بعالمين ) وقوله أنا أنشئكم بتأويله ) وقوله ( هذا تأويل رؤياي من قبل ) وهو في هذه السيرة نفس مدلول الرؤيا والعالم بتأويلها الذي يخبر بمدلولها وقال في سورة الداء ( فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا ) وهو في هذه السورة بمعنى العاقبة والمصير وقال في سورة الكهف ( سأنبئك بتأويل ما لم تستطع عليه صبرا ) وفيها أيضا ( ذلك تأويل ما لم تستطع عليه صبرا ) وهو في هذه السورة بمعنى تأويل الاعمال من خرق السفينة وقتل الغلام وإقامة الجدار وليس تأويل أقوال

#### والتأويل في الاصطلاح :

أما عند السلف فله معنيان - أحدهما أنه تفسير الكلام وبيان معناه سواء وافق ظاهره أو خالفه فيكون التأويل والتفسير على هذا متقاربين أو مترادفين وهذا هو معنى قول مجاهد « ان العلماء يعلمون تأويله أى القرآن » ومعنى قول ابن جرير في كتابه ( القول في تأويل قوله كذا ) وقوله اختلف أهل التأويل في هذه الآية فان المراد به التفسير .

( ثانياً ) أنه هو نفس المراد من الكلام فان كان الكلام خبراً فتأويله نفس الشئ المخبر به وإن كان ملتبساً فتأويله نفس المطلوب وهكذا وأما عند المتأخرين من الفقهاء والمتكلمين والمحدثين والمبصرين :

فالتأويل هو صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح لدليل يقتضيه به وهذا هو التأويل الذي يتكلمون عنه في أصول الفقه ومبادئ الخلاف . فإذا قل أحد منهم هذا الحديث أو هذا النص مؤول محمول على كذا قيل له هذا تأويل والتأويل يحتاج إلى دليل فالتأويل على هذا يجب عليه أمران : أولهما بيان احتمال اللفظ المعنى الذي ادعاه ، الثاني بيان الدليل الموجب لصرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح وهذا المعنى للتأويل هو مثار النزاع في مسائل الصفات فمنهم من ذم التأويل ومنعه ومنهم من أوجب التأويل ومدحه وسيأتي لذلك زيادة في مبحث المتشابهة

وإذ قد عرفت موارد التأويل واحتمالاته فلنذكر ما قيل من النسبة بينه وبين التفسير فنقول :

### النسبة بين التأويل والتفسير :

قد اختلف في ذلك على أقوال : فقال أبو عبيدة هو والتفسير بمعنى واحد وقال الراغب التفسير أعم

وأكثر استعماله في الألفاظ ومفرداتها في الكتب الإلهية وغيرها والتأويل في المعاني والجل في الكتب الإلهية خاصة ؛ وقال الماتريدي : التفسير القطع بأن مراد الله كذا والتأويل ترجيح أحد المحتملات بدون قطع والحق في الفرق بينهما : أن التفسير يرجع إلى الرواية والتأويل يرجع إلى الدراية ، وعلى هذا فهو معرفة أحوال القرآن المجيد بقدر الطاقة البشرية بمقتضى القواعد العربية وغيرها من غير توقف على نقل

والعلامة الألويسي : بعد أن نقل غالب هذه الآراء قال فشكل الأقوال ما سمعتها وما لم اسمع مخالفة للعرف اليوم إذ قد تعارف من غير تكبر أن التأويل إشارة قديمة ومعارف سبحانه تفسر من ضعف العبارات

المالكين ، وتنهل من سحب الغيب على قلوب العارفين والتفسير غير ذلك اه  
 فقد جعل التأويل ما كان مأخوذاً بالإشارة والتفسير ما كان متعلقاً بفهم العبارة  
 وتعريف التفسير بأحد المعنيين السابقين يمكن جعله شاملاً للتأويل وللإشارة  
 لأنه معرفة معاني كلام الله بقدر الطاقة البشرية وذلك أعم من أن يكون  
 بالرواية أو الدراية من العبارة أو الإشارة غير أنه قد خص كل منها باسم يخصه  
 ثم اعلم أن التفسير من قبيل التصورات فيكون المقصود فيه تصور  
 معاني ألفاظ القرآن وذلك كله تعاريف لفظية ولكن حقق بعضهم أنها من  
 قبيل التصديق لأنها ترجع إلى الحكم على الألفاظ بأنها مفيدة لهذه المعاني  
 وعليه فيكون التفسير من قبيل التصديقات ويكون عبارة من مسائل جزئية  
 مثل قولنا : يأبها الناس خطاب لأهل مكة ويأبها الذين آمنوا خطاب لأهل  
 المدينة ومثل الاسم معناه الدال على المسمى والله معناه الذات الأقدس ؛  
 والرحمن معناه المحسن وكأفاده الأحكام وأخذها من ألفاظه وغير ذلك ولا  
 شك أن هذه قضايا جزئية

وبما تقدم علمت أن التفسير تارة يكون بالرواية وتارة يكون بالدراية وتارة  
 يكون بالإشارة — والأول هو التفسير بالمأثور ، والثاني هو التأويل أو التفسير  
 بالرأى ، والثالث هو التفسير الإشاري

فأقسام التفسير ثلاثة ولنذكرها مرتبة فنقول : —

#### الأول : التفسير بالمأثور

وهو بيان معنى القرآن المجيد بما ورد في القرآن الكريم أو صحح وروده  
 في السنة النبوية فإن في القرآن الكريم آيات مفسرة للأخرى كما أن في السنة  
 — شيئاً مما يبين بعض آياته وكذلك ما صح وروده عن الصحابة فاتهم  
 أدري به لما شاهدوه من القرآن عند نزوله ولما اختصروا به من فهمهم



والعمل الصالح وقد بين لهم النبي صلى الله عليه وسلم معاني القرآن كما بين لهم  
الفاظه وقد كانوا إذا تعلموا عشر آيات لم يجاوزوها حتى يعلموا ما فيها من العلم  
والعمل ولذلك كانوا يقيمون في حفظ القرآن مدة طويلة وقد ورد أن ابن عمر  
أقام على حفظ البقرة ثمان سنين ولذلك أطاق بعضهم القول بأن تفسير الصحابي  
الذي شاهد الوحول حكم المرفوع أي فكأنه راو عن النبي صلى الله عليه وسلم  
وقيد ذلك بعضهم بما إذا كان ذلك في بيان سبب النزول ونحوه مما لا مجال  
للرأى فيه وإلا كان من الموقوف عليه

وأما المنقول عن التابعين ففيه خلاف بعضهم عدده من المأثور لأن الغالب  
تلقينه من الصحابة. وبعضهم عدده من التأويل نظراً لسنخه اختلافاً أكثر  
من الصحابة وعلى هذا فرجع التفسير بالمأثور إلى ثلاثة :

الأول إقرآن الحسب . الثاني السنة النبوية . الثالث أقوال الصحابة

ومثال الأول : — قوله تعالى ( فتلقى آدم من ربه كلمات ) قد فسر آية  
( فلا ربنا ظلمنا أنفسنا ) الخ وقوله تعالى ( لا تدركه الأبصار ) فسر آية ( إلى  
رهبنا نظرة ) أي لا تحيط به وقوله تعالى ( أحلت لكم بهيمة الأنعام إلا ما يتلى  
عليكم ) فسر بقوله تعالى ( حرمت عليكم الميتة ) وقوله تعالى ( وأوفوا بعهدي  
أوف بعهديكم ) قبل عهده فسر بقوله تعالى ( لئن أقمتم الصلاة وآتيتم الزكاة  
وآأنتم برسلي ) الخ وفسر عهدهم بقوله ( لا كفرن عنكم سيئاتكم ) وفي  
القرآن الكريم أمثلة كثيرة من ذلك

ومثال الثاني : تفسير النبي صلى الله عليه وسلم الظلم بالشرك والحساب  
اليسير بالعرض والقوة بالرمي ومنه ما ذكر في البخاري في كتاب التفسير وفي  
غير البخاري من كتب السنة الصحيحة وهو كثير أيضاً

ومثال الثالث : ماصح عن رواية ابن عباس وغيره من الصحابة عما هو  
مبثوث في كتب التفسير بالأسانيد الصحيحة وأهمها تفسير ابن جرير الطبري  
كما سيأتي ولنذكر من اشتهر من الصحابة بالتفسير ثم من التابعين فنقول :  
المفسرون من الصحابة :

اشتهر بالتفسير من الصحابة رضى الله عنهم عشرة وهم أبو بكر وعمر  
وعثمان وعلي وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وأبي بن كعب وزيد  
ابن ثابت وأبو موسى الأشعري وعبد الله بن الزبير رضى الله عنهم  
أما الثلاثة الأول الخلفاء فالرواية عنهم قليلة جداً وذلك بسبب تقدم  
وفاتهم واشتغالهم عهاتهم بالخلافة والفتوحات وترتيب الجيوش ولذلك كلن المروى  
عنهم في التفسير قليلاً حتى أن المروى عن أبي بكر ماصح لا يكاد يبلغ من  
الأثار عشرة

وأما الرابع من الخلفاء وهو سيدنا علي رضى الله عنه في التفسير فالرواية  
عنه كثيرة وذلك بسبب تفرغه عن مهام الخلافة مدة طويلة إلى ما بعد الخلفاء  
الثلاثة وتأخر وفاته عنهم وتصدده في الفتيا والقضاء

وأما الثلاثة الذين بعدهم وهم عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس  
وأبي بن كعب فهم أيضاً من الأكثرين في التفسير فيكون المكثرين في التفسير  
أربعة وهم هؤلاء الثلاثة وعلي بن أبي طالب رضى الله عنه

وأما الثلاثة الأخيرة وهم زيد بن ثابت وأبو موسى الأشعري وعبد الله  
ابن الزبير فهم مع شهرتهم في التفسير أقل من الأربعة قبلهم ولذا تقتصر على  
هؤلاء الأربعة الأكثرين ولنذكر الرواية عنهم وترتيبهم بحسب كثرتها عنهم  
على الوجه الآتي : —

أولهم : عبد الله بن عباس ثم يليه عبد الله بن مسعود ثم علي بن أبي طالب

ثم أبي بن كعب

عبد الله بن عباس : —

أما عبد الله بن عباس فهو ترجمان القرآن الذي دعا له النبي صلى الله عليه وسلم بقوله « اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل » وفي رواية أنه صلى الله عليه وسلم دعا له بقوله « اللهم آتِه الحكمة » وقال ابن مسعود رضي الله عنه فيه « نعم ترجمان القرآن ابن عباس » وكان رضي الله عنه يقول فيه « ذا كم فتى السكحول إن له لسانا سؤولا وقلبا عقولا » ومما يدل على فضله ورفعة منزلته ما أخرجه البخاري من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس قال « كان عمر يدخلني مع أشياخ بدر فساكن بعضهم وجد في نفسه وقال لم يدخل هذا معنا وإن لنا أبناء مثله ؟ فقال عمر أنه من أعلمكم فدهاهم ذات يوم فأدخلني معهم فما رأيت أنه دعاني فيهم يومئذ إلا ليريههم فقال ما تقولون في قوله تعالى ( إذا جاء نصر الله والفتح ) ؟ فقال بعضهم أمرنا أن نحمد الله ونستغفره إذا نصرنا وفتح علينا وسكت بعضهم ولم يقل شيئا فقال لي : أ كذلك تقول يا ابن عباس ؟ .. فقلت لا ؟ .. فقال ما تقول ؟ قلت ... هو أجل رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلمه الله !! قل إذا جاء نصر الله والفتح فذلك علامة أجلك فسبح بحمد ربك واستغفره إنه كان توابا فقال عمر . لا أعلم منها إلا ما تقول اه )

وقد ورد مما يدل على فضله وتبحره في فهم القرآن آثار كثيرة وأخبار مشهورة وقد كان من أسباب نبوغه وقوة ذاكرته أمور :

أولها : دعاء النبي صلى الله عليه وسلم له وملازمته من عهد التمييز للنبي

صلى الله عليه وسلم



ثانيها : أنشأته في مهد النبوة وملأته لأكابر الصحابة بعد وفاته صلى الله عليه وسلم وتعرفه منهم مواطن نزول القرآن وتواريخ التشريع وأسباب النزول وغير ذلك

ثالثها : حفظه للغة العربية ومعرفة آدابها وخصائصها وأصاليها حتى أنه كان كثيراً ما يشهد للمعنى الذي يريده من لفظ القرآن بالبيت والأكثر من كلام العرب

رابعها : بلوغه مرتبة الاجتهاد وعدم تحرجه منه والافدام على تقرير مآداه اليه اجتهاده فقد كان شجاعاً في بيان ما يمتدح أنه حق ويجهل به أينما كان هذه أهم أسباب ذبوع صيته وغزارة علمه يضاف إلى ذلك قريحته الوفاة ورأيه الصائب وعقله الراجح ودينه المتين فرضى الله عنه وأرضاه

الرواية عن ابن عباس واختلاف الآراء فيها وعن غيره من الصحابة .

ورد عن ابن عباس في التفسير آراء كثيرة وروايات متعددة وطرق مختلفة وهذه الروايات متفاوتة في الصحة والضعف لذا تتبع العلماء سلسلة الرواة عنه تعديلاً وتجريحاً ولنذكر أشهر الطرق عنه وهي :

أولاً : طريق علي بن أبي طلحة الهاشمي عن ابن عباس وهذه الرواية أصح ما روى عن ابن عباس وأجوده قال فيها أحمد بن حنبل « أن بمصر صحيفة في التفسير رواها علي بن أبي طلحة لورجل رجل لها إلى مصر كاصداً ما كان كثيراً » وقال فيها ابن حجر « وهذه النسخة كانت عند أبي صالح كاتب الليث رواها معاوية ابن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس وهي عند البخاري عن أبي صالح وقد اعتمد عليها في صحيحه كثيراً فيما يملقه عن ابن عباس وكسني بتوثيق البخاري لها شاهد على الصحة . وفي قول بعضهم

إن ابن أبي طلحة لم يسمع من ابن عباس وإنما أخذ عن مجاهد أو سعيد  
ابن جبير عن ابن عباس لأن كلا من المذكورين ثقة فلا ضير في كونه  
واسطة بين ابن أبي طلحة وبين ابن عباس

ثانياً: رواية ابن جريج عن ابن عباس جمع فيها الصحيح والضعيف فلم  
يتميز في روايته الصحيح من غيره وقد روى عن ابن جريج جماعة كثيرة  
منهم بكر بن سهل الدمياني عن عبد الغني بن سعيد عن موسى بن محمد عن  
ابن جريج عن ابن عباس ومنهم محمد بن نور عن ابن جريج عن ابن عباس  
روى نحو ثلاثة أجزاء كبار

ومنهم الحجاج ابن محمد عن ابن جريج عن ابن عباس روى عنه جزء  
ثالثاً: قد أورد اسماعيل السدي في تفسيره أسانيد إلى ابن عباس تارة  
عن أبي مالك وأخرى عن أبي صالح وكلاهما عن ابن عباس

رابعاً: الضحاك بن مزاحم عن ابن عباس وطريقه منقطعة  
خامساً: طريق العوفي عن ابن عباس وهي طريق ضعيفة

وغير ذلك من الطرق الكثيرة التي وردت عن ابن عباس وقد تتبعها  
العلماء كثيراً حتى ورد عن الشافعي رضي الله عنه أنه قال لم يثبت عن ابن عباس  
في التفسير إلا شبيه بمائة حديث

وبالجملة فالذي قاله العلماء النقادون لرواية ابن عباس أن طريق معاوية بن صالح  
من علي بن أبي طلحة عن ابن عباس من أجود الطرق وقد اعتمد عليها البخاري  
وكشي به شاهداً

ورواية جوير عن الضحاك عن ابن عباس غير مرضية ورواية ابن جريج  
تحتاج إلى بحث وتدقيق لأنه جمع ما ذكر في كل آية عن ابن عباس من الصحيح  
والسقيم ولم يفرق الصحة ورواية الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس

أبو يحيى طارقه وإن انضم إليها رواية محمد بن مروان السدي الصغير فهي سالحة  
 التكذب ولكن قال ابن عدي في الكامل للسكبي أحاديث سالحة وخاصة عن  
 أبي صالح وهو معروف بالتفسير وليس لأحد تفسير أطول منه ولا أشيع وبعده  
 مقاتل ابن سليمان إلا أن السكبي يفضل عليه لما في مقاتل من المذاهب الردية  
 ولو أردنا جمع الرواة عن ابن عباس لخرجنا عن قصد الاختصار فنكتفي  
 بما ذكرنا وسنبين عند الكلام على وضع الرواية في التفسير وأسباب ذلك بالنسبة  
 لابن عباس

### ٢- عبد الله بن مسعود

وأما عبد الله بن مسعود وهو عقبه عمرو بن ثعلبة الانصاري الخزرجي  
 البصري فكان أعلم الصحابة بكتاب الله تعالى ومعرفة محكمه ومقشاهه، وحلاله،  
 وحرامه، وقصصه، وأمناله، وقد ورد أنه قال «لو أعلم أحدا أعلم بكتاب الله  
 مني تبليغه المظي لأتيت» فقال له رجل: أما لقيت علي بن أبي طالب؟ فقال  
 بلى قد لقيته!! «وقد روى عنه أبو صالح كما روى عنه التابعون من أهل  
 الكوفة، وقد ورد أسانيد كثيرة تنتهي إلى ابن مسعود مذكورة في كتب  
 التفسير بالمأثور وكتب الحديث، وقد تتبعها العلماء كما تتبعوا غيرها من  
 الروايات بالنقد تحريرا وتعديلا

### ٣- علي بن أبي طالب:

وأما علي بن أبي طالب بن عبد المطلب؛ فهو الخليفة الرابع وإن عم الرسول  
 ﷺ ويجمع معه صلى الله عليه وسلم في جده وهو صهره زوج السيدة فاطمة  
 وذريته صلى الله عليه وسلم منهما؛ كان بحرا في العلم؛ وحجة في الفهم والاستنباط  
 كثيرا ما كان يرجع إليه الصحابة في فهم ما خفي واستجلاء ما أشكل؛ حتى  
 أشهره قضية ولا أبا حسن لما «وقضاؤه بالعدل معروف، فوق ما كان مستغابا»



من الشجاعة في الحق ونصرة الدين ؛ والاعراض عن الدنيا وفخرها ،  
فكيف وقد ترى في مهد النبوة ، ونهل منها الحكم الغالية والأمرار النافعة  
وعنته مشكاة أنوارها ؛ فكان من أعلم الصحابة بمواقم التنزيل ومعرفة التأويل  
وقد ورد عن ابن عباس أنه قال : « ما أخذت من تفسير القرآن فعن علي  
ابن أبي طالب فهو صدر المفسرين والمؤيد فيهم . إلا أنه لأسباب سيأتي بيانها  
قد أكثر الناس من الدس عليه في الرواية وتوهموا لمذاهبهم الباطلة ، لذا أخذ  
الحذائق من النقاد في بحث تلك الروايات واعتقاد ما صح منها وتزييف غيره

#### « أبي بن كعب :

وأما أبي بن كعب بن قيس الأنصاري الخزرجي أبو المنذر المدني فهو  
سيد القراء ومن كتات الوحي ، وقد شهد بدرًا وقد ورد فيه « وأقرأهم  
الكتاب الله عز وجل أبي بن كعب » وقد ورد عنه في التفسير نسخ كثيرة رويها  
أبو جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أبي العالية عن أبي بن كعب وهذا  
الاسناد صحيح ؛ أخرج ابن جرير وابن أبي حاتم منها كثيراً ، وكذا أخرج  
الحاكم في مستدركه ، وأبو داود في مسنده

وقد اقتصرنا على الكلام على هؤلاء الأربعة من الصحابة من العشرة التي  
ذكرنا أسماءهم قبل ، لشهرة هؤلاء وكثرة الرواية عنهم وقد ورد أيضاً عن  
غيرهم من الصحابة الكثير من التفسير مثل أنس وأبي هريرة وابن عمر وجابر  
كما ورد عن عبد الله بن عمرو بن العاص روايات كثيرة تتعلق بالقصاص وأخبار  
الفتن والآخرة

#### « المفسرون من التابعين »

قد اشتهر بعد عصر الصحابة من التابعين مفسرون كثيرون اشتهروا في

الامصار . فمنهم من كان بمكة ، ومنهم من كان بالمدينة ، ومنهم من كان بالعراق .

### « رواية ابن عباس بمكة من التابعين »

وأشهر ما كان في مكة ممن روى عن ابن عباس : مجاهد وعطاء بن أبي رباح وعكرمة مولى ابن عباس وسعيد بن جبير وملاووس وغيرهم ، وهم يختلفون في الرواية عن ابن عباس قلة وكثرة كما اختلف العلماء في الثقة بهم .  
مجاهد : —

وأما مجاهد فما رواه عن ابن عباس قليل جداً وهو من أوثق الرواة لهذا كان يعتمد على تفسيره كل من الشافعي والبخاري وغيرهما من أهل العلم ، وقد ورد عنه أنه قال : عرضت القرآن على ابن عباس ثلاثين مرة وقال : عرضت المصحف على ابن عباس ثلاث عرضات أقف عند كل آية منه وأسأله عنها فيم نزلت ؟ وكيف كانت ؟

وقال فيه الامام النووي إذا جاء التفسير عن مجاهد لحديثك ؛ ومع هذا فقد روى أن الأعمش سئل ما لهم يتقون تفسير مجاهد قال : كانوا يروون أنه يسأل أهل الكتاب وليكن لم نأخذوا بغيره عليه في صدقه .

### عطاء وسعيد :

وأما عطاء وسعيد فقد كان كل منهما ثقة صادقاً وليساً مكثري في الرواية . قال ابن عباس ولذا قال سفيان الثوري : أخذوا التفسير عن أربعة عن سعيد بن جبير ، ومجاهد ، وعكرمة ، والشافعي . وقال قتادة : أعلم التابعين أربعة وكان عطاء بن رباح أعلمهم بالمنايا . وكان سعيد بن جبير أعلمهم بالتفسير . قال ابن عباس قال ما خلاصته ( إن عطاء بن رباح القرشي . ولازم كان ثقة عالماً كثير الحديث إليه . انتهت الفتوى بمكة قال فيه أبو حنيفة : ما لقيت أحداً أفضل من عطاء . وقال م ٢٢٢ قرآن - في

ابن عباس وقد سئل عن شيء : يا أهل مكة تاجتمعون على وعندكم عطاء ؟ ..

وكان عكرمة أعلمهم بالسيرة وكان الحسن أعلمهم بالحلال والحرام

وإن البخاري كان متمسكاً على عكرمة ويوثقه ويروي له . وكان بعضهم

لا يروي له نظراً لا كثرة عن ابن عباس ولكن هذا ليس بعيب لأنه مولا

وقد شالطه كثيراً ، فمن الطبيعي أن يروي عنه كثيراً ولا يمد اجترأ على العلم

ولا افتقاراً على الرواية ، ولدت كثرة الرواية من المطاعن التي توجه على الراوي

ول المطاعن خلاف ذلك

كيف وقد قال الشعبي في شأن عكرمة هذا : ما بيني وبين أحد أعلم بكتاب الله

من عكرمة . وقال عكرمة كل شيء أحدثكم عنه في القرآن فهو عن ابن عباس

وأما ما ووصى ابن عباس الجاني فقد أدرك خمسين من الصحابة ورجع

أربعين حجة وكان مستجاب الدعوة قال فيه ابن عباس إني لأظن طاووساً

من أهل الجنة

### أشهر من كان بالمدينة من التابعين

زيد بن أسلم الذي أخذ عنه ابنه عبد الرحمن بن زيد ومالك بن أنس

أخذ عنه أيضاً

ومنه أم العالية وهو من روافد أبي كعب وقد روى عنه الربيع بن أنس

ومنه محمد بن كعب القرظي قال فيه ابن عوف : ما رأيت أحداً أعلم بشأؤهل

القرآن من القرظي ، وقال فيه ابن سعد : كان ثقة ورعاً

### أشهر من كان بالعراق من التابعين :

محمّد بن الأحمد العمري الهمداني كان يسكن الكوفة ويشتبهه القاضى

الفرجى في بعض صفات المسائل . وكان ورعاً زاهداً صادقاً وهو من رواة عبد الله



ابن مسعود . روى عنه أبو وائل والشعبي وخلق كثير . قال أبو إسحق حجاج  
مسروق فيما نام إلا ساجدا على وجهه . وقال ابن المديني : صلى خلف أبي بكر  
وقال ابن معين ثقة لا يسأل عن مثله

ومنه قنادة بن دحمة الدوسي الأكمه وهو عربي يسكن البصرة وكان  
واسع الاطلاع في الشعر وأنساب العرب وأيامهم متضلعا في اللغة العربية .  
وهو ثقة إلا أنه كان يخوض في القضاء والقدر لذا كان يتحرج بعض الناس من  
الرواية عنه ؛ قال فيه ابن المسيب : ما أناني عراقى أحفظ من قنادة . وقال  
ابن سيرين : قنادة أحفظ الناس . وقد احتج به أرباب الصحاح . وهو من  
رواة عبد الله بن مسعود

ومنه الحسن البصري وكنتيته أبو سعيد وهو أحد أئمة الهندى قال  
ابن سعد : كان طالما جامعاً رقيقاً ثقة مأموناً عابداً فاسكاً كثير العلم فصيحاً  
جباراً وسياً

ومنه عطاء بن أنس مسلم الخراساني وهو من البصريين وإنما قيل له  
الخراساني لأنه دخل خراسان وأقام بها ثم رجع إلى العراق وكان من خيار  
عباد الله إلا أنه كان رديء الحفظ . لهذا اختلفوا في توثيقه فكان بعضهم  
لا يرى الاحتجاج بروايته

ومنه مرة الحمصاني الكوفي العابد . ويقال له مرة الطيب ؛ ومرة الخير  
وقد روى عن أبي هريرة وجماعة من الصحابة . وروى عنه الشعبي وغيره .  
وقيل فيه أنه سجد حتى أكل التراب جبهته هؤلاء هم أعلام المفسرين من  
التابعين وهم قدماء المفسرين . وغالب آرائهم تلقوها عن الصحابة وهم بذلك  
قد بلغوا شأوا عظيما في فهم كتاب الله تعالى

ثم حمل تفسير كتاب الله تعالى عدول كل خلف وقد ورد ( يحمل هذا

العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين) فهذا الخبر شهادة على أن التابعين أعلام الدين وأئمة المسلمين لحفظهم الشريعة من التحريف ومن انتحال المبطلين ؛ ولأنهم تأويل الجاهلين فعملهم الموعول في أمر الدين وإليهم المرجع فيما رواه الصحابة عن سيد المرسلين ؛ فرضي الله عنهم أجمعين .

### ما يؤخذ على التابعين ونقله المروى عنهم

لأنهم مع عنايتهم الشديدة بالنقل عن الصحابة قد أكثروا النقل عن أهل الكتاب الذين دخلوا في الإسلام وقد بقي في أذهانهم من الأخبار ما لا يتعلق به بالأحكام الشرعية ، مثل أخبار يده الخليفة ؛ وأمرار الوجود وأسباب الكائنات ، وكثير من القصص ، فقد تساهلوا في النقل عنهم ولم يقصدوا إلا التحري وبخاصة فيما يترتب عليه استنباط أحكام شرعية ، وأكثر من روى عنه من أهل الكتاب الذين أسلموا كعب الأخبار ، ووهب بن منبه ، وعبد الله ابن سلام ؛ وقد شرح التفسير بهذه الروايات الإسرائيلية وكثرت الروايات في ذلك فكان هذا هو المأخوذ على التابعين ومن بعدهم

### الضعف في رواية التفسير المأثور وأسباب ذلك

قد كثرت الروايات الضعيفة في التفسير المأثور وقد علمت فيما سبق أن كثرة الرواة عن ابن عباس لفتت أنظار النقاد إلى البحث والتحقيق والنقد والتعديل والتجريح حتى ورد عن الإمام الشافعي أنه لم يصح عن ابن عباس أكثر من مائة أثر في التفسير بل قد وضعت روايات كثيرة نسبت إلى ابن عباس وغيره من الصحابة ؛ غير أن ما نسب منها إلى ابن عباس وعلى رضى الله عنهما أكثر مما نسب إلى غيرهما

أسباب ذلك :

- (١) إن نسبة الرواية إلى أحد الصحابة توجب الثقة والقبول بما لا يحصل إذا نسبت لغيره وبخاصة إلى ابن عباس وعلى لسكونهما من بيت النبوة
- (٢) المذاهب الدينية والسياسية كانت من أهم الأسباب في وضع التفسير ، فالشيعة كانوا ينسبون إلى علي رضي الله عنه من الروايات ما هو برى منها ، والمتزلفون إلى الخلفاء العباسيين كانوا يتقربون إليهم بكثرة المروى عن جدهم ابن عباس رضي الله عنه وكلما ذكرت آية ذكروا له فيها رواية
- (٣) كثرة الرواية عن أهل الكتاب الذين أسلموا وقد أشار ابن خلدون إلى ذلك بقوله « وقد جمع المتقدمون في ذلك وأوعوا إلا أن عنهم ومنقولاتهم تشتمل على الفت والحمين والمقبول والمردود ؛ والسبب في ذلك أن العرب لم يكونوا أهل كتاب ولا علم وإنما غلبت عليهم البداوة والامية وإذا تشرفوا إلى معرفة شيء مما تشوق اليه النفوس البشرية في أسباب المكونات وبدء الخليقة وأسرار الوجود فانما يسألون عنه أهل الكتاب قبلهم . ويحتقنونهم فمنهم وهم أهل التوراة من اليهود ومن تبع دينهم من النصارى وأهل التوراة الذين بين العرب يومئذ بادية مثاهم ولا يعرفون من ذلك إلا ما تعرفه العامة من أهل الكتاب ومعظمهم من حمير الذين أخذوا بدين اليهودية فلما أسلموا بقوا على ما كان عندهم مما لا تعلق له بالأحكام الشرعية التي يحتاجون لها مثل أخبار بدء الخليقة ، وما يرجع إلى الحدائق والملاحم ومثال ذلك ، وهؤلاء مثل كعب الأحبار ؛ ووهب بن منبه . وعبد الله بن سلام وأمثالهم . فامتثلت التفسير من المنقولات عندهم وفي أمثال هذه الأغراض أخبار موقوفة عليهم وليست مما يرجع إلى الأحكام فيتمتع في الصفة التي يجب العمل بها وتساهل المفسرون في مثل ذلك ومثلوا كتب التفسير بهذه



المنقولات وأصلها كما قلنا عن أهل التوراة الذين يسكنون البادية ولا تحقيق  
عندهم بمعرفة ما ينقلونه من ذلك إلا أنهم بعد صيتهم وعظمت أقدارهم لما  
كانوا عليه من المقامات في الدين وأهله . فتلقيت بالقبول « اه

ولكن العلماء قد تحروا الصيغة وزيفوا مالا يستند إلى رواية صحيحة

(٢) اختصار الأسانيد بعد عصر التابعين ونقل الأقوال من غير تحرر  
فكان هذا من أهم الأسباب للضعف كيف وقد التبس الصحيح بالعليل .  
وصار كل من يسنح له قول يورده ومن يحظر ببالة شيء يعتمده ومن يحسب  
بعده ينقل عنه ظاناً أن له أصلاً غير ملتفت إلى تحرير ما يورده عن السلف الصالح  
ومن يرجع إليهم في التفسير

وهذه أهم أسباب الضعف والوضع في التفسير المأثور

تدوين التفسير بالمأثور وخصائص السكتب المؤلفة في ذلك

بغير طبقات التابعين الذين نقلوا أقوالهم عن الصحابة ألفت تفاسير تجمع  
أقوال الصحابة والتابعين كتفسير سفيان بن عيينه ووكيع بن الجراح وشعبة  
ابن الحجاج . ويزيد بن هرون . وعبد الرزاق . وآدم بن أبي إياس . وإسحاق  
ابن راهويه . وروح بن عباد . وعبد بن حميد . وأبي بكر بن أبي شيبة . وعلي  
ابن أبي طلحة . والبخاري وغيرهم

وبعد هذه الطبقة ألف ابن جرير الطبري كتابه وهو من أجل التفاسير  
قدراً وأعظمها شأناً وسبباً في بيان ذلك

ثم ابن أبي حاتم وابن ماجه والحاكم وابن مردويه والشافعي ابن حبان  
وابن المنذر وغيرهم

وهؤلاء جميعاً ومن قبلهم كانت تفاسيرهم مستندة إلى الصحابة والتابعين

وأتباعهم وليس فيها غير ذلك ما عدا ابن جرير فإنه زاد توجيه الأقوال  
وترجيح بعضها على بعض ، وذكر الأعراب ولاشتباه

### (١) التعريف بابن جرير وتفسيره :

هو محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الطبري أبو جعفر وله بأمل  
سنة ٢٢٤ هـ . وتوفي ليلة الأحد لليومين بقينا من شوال سنة ٣١٠ هـ . وقد  
صلى على قبره عدة شعور ورثاه خلق كثير . وكان من القناعة والزهد بالحلي  
الأعظم وهو رأس المفسرين على الإطلاق جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد  
من أهل عصره . وكان حافظاً لكتاب الله تعالى بغيراً بلمعاني عالمنا بالدين  
ومارقيها صليتها وسقيتها . ناسخها ومنسوخها . عالماً بأحوال العظيمة  
والتابعين . وتفسيره من أجل التفاسير بالمأثور . أسنده إلى الصحابة والتابعين  
ووجه الأقوال . ورجح بعضها على بعض وذكر فيه كثيراً من وجوه  
الأعراب واشتباهاً لأحكام

أجمع العلماء المعتبرون على أنه لم يؤلف في التفسير مثله . قال النووي في  
التهذيب : كتاب ابن جرير في التفسير لم يصنف أحد مثله . وقال الشيخ  
أبو حامد الاسفراييني شيخ الشافعية : لو رحل أحد إلى الصين حتى يحصل تفسير  
ابن جرير لم يكن ذلك كثيراً عليه  
وبالجملة : فإنه جمع أشد التفسير وقرب البعيد منها وشمل في الأسناد  
( وهو مطبوع )

### (٢) تفسير أبي الليث الصمغاني :

وهو تفسير بالمأثور تحذفت منه الأسانيد وهو يعتقد كثيراً على أقوال  
السلف من الصحابة والتابعين غير أنه لا يذكر الإسناد . وهو مخطوط  
في مجلدين كبيرين أو موجود بالمكتبة الأزهرية

(٣) كتاب الدر المنثور في التفسير المأثور للإمام السيوطي :

قال في مقدمته : «إنه لخصه من كتابه ترجمان القرآن وهو التفسير المصنف  
عن رسول الله ﷺ ( مطبوع بمصر )

وقد ذكر في كتابه «الاتقان» أنه شرع في تفسيره لجامع لم يسع ما يحتاج إليه  
من التفسير المنقول والأقوال المعقولة . والاستنباط والأشعار والأخبار  
والأعاريب واللغات . ونسب البلاغة ومحاسن البدائع . وصماه (بجمع البحرين)  
ومطالع البدرين) وقد ذكر أنه جعل كتاب الاتقان مقدمة له وذكر في طائفة  
لكتاب الاتقان نبذة صالحة من التفسير بالمأثور الذي ورد مرفوعاً إلى النبي  
ﷺ وقد ابتدأ بفاتحة الكتاب وهكذا ذكر في كل سورة ما ورد .  
(٤) تفسير البغوي :

البغوي هو الحسين بن مسعود بن محمد العلامة أبو محمد البغوي الفقيه  
الشافعي يعرف بأبي القراء ويلقب بحبي السنة وركن الدولة كان إماماً في  
التفسير والحديث . وله تصانيف المفيدة منها :  
معالم التنزيل في التفسير وهو من أجل التفسير وهو بالمأثور غير أنه لم  
يذكر فيه الأسانيد

(٥) تفسير بقي بن مخلد :

وقد رأيت في طبقات المفسرين للإمام السيوطي أن بقي بن مخلد بن يزيد  
ابن عبد الرحمن الأندلسي القرطبي أحد الأعلام وصاحب التفسير والسند  
أخذ من يحيى بن يحيى الليثي ورحل إلى المشرق ولقي الكبار بالحجاز ومصر  
وبغداد وسمع من أحمد بن حنبل . وسمع بالكوفة أبا بكر بن شعبة . وسمع بمصر  
يحيى بن بكير وسمع بالحجاز أبا مصعب الزهري وسمع بدمشق هشام بن عمار  
وشيوخه . كان وأربعة وعشرون رجلاً وكان إماماً زاهداً جواداً صابراً



الدهوة قليل المثل بحرا في العلم مجتهدا لا يقله أحدا . عنى بالآثر وليس لأحد  
مثل سنده في الحديث ولا في التفسير قال ابن حزم : أقطع أنه لم يؤلف في  
الإسلام مثل تفسيره ولا تفسير ابن جرير ولا غيره ولد في رمضان سنة ٤٠٢ هـ ( ١٠١٢ م )  
فتفسيره بقي ابن مخلد هذا من أجل التفاسير بالمأثور وهو مؤلف قبل تفسير  
ابن جرير بنحو مائة سنة ولكنه لم يشتهر اشتغاره

#### (٦) أسباب التزول للواحدى :

وهو جزء متوسط اقتصر فيه مؤلفه على بيان أسباب التزول بالمأثور  
وهذا النوع من التفسير لأجمال للتأويل فيه . ومثله بيان الناسخ والمنسوخ  
ومؤلفه الامام أبو الحسن على بن أحمد الواحدى النيسابورى وهو من أعظم  
مألف في هذا الباب

#### (٧) الناسخ والمنسوخ لأبى جعفر النعمان :

وهو أيضا كتاب جليل تكلم فيه على بيان الناسخ والمنسوخ وذكر  
أقوال العلماء في ذلك مسندة . وقد استوعب فيه جميع ما قيل فيه بالنسخ  
من الآيات ولو لم يكن عنده صحيحا . وهذا القدر كما تقدم لا يعلم إلا من  
طريق الرواية . ولا مجال للرأى والتأويل فيه . وإنما ذكرته والذي قبله لأنها  
من مميزات التفسير كما تقدم في بيان تعريفه ولتقتصر على ما ذكرنا من الكتب  
المؤلفة في التفسير بالمأثور والأقدمها يفوق الحصر

#### طرق المفسرين :

بعده عصر الصحابة والتابعين ومن بعدهم ممن ألفوا في التفسير بالمأثور  
ملتزمين بحكاية الأسانيد ألف بعد ذلك أناس كثيرون اختصروا الأسانيد  
ونقلوا الأقوال من غير أن يفسروها لقائلها والتيسر بذلك الصنيع وغيره

وصار الناظر في هذه التكتب يظن أنها كلها صحيحة وكثير من المفسرين أخذ في نقل الاسرائيليات على أنها حقائق مقررة ويذكر القصص كأنها صحيحة ولو كانت مناقية لمضعة الانبياء ؛ ولو تأملوا قليلا في مخالفتها للأدلة العقلية لمزهاوا كتبهم عن نقلها أو على الأقل لنسبوا على وضعها بعد حكايتها

ومن هنا فتح باب كبير الضرر من أبواب الظن لولا ما يقوم به العلماء في كل عصر من الذود عن الحقيقة ومثاله ما أورده في قصص الانبياء مما زينوا به تفاسيرهم ، وما قالوه في بدء الخليقة والزلازل وأجوج ومأجوج وما قالوه في برودة المساء في الآبار في الصيف وحرارته في الشتاء مما لا يطاق الحقائق العلمية الثابتة ولم يكن له أصل إلا روايات خيالية نقلوها بحسن نية وباليتهم إذ فعلوا ذلك نبهوا على أصل وضعه

وقد عني بعضهم بذكر شتات الأقوال حتى انه ذكر في تفسير قوله تعالى ( غير المغضوب عليهم ولا الضالين ) نحو عشرة أقوال مع أن الوارد الصحيح : تفسيره باليهود والنصارى ولكنه أولم يكثر الأقوال أوقع في الخيرة فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

وقد صنف في التفسير خلائق كثيرون كل منهم اقتصر على الفن الذي برع فيه

فصاحب العلوم العقلية عني بأقوال الحكماء والفلاسفة وشبههم وورد عليهم مثل الفخر الرازي ، وصاحب الفقه كانت غايته شديدة بتقرير الأدلة للفروع الفقهية وورد على أدلة المخالفين وذلك مثل القرطبي وصاحب النحو كان اهتمامه شديدا بالأعراب وتوجيهه ونقل قواعد النحو وفروعه وذلك مثل الزجاج والواحدي في البسيط وأبي حيان في البحر ، وصاحب المذاهب الفاسدة والمبتدعة قصدوا إلى تأويل القرآن طبق مذاهبهم وبدعهم ،

والاخباريون قصدوا استيفاء القطع والاختبار ممن سلف سواء كانت  
صحيحة أو باطلة ، والاشاريون وأرباب التصوف قصدوا نالجة الترغيب  
والترهيب والرهبة والقناعة والراضى وفسروا القرآن بما يوافق أذواقهم  
ومشاربهم — وبالجملة كل صاحب فن تكلم في التفسير بما يوافق فنه ولو كان  
يعمى عن التفسير وعن الغرض الذى من أجله نزل القرآن . ولقد خالى بعض  
العلماء محاول أن يجعل القرآن الكريم مشتملا على جميع الفنون والعلوم فخلوه  
من التأويل ما لم ينزل الله به من سلطان وتعسفوا فى ذلك حتى جعلوه مشتملا  
على الطبعة والكيمياء والرياضة والجغرافيا والتاريخ وهلم جرا مما أملاه عليهم  
خيالهم ، فإن كان غرضهم اشتماله على قواعد العلوم كلها فذلك باطل بالبداهة ،  
وإن كان الغرض ذكر بعض المسائل العلمية المختلفة مما هو مفيد فى مواطن  
العظة والاعتبار فذلك مالاخلاف فيه ولا يحتاج الى تعسف لأن القرآن  
الكريم مازل إلا لهداية وما يتعاقب بها لا يسكون كتاب فلسفة وتشرية ،  
واتما يذكروا فيه ما يتعاقب بالسكائنات على اختلافها للعبارة والعظة والهداية  
فحسب وذلك من آيات إعجازه وهذا لا ينافى أن العساوم الشرعية جميعها  
مستنبطة من القرآن الكريم وبها كان للقرآن العظيم الفضل الأول على العلماء  
وتحت به الهداية

قال تعالى ( ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين )

وقال تعالى ( قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين يهدى به من اتبع سبل  
السلام ويخرجهم من الظلمات الى النور بأذنه )

وقال تعالى ( إنا أنزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله )

وقال تعالى ( كتاب فصلت آياته قرآنا عربيا لقوم يعلمون بشيرا ونذيرا )

وغیر ذلك من الآيات الكثيرة التي تدل على الغرض المتصور من أنزال  
القرآن التكریم .



أهم إن معرفة العلوم العربية وقواعدها وعلوم أصول الدين والفقه بها  
 لمساعد كثير على فهم بعض الآيات وبسبب المراد فالمفسر في حاجة إليها  
 لتكون عوناً له على فهم الغرض المقصود من القرآن لا لتكون هي المقصود  
 الأول كما فعله كثير من المفسرين

وإذ قد بينا أحوال المفسرين ومارقهم ، فلنذكر طبقاتهم بمجمل وهي  
 كخلاصة ما تقدم

### طبقات المفسرين

طبقات المفسرين أربعة :

الطبقة الأولى : المفسرون من الصحابة والتابعين وتابعيهم  
 الطبقة الثانية : المفسرون من المحدثين وهم الذين صنفوا التفاسير مستندة  
 لمورد فيها أقوال الصحابة والتابعين بالأسناد  
 الطبقة الثالثة : المفسرون من علماء أهل السنة وهم الذين ضموا إلى التفسير  
 التأويل وحذفوا الأسانيد وتكلموا على سعاتي القرآن وأحكامه وغير ذلك  
 وهو الذي به الاعتناء في هذا الزمان وهؤلاء وإن كان لهم تفسير بالرأي إلا أنه  
 بالرأي المحمود الجائز

الطبقة الرابعة : من أهل البدع والاهواء كالمتعزلة والشيعة وأضرابهم  
 والذي يستحق أن يسمى مفسراً من هذه الطبقات الأربعة هما الطبقتان  
 الأولى والثانية

وأما الطبقة الثالثة : فالجدير بأصحابها أن يسموا مؤولين لا مفسرين ولذا  
 كانت كتبهم مسجاة في الغالب بالتأويل  
 وأما أهل الطبقة الرابعة : فهم متكلمون في القرآن بالرأي المذموم

وأشهرهم : الرماني والجبائي والقاضي عبد الجبار والرخشري . وكثير لا يعد  
 الرخشري منهم ، لأن كتابه وإن كان فيه مناحي من الاعتزال إلا أنه لا يخلو  
 من فوائد مهمة كما سيأتي ؛ ومن هذه الطبقة مفسروا الغيبة والباطنية  
 وأما الذين تسكلموا في القرآن من جهة العلوم فهم من أهل الطبقة الثالثة  
 أيضا لأن كتبهم لا تخلو من تفسير وتأويل : وإن كان الغالب عليها ناحية  
 دامن العلوم التي راموا التسكلم فيها  
 وغير خاف أن من كان قصده خدمة القرآن والاهتداء بهديه فهو مجتهد  
 مأجور له من الله الثواب والرضوان والله أعلم ؟

### التفسير بالرأى والاختلاف بجوازه

الرأى يطلق على الاعتقاد وعلى الاجتهاد وعلى القياس ومنه أصحاب الرأى  
 أى أصحاب القياس

( والتفسير بالرأى ) هو تفسير القرآن بالاجتهاد بعد معرفة المفسر كلام  
 العرب ومناحيهم في القول ومعرفته الألفاظ العربية ووجوه دلالاتها ؛  
 واستماتته في ذلك بالشعر الجاهلي ووقوفه على أسباب النزول ونحو ذلك  
 وقد اختلف العلماء في التفسير بالرأى

فقال فريق إن التفسير بالرأى غير جائز ، وقال آخرون إنه جائز ، واستدل  
 المانعون بأدلة

( أولها ) أن التفسير بالرأى قول على الله بغير علم ، والقول على الله بغير  
 علم منهي عنه ، فالتفسير بالرأى منهي عنه . وبيان الصغرى بإيضاح أن المفسر  
 بالرأى ليس متيقنا أنه مصيب ولا يمكنه القطع بما يقول وغاية الأمر عنده  
 الظن والظن والقائن بالظن قائل على الله بغير علم . وهذا منهي عنه بقوله تعالى :

« وأن تقولوا على الله ما لا نعلمون » وهو معطوف على المحرمات وأجيب أولاً بمنع الصغرى لأن الظن نوع من العلم إذ هو إدراك الطرف الراجع وثانياً سلطنا الصغرى لكن ننعم الكبرى لأن الظن منهي عنه إذا أمكن العلم بأن يوجد نص قاطع أو دليل عقلي أما إذا لم يوجد ذلك فالظن مأمور به لأن الواجب على المجتهد هو ما يؤديه إليه اجتهاده ، والظن كافٍ ولو لم يكن الظن كافياً لكان أكثر دلالات الكتاب والسنة غير كافية في الاستدلال لأنها ظنية الدلالة لتوقف القطع بالدلالة على رفع الاحتمالات المشهورة كما هو مقرر ، ولا شك أن ذلك نادر وبهذا لم يتم الاستدلال بهذا الدليل (الدليل الثاني) السنة وهي :

(أولاً) ما رواه الترمذي عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « اتقوا الحديث على إلا ما علمتم فمن كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار ومن قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار » (ثانياً) ما أخرجه أبو داود عن جندب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ »

وأجيب عن حديث ابن عباس بأجوبة ثلاثة .  
أولها — أنه محمول على من قال برأيه في مشكل القرآن ومتشابهه ونحوه مما لا يعلم إلا من طريق النقل عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين ؛ وهذا متعرض لسخط الله لا جترأئه على ما لا يعلم إلا من قبل رسوله .

ثانيها — أنه محمول على من قال في القرآن قولاً وهو يعلم أن الحق غيره بأن يصحكون له في الشيء رأى وإليه ميل من طبعه وهو ما في تناول القرآن على وفق هراء ليحتج به على تصحيح غيره ولو لم يكن له ذلك الرأى والهجوى



لا يلوح له المعنى الذي حمل القرآن عليه ، أو وهو يحتمل الحق فيحمل الآية إذا كانت محتملة لأكثر من وجه على ماوافق غرضه ثم يرجح برأيه وهو أنه ذلك الوجه ، ولولا رأيه لما رجع عنده ذلك الوجه . ومثل من يعلم أن الحق خلاف قوله ، ومن يحتمل الحق ولكن يرجح برأيه الذي يوافق غرضه من له غرض صحيح فيطلب له دليلاً من القرآن يعلم أنه ليس مقصوداً به ماأود ، مثل الداعي إلى مجاهدة النفس فيقول المراد بقوله تعالى « اذهب إلى فرعون إنه مغني » (النفس فهذا أيضاً قائل في القرآن برأيه :

ثالثها — أنه محمول على من يقول في القرآن بظاهر العربية من غير استظهار بالسماح والنقل فيما يتعلق بغريب القرآن وما فيه من الإلفاظ المبهمة والاختصار والحذف والاضمار والتقديم والتأخير ؛ إذ النقل لا بد منه في التفسير أولاً لاجتناب مواضع الغلط ، بعد ذلك يكون التوسع في الفهم والاستنباط فالنظر إلى ظاهر العربية وحده غير كاف أنظر إلى قوله تعالى « وآتيناهم نورا » النافذة مبصرة فظلموا بها ، فإن معناه وآتيناهم النافذة آية مبصرة بينة واضحة فظلموا بقتلها أنفسهم أو فجحدوا بها ، ولكن الناظر إلى ظاهر العربية يظن أن مبصرة حال من النافذة وهي وصف لها في المعنى لا بدري بما ظلموا ؟ وهل ظلموا غيرهم أو أنفسهم ؟

وإذا صح حمل الحديث على أحد هذه الأوجه لا يصح دليلاً للقائلين بالمنع .

### وأجيب عن حديث جندب :

أولاً بيان هذا الحديث لم تنته صحته ،

ثانياً وعلى فرض صحته يحاي بأن المعنى فقد أخطأ الطريق ، إذ الطريق الرجوع في ألفاظه إلى أهل اللغة ؛ وفي نحو التامخ والمندوخ إلى الأخبار ، وفي بيان المراد

منه إلى صاحب الشرع ، فان لم يجد فلا بأس بالفكر ليستدل بما ورد على  
مالم يرد .

ثالثا — يحمل الحديث على من قال في القرآن قولاً يوافق هواه بأن يحمل  
المذهب أصلاً وتفصيل القرآن تبعاً ، فالباء في قوله ( برأيه ) سببية  
رابعاً — أنه محمول على القول في المتشابه ، أو على الجزم بأن مراد الله  
كذا . وهذه الأجوبة كلها ماعدا الأول بنحو ما أجبنا به عن حديث  
ابن عباس ، فالحديث الثاني كالحديث الأول كلاهما لا يتم به الاستدلال  
للمانعين من التفسير بالرأى

( الدليل الثالث ) ما ورد عن الصحابة والتابعين من الآثار التي تدل على  
أنهم كانوا يتخرجون عن القول بأرائهم ؛ فمن ذلك ما روى عن سيدنا أبي بكر  
رضي الله عنه أنه قال ( أى أرض تقلنى وأى سماء تظلىنى إذا قلت في القرآن  
برأى أو بما لا أعلم ١٩ ) . وما ورد عن سعيد بن المسيب أنه كان إذا سئل عن  
تفسير آية من القرآن قال : أنا لا أقول في القرآن شيئاً . وكان سعيد إذا سئل  
عن الحلال والحرام تسكلم وإذا سئل عن تفسير آية من القرآن سككت كأن لم  
يسمع شيئاً .

ومن ذلك ما روى عن الشعبي أنه قال : ( ثلاث لا أقول فيهن حتى أموت  
القرآن والروح والرأى ) وغير ذلك من الاختصاص التي تدل على أن القول في  
القرآن بالرأى ممنوع .

وأجيب عن هذه الآثار بأن إجماع من ذكرنا عن القول في القرآن  
كان حذراً وخوفاً من أن لا يبلغوه ما كلفوا به من إصابة الصواب في  
القول ؛ وليس ذلك لأن تأويل القرآن محبوب عن علماء الأمة غير موجود  
بين أظهرهم .

على أنه قد ورد عنهم أيضا ما يفيد أنهم تكلموا في القرآن باجتهادهم  
ورأيهم ، فقد ورد عن سيدنا أبي بكر وقد سئل عن السكالة المذكورة في  
القرآن أنه قل : ( أقول فيها برأى ذن كان صوابا فر الله وإن كن فنى ومن  
الشيطان ، السكالة كذا وكذا ) وكان جملة من السلف كثير عددهم يفسرون  
القرآن ، وأولهم الصحابة رضی الله عنهم فقد فسروا القرآن واختلفوا فيه  
وليس كل مقلوه مسموه من النبي ﷺ ومنهم على بن أبي طالب وعبد الله  
ابن عباس رضی الله عنهم وغيرهم من الصحابة والتابعين كما قدمنا فدل ذلك  
هن أن من كانوا يتردعون منهم كانوا يخشون : ألا يوافقوا مراد الله عز وجل  
وكان بعضهم يخشى أن يتخذ إماما في التفسير يبنى على مذهبه ويتبع طريقه  
فلعل متأخرا عنه يفسر القرآن برأيه ويخطئ ويقول : إمامي في التفسير بالرائى  
فلان من السلف . هذا هو السبب في احجامهم عن التفسير

وأما المجوزون فقد استدلوا بما تقدم من تفسير السلف وبما يأتي

أولا : بالكتاب وهو قوله تعالى : « أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوبهم  
أقفالا ؟ » وقوله تعالى : « كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته وليتذكر  
أولوا الألباب » وقوله تعالى : « ولقد ضربنا للناس في هذا القرآن من كل  
مثل لعلمهم يتذكرون قرآننا عربيا غير ذى عوج لعلمهم يتقون » وقوله  
تعالى : « ولو رددوه الى الرسول والى أولى الأمر منهم لعلمه الدين  
يستنبطونه منهم »

ووجه الدلالة في هذه الآيات أنه تعالى حث على تدبر القرآن والاعتبار  
بآيه والانتماط بمواعظه ، وذلك يدل على أن المكلفين ملزمون بتساويل ما لم  
يستأثر الله بعلمه ؛ وإلا لكانوا ملزمين بالاعتبار والانتماط بما لا يفهمون ،  
فالتدبر والانتماط متوقف على الفهم والتمعن ، وفي الآية الأخيرة دليل على أن



هناك علما يستنبطونه أى يستخرجونه ويفهمون معانيه

(الدليل الثانى : السنة) وهو قوله ﷺ فى دعائه لابن عباس والفهم فقهه فى الدين وعلمه التأويل ، فلو كان التأويل قاصراً على السماع والمثل كالتأويل لما كان هناك فائدة لتخصيصه ، فدل على أن التأويل خلاف التمسك ، وهو التفسير والاجتهاد وحسن الاستنباط

(الدليل الثالث) لو لم يجوز التفسير بالرأى والاجتهاد لم يطل أكثر الأحكام وذلك باطل ، ووجه الملازمة أن النبى ﷺ لم يذكر تفسير كل آية زيل المنقول عنه فى ذلك قليل جداً

(الدليل الرابع) أنه لو لم يجوز لسكان النظر فى القرآن والتدبر بآياته والانتفاع بمعطياته ممنوعاً أيضاً لثوقف ذلك على الفهم كما سبق ، ولو كان كذلك لما كان الاجتهاد جائزاً ، وهذا مناف لما تقرّر من أن المجتهد مأجور أصاب أو أخطأ مادام غرضه الحق والوصول اليه

والحق فى هذه المسألة أن رأى ضربان : (أحدهما) جار على موافقة كلام العرب وموافقة الكتاب والسنة ، وهذا جائز ولا يجوز إهماله وليس هذا مورداً للذم والنهى

(ثانيهما) غير جار على قرآنيين العربية ، ولا موافق للأدلة الشرعية كما تقدم الاجابة عن أدلة المانعين ، وهذا هو مورد النهى والذم ، وفى هذا النوع جاء التشديد فى القول بالرأى فى القرآن مثل ماورد عن ابن مسعود أنه قال ( ستجدون أقواما يدهونكم الى كتاب الله وقد نبذوه وراء ظهورهم ؛ فطبعكم بالعلم ، وإياكم والتبذع ، وإياكم والتنطع ) وعن عمر بن الخطاب أنه قال ( إنما أخاف عليكم رجائين : رجل يتأول القرآن على غير تأويله ؛ ورجل يتأول الملك على أخيه ) وعنه أيضاً أنه قال : ما أخاف على هذه الأمة من مؤمن ينهأ

إيمانه من فاسقين فاسقه ، ولسكنى أخاف عليها رجلا قد قرأ القرآن حتى أدلته  
 بلسانه ثم تأوله على غير تأويله . فشكل هذا ونحوه وارد فيما ليس جاريا على  
 قوانين العربية والأدلة الشرعية أو جاء علاهواه رائدة ومذهبه قائده . وعليه  
 يحمل الدهى فى الحديدين السابقين ( والتائلون فى القرآن بالرأى والاجتهاد  
 ثلاث طبقات ) .

الطبقة الأولى : من بلغوا مبلغ الراسخين فى العلم كالصحابة والتابعين  
 ومن يليهم . وهؤلاء قالوا فى القرآن برأيهم واجتهادهم مع التوقى لأنه معهما  
 ظن ظان فلن يبلغ شأوم

الطبقة الثانية : من علم من نفسه أنه لم يبلغ مبلغ الراسخين ولم يقرب منهم  
 ولم يستوعب النقول الصحيحة ولا القواعد الشرعية ؛ لا يجوز له الاقدام على  
 القول برأيه واجتهاده .

الطبقة الثالثة من حذق بعض العلوم دون بعض ، ولم يبلغ مبلغ أهل  
 الاجتهاد ، وكثير من أهل هذه الطبقة قد يتعدى طوره ، ويدخل نفسه مع  
 الراسخين فيتسكلم فى القرآن برأيه مع أنه لا يجوز له ذلك . وأمثال هذه الطبقة  
 موجودون فى كل زمان لا يحجمون عن التهجم على القرآن وكثير منهم فى هذا  
 الزمان . فان كل من لاح له معنى أو بداله اعتقاد يبادر الى تأويل القرآن وفق  
 ما بداله . ولو أداه ذلك الى صرف نظمه الكريم عن ظاهره مخالفا فى ذلك  
 القاعدة المعلومة عند جميع العلماء وهى أن كل لفظ ورد فى التزيل يجب حمله  
 على ظاهره إلا إذا قامت دلالة عقلية قطعية على خلافه . ومن أجل هذا التهجم  
 بغير مسوغ شرعى افترقت الفرق وظهر فى تفسير القرآن الكريم آراء لم يقيم  
 عليها دليل ولا برهان

وغير خاف أن القول فى القرآن معناه أن الله أراد بكلامه كذا أو معنى

به صحتنا وهذا عظيم الخطر فليحذر العاقل أن يقول على الله بغير علم  
وليخش أن يسأله تعالى من أين قلت عنى هذا ولم أرده ١٤ وليكن قوله دائماً  
مؤيداً بلشواهد والأدلة

المتكلم في القرآن إما أن يذ كر كلامه على سبيل الاحتمال أو الجزم به .  
فإن كان الأول فلا بد أن يكون من الاحتمالات الصحيحة في العلم لأن  
الاحتمالات التي لا ترجع الى أصل غير معتبرة . ويكون اتقابل بها داخل تحت  
أهل الرأي المذموم — وإن كان الثانی — وهو الحزم — فلا بد له من دليل  
يؤيده أو شاهد يستند عليه . وإلا كان باطلاً وصاحبه مندرج مع أهل  
الرأي المذموم

وقد بسطنا القول في هذا الموضوع للحاجة إليه في هذا الزمان وسنذكر  
أقسام الرأي فنقول :

### أقسام التفسير بالرأى الجائز وغير الجائز

قل السيوطي في الانتقان نقلاً عن أوركشني ما ملخصه : لناظر في القرآن  
اطلب التفسير مأخذ كثيرة أمهاتها أربعة :

الأولى : النقل عن النبي ﷺ مع التحرز عن الضعيف والموضوع

الثاني : الأخذ بقول الصحابي ، فلقد قيل إنه في حكم المرفوع ، وبعضهم

خصه بما فيه سبب النزول ونحوه مما لا مجال للرأى فيه

الثالث : الأخذ بمطلق اللغة مع التحرز عن صرف الآيات إلى احتمالات  
لا يدل عليها الكثير من كلام العرب ولكن يدل عليها القليل أو لا توجد  
غالباً إلا في أشعارهم

الرابع : التفسير بالماقتضى من معنى الكلام والمأخوذ من قوة التمرع ،



وهذا هو الذي دعا به الرسول صلى الله عليه وسلم لابن عباس بقوله : اللهم  
فقهه في الدين وعلمه التأويل

فمن فسر القرآن برأيه أى باجتهاده بانياً تفسيره على هذه المأخذ كل  
ذلك سائغاً جائزاً وهذا هو المسمى بالرأى المحمود ، وأما الذى يفسر القرآن  
من غير أن يكون بانياً على أصل من هذه الأصول فهذا تفسيره بالرأى المذموم  
وهو داخل في الوعيد الذى ذكر في الحديثين ، ويكون مبتهم بالحرمة النهى  
في قوله تعالى : « ولا تقف ما ليس لك به علم » وقوله تعالى : « وأن  
تقولوا على الباطل نبلسون » .

والتفسير بالرأى المذموم لا يخرج عن أنواع خمسة :

- (١) التفسير من غير العلوم التى يجوز معها التفسير - (٢) تفسير المتشابه  
الذى لا يملكه إلا الله تعالى - (٣) التفسير المقرر للذهب الفاسد بأن يحصل  
أصلاً والتفسير تابعاً - (٤) التفسير مع القطع بأن مراد الله كذا من غير دليل  
(٥) التفسير بالهوى والاستحسان

وبما ينبغي أن يعلم أن علوم القرآن أنواع ثلاثة :  
النوع الأول : علم لم يطلع الله عليه أحداً من خلقه مما استأثر به وحده  
معرفة كنه ذاته وبغيره التى لا يملكها إلا هو . وهذا النوع لا يجوز الكلام  
فيه لأحد أجماعاً

الثانى : ما أطلع الله عليه نبيه صلى الله عليه وسلم واختص به . وهذا لا يجوز  
الكلام فيه إلا له صلى الله عليه وسلم أو من أذن له قيل ومنه أوائل السور

الثالث : العلوم التى علمها الله تعالى لنبيه مما أودع في القرآن الكريم وأمره  
بقلبها . وهذا النوع قسمان ( أولهما ) ما لا يجوز الكلام فيه إلا بطريق  
السمع كالشكلام في الناسخ والمنسوخ والقراءات والمفردات وقصص الأنبياء

الماضية وأسباب النزول وأخبار الحشر والنشر والمعاد ونحوها (الثاني) ما يؤخذ بطريق النظر والاستدلال وهو قسمان (أحدهما) مختلف في جوازه وهو الخامن بالآيات المتشابهات في الصفات . (وثانيهما) متفق على جوازه وهو استنباط الأحكام الأصلية والفرعية والمواعظ والأمثال والحكم ونحوها لمن له أهلية الاجتهاد والاستنباط

والعلوم التي لا يجوز التفسير إلا معها هي : اللغة ، والنحو ، والصرف ، والاشتقاق وعلوم البلاغة الثلاثة وعلم أصول الدين ؛ وعلم أصول الفقه ، وأسباب النزول والقصاص والناسخ والمنسوخ والآحاديث المبينة لتفسير المجل والمبهم وعلم الموهبة وهو علم يورثه الله تعالى لمن عمل بما علم وهذا العلم يكتسب بفعل الأسباب الموجبة له من العمل والرهـد ، كيف وقد قيل إنه لا يحصل للناظر فهم معاني الوحي الالهي ولا يحصل له أمراره وفي قلبه بدعة أو كبر أو هوى أو حب دنيا أو وهو مصر على ذنب أو غير متحقق بالإيمان أو ضعيف التحقيق أو يعتمد على قول مفسر ليس عنده عام فهذه كلها حجب وموانع من الوصول إلى الحق — وفي هذا المعنى قوله تعالى « سأصرف عن آياتي الذين يتكبرون في الأرض بغير الحق »

وقد تأمّن أن الرأي قسمان : ممدوح ومذموم ، فالممدوح ما كان مبنيًا على أصل من المأخذ السابقة مع تحصيل العلوم المبينة ، وأما المذموم فهو الذي لم يعتمد على أصل من كتاب أو سنة أو قول صحابي أو ما كان من الأنواع السابقة وبهذا تعرف وجه المنع ووجه الجواز من الأوجه السابقة مذنبًا الخطأ في التفسير بالرأي وما يجب على المفسر اتباعه .

والتفسير بالرأي قد يكون خطأ من جهتين ( أولاهما ) تفسير من يقتصر على المعنى ثم يريد حل لفظ القرآن عليه ( ثانيهما ) تفسير القرآن بمجرد ما تدور

لغة العرب وتراكيبها من غير نظر إلى المتكلم بالقرآن والمترى عليه والمحاط به فالنوع الأول مراعى فيه المعنى من غير نظر إلى ما يستحقه اللفظ والنوع الثانى مراعى فيه مجرد اللفظ العربى وما يجوز أن يراد به من غير نظر إلى ما يصلح للمتكلم وسياق الكلام.

والخطأ فى الأول من جهات

(١) قد يكرن المعنى الذى حل القرآن عليه خطأ فيكون التفسير خطأ

(٢) قد يلب اللفظ ما يدل عليه مراعاة للمعنى

(٣) قد يحصل الخطأ فى المعنى وفى التفسير فيكون الخطأ واقعا فى الدليل والمطلوب معاً مثل تفسير أهل البدع . وأما إذا كان المعنى صواباً فيكون الخطأ فى الدليل فقط مثل تفسير كثير من العرفية كتفسير قرعون بالقلب .

والنوع الثانى يحصل فيه الخطأ من جهات أيضاً :

(١) احتمال اللفظ لذلك المعنى لغة

(٢) الخطأ فى المعنى المراد وإن لم يكن اللفظ موضوعاً له بقرينة

السياق مثلاً .

ويؤيد هذا ماورد عن ابن عباس رضى الله عنه أن التفسير أربعة : حلال وحرام لا يعذر أحد بجهالة وتفسير تفسره العرب بألسنتها وتفسير تفسره العلماء وتفسير لا يعلمه إلا الله تعالى . وقال الزركشى فى البرهان ما ملغصه هذا تفسير صحيح فأما الذى تعرفه العرب بألسنتها فهو ما يرجع إلى لسانهم من اللغة والاعراب فأما اللغة فعلى المفسر معرفة معانيها ومسميات أسمائها فإن كان موجباً للعلم دون العمل كفى فيه خبر الواحد والاثنين والاستشهاد بالبيت والبيتين وإن كان موجباً للعلم لم يكن ذلك بل لابد من استنفاضة ذلك اللفظ وكثرة شواهد . وأما الاعراب فيجب تعلمه للوصول إلى معرفة الحكم



وأما ما لا يعذر أحد بحمله فهو ما انتقادر الأفهام إلى معرفة معناه ، ولا يلتبس تأويله كالتصريح المتضمنة لدلائل التوحيد والتي تفيد معنى واحداً جلياً يعلم أنه مراد الله تعالى ، وكذا التصريح بالدالة على شرائع الأحكام ، إذ كل أحد يدرك معنى التوحيد من قوله تعالى : « فاعلم أنه لا إله إلا الله » ويعلم أنه لا شريك له وإن لم يكن عالماً أن لفظ ( لا ) موضوع للنفي ؛ وأن لفظ ( إلا ) للأنبات ، ويعلم كل أحد من قوله تعالى : « أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة » طلب الصلاة والزكاة وإن لم يعلم ما وضعت له صيغة أفعّل . وأما ما لا يعلمه إلا الله تعالى فهو ما يجري مجرى الغيوب مثل الآيات المتضمنة لقيام الساعة ، والدالة على الروح ، ومتشابه الصفات في القرآن عند أهل الحق ، فلا مساع للاجتهاد في تفهيمه ، ولا طريق له إلا التوقيف بنص من القرآن أو الحديث أو إجماع الأمة

وأما ما يعلمه العلماء باجتهادهم فهو الذي يغلب عليه إطلاق التأويل وذلك لاستنباط الأحكام من القرآن ، وبيان بحمله ؛ وتخصيص عمومته وكل لفظ احتمل معنيين فأكثر لا يجوز لغير العلماء الاجتهاد فيه ، وعليهم اعتماد الشواهد والقرائن والدلائل دون مجرد الرأي

### الترجيح في الرأي

ومتى كان أحد المعنيين أظهر وجب الحل عليه إلا أن يقوم الدليل على زيادة الخفى .

وإذا تساوى المعنيان فأكثر فإن كان كل منهما حقيقياً وانفقا في جهة واحدة كالغوية أو شرعية أو عرفية فعند التنافي اجتهد في بيان المراد منهما إن أمكن ، وإلا تخير أو أخذ بالأغلب أو بالأخف . أقوال وذلك مثل القول

لأخبار والخبر ، وإن لم يقتضيا وجب الحمل عليهما إلا إن دل دليل على  
أحدهما فيحمل اللفظ عليه

### ما يجب على المفسر

ويجب على المفسر أمور : —

(١) طلبه من القرآن أولاً فإن أعياه ذلك طلبه من السنة فانما شارحة للقرآن  
فإن لم يجده في السنة رجع إلى قول الصحابة فانهم أدري بذلك لما شاهدوه من  
القرائن والأحوال عند نزوله ؛ ولما اختصروا به من الفهم التام والعالم الصحيح  
والعمر الصالح ؛ فإن لم يجد قسر باجتهاده على القانون المتقدم ويجب عليه  
حينئذ الاجتهاد

(٢) مطابقة التفسير للمفسر من غير نقص لما يحتاج اليه ولا زيادة  
لا تناسب الغرض

(٣) مراعاة المعنى الحقيقي والمجازي

(٤) مراعاة التأليف والغرض الذي سبق له الكلام والمواخاة بين المفردات

(٥) بعد ذكر سبب النزول والمناسبة يبدأ بما يتعلق بالألفاظ المفردة من

اللغة والصرف والاشتقاق ثم بالمركات من جهة الاعراب والبلاغة ثم يبين

المعنى المراد والأحكام المستنبطة في حدود قوانين الإسلام

وإذا قد علمت أن أول ما يرجع اليه المفسر قبل الاجتهاد انما هو الكتاب

نفسه والسنة ، فلنذكر أدلة بيان الكتاب بالسنة وأوجه البيان فنقول :

### بيان السنة للكتاب وأوجه البيان

قد ورد في تبين الكتاب بالسنة آيات كثيرة وحديث مشهورة ؛ فمن

الكتاب قوله تعالى : « وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم » وقوله تعالى : « فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم » وقد فرض الله تعالى طاعة الرسول ﷺ في غير آية من القرآن ، وقرنها بطاعته عز وجل ؛ وقال تعالى « وانك لتهدى الى صراط مستقيم » وقال تعالى « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » فهذه الآيات وغيرها دالة على أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد وكل الله اليه تبين القرآن وأوجب اتباع أمره ونهيه . وحذر من مخالفته في قوله وفعله . ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم من حديث رواه أبو داود ( ألا واني قد أوتيت الكتاب ومثله معه . ألا يوشك رجل شبعان على أريته يقول عليكم بهذا القرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه . وما وجدتم فيه من حرام فحرموه .. الخ ) . ومعنى قوله ( ألا واني قد أوتيت الكتاب ومثله معه ) أنه أوتي الكتاب وحيا يتلى ، وأوتي من البيان مثله أي اذن له أن يبين ما في الكتاب قيمه ويحسم ويؤيد عليه ويشرح ما في الكتاب . فيكون في وجوب العمل به . ولزوم قبوله كالظاهر المتلو من القرآن . ويحتمل أن يكون أنه أعطى من الوحي غير المتلو مثل ما أعطى من الوحي المتلو . وذلك مصداق قوله تعالى : « وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى »

وقوله في الحديث « يوشك رجل الخ » المقصود به التحذير من مخالفة السنن التي سنّها مما ليس له في القرآن ذكر . وقد تعلق الخوارج والروافض بظاهر القرآن وتركوا السنن التي هي بيان للقرآن فتهجروا وضلوا وأضلوا . والمراد بالأريكة صاحب الترفه والدعة من الذين لم يطلبوا العلم من مظهره على وجهه الصحيح . وقد دل الحديث على أنه متى ثبت عن رسول الله ﷺ قول أو فعل لم يثبتنا صحيحا كإن حجة بنفسه من غير حاجة إلى عرضه على القرآن .



وأما ما رواه بعضهم أنه قال ( إذا جاءكم الحديث فأعرضوه على كتاب الله ؛ فإن وافقه نخذوه وإن لم يوافقه فآتركوه ) فهذا حديث باطل لأصله  
ثم البيان منه صلى الله عليه وسلم على وجوه

أحدها : بيان المجمع في القرآن كبيانه لمواقيت الصلوات الخمس ، وعدد ركعاتها ؛ وكيفية ركوعها وسجودها وسائر أحكامها ، وبيانه لمقاسير الزكاة وأوقاتها وأنواعها وكبيانه لمناسك الحج وهلم جرا . مما ورد ذكره في القرآن مجملا وبينته السنة ؛ ولذا قال صلى الله عليه وسلم : ( خذوا عني مناسككم ) وقال ( صلوا كما رأيتموني أصلي ) وقد روى عن عمران بن حصين أنه قال لرجل ( إنك رجل نحق ، أتجد الظهور في كتاب الله أربعا لا يجهر فيها بالقراءة ؟ ) ثم عدد عليه : الصلاة والزكاة ونحو ذلك ، ثم قال : أتجد هذا في كتاب الله مفسرا ؟ إن كتاب الله أبهم هذا وإن السنة تفسر هذا ( فهذا منه رضى الله عنه إرشاد إلى أن السنة متبينة لما أجمل في القرآن ، وقد روى أنه ( لأن الوحي ينزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحضره جبريل بالسنة التي تفسر ذلك )  
قال أحمد بن حنبل : السنة تفسر الكتاب وتبينه .

ثانها : بيان أحكام زيادة على ما جاء به القرآن كتحریم نكاح المرأة على حماتها وخالتها ، وتحريم أكل لحوم الحرم الإلهية وكل ذى ناب من السباع . وكلقضاء باليمين مع الشاهد . وغير ذلك مما هو مبين في علمي الفقه وأصوله  
ثالثها : بيان معنى لفظ أو بيان متعلقه مثل تفسير المنصوب عليهم باليهود والضالين بالنصارى . ومثل بيان قوله تعالى : ( ولهم أزواج مطهرة ) بأنهم الخبيث والغائط والنخامة والبراق . ومثل بيان الظالم بالشرك . ومثل تفسير قوله تعالى : ( ادخلوا الباب سجدا ) وقولوا حطة ) بأنهم دخلوا يرحفون على أسنانهم . وقولوا حبة في شمرة فإن هذا بيان لقوله ( قولوا غير الذي قيل لهم )

رابعها : بيان المراد من العام بتخصيصه أو المطلق بتقييده ، وغير ذلك من أنواع البيان . وقد ورد كثير من ذلك في كتب السنة ؛ مثل البخاري ومسلم وغيرهما ، وقد تقدم أمثلة كثيرة من بيان الكتاب بالكتاب وبلى ذلك تفسير الصحابة والتابعين على نحو ما ذكرنا .

### التعارض بين التفسير المأثور والتفسير بالرأى

قد علمت أن التفسير بالرأى المذموم غير مقبول ، وبأنى أنه مذموم شرعا والدم مناط النهي فلا يعقل التعارض إلا بين الرأى الجائز الممدوح والمأثور ونقول في بيان ذلك ما يأتي :-

( ١ ) التعارض معناه التقابل والتنافى بأن يدل أحدهما على اثبات والآخر على نفي مثلا بحيث لا يمكن اجتماع مقتضاهما ؛ كأن كلا منهما وقف في عرض الطريق فمضى الآخر من اليمين فيه وأما إذا كان المقتضيان غير متنافيين بأن جاز اجتماعهما فلا يسمى تعارضا ، ولو كانا متغايرين مثل تفسيرهم ( الصراط المستقيم ) بالقرآن أو بالاسلام أو هو طريق العبودية أو هو طاعة الله ورسوله فإن هذه المعاني غير متنافية وإن كانت متغايرة ومثل تفسيرهم قوله تعالى منهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات ) فقد قيل : السابق هو الذي يصل في أول الوقت ؛ والمقتصد هو الذي يصل في أثنائه ، والظالم لنفسه هو الذي يؤخر العشر للاصفرار ، كما قيل : السابق المعسر بالصدقة مع الزكاة ، والمقتصد هو الذي يؤدي الزكاة المفروضة فقط ؛ والظالم لنفسه مانع الزكاة .

ومن المعلوم أن الظالم لنفسه يتناول المطيع للواجبات والمنتهك للحرمات ؛ والمقتصد يتناول فاعل الواجبات وتارك الحرمات والسابق يدخل فيه من

من تقرب بالمثبتات مع فعل الواجبات ونزعه عن الشبهات مع ترك الضرورات  
فأنت ترى أنه لا تنافي بين تفسيرى كل نوع من الأنواع الثلاثة المذكورة  
فى الآية فلا يسمى ذلك تعارضاً

(٢) التفسير بالمأثور الثابت بالنص القطعى لا يمكن أن يعارض بالتفسير  
بالرأى لأن الرأى إما قطعى إن كان موافقاً للدليل العقلى أو للدليل النقلى  
القطعى ، وإما ظنى ، أما الأول فلا أنه لا تعارض بين قطعيين ؛ وأما الثانى  
فلأن الرأى الخالى من الدليل العقلى والنقلى اجتهد يستند الى القرائن  
والامارات والدلالات الظاهرة فقط وذلك لا يوصل إلا إلى الظن فحسب ولا  
يوصل إلى علم قطعى ولا يمكن أن يعارض الظنى القطعى وإلا لزم مساواة  
المرجوح بالراجح وذلك باطل

فلم يبق إلا أن يكون المأثور ليس نصاً قطعياً بل ظاهراً أو خبراً آحاداً أو  
نحو ذلك مما لا يوجب العلم القطعى وقد عارضه التفسير بالرأى وفى هذه الحالة  
لا يخلو إما أن يكون ما حصل فيه التعارض مما لا مجال للرأى فيه أو للرأى فيه  
مجال . فإن كان الأول : لم يقبل الرأى وكان المعمول عليه فيه هو المأثور فقط  
وإن كان الثانى : فلا يخلو إما أن يمكن الجمع بين المأثور والرأى أولاً ، فإن  
أمكن الجمع حمل النظم الكريم عليهما وإن لم يمكن الجمع حمل النظم الكريم  
على ماورد من المأثور إن كان ذلك ثابتاً بطريق صحيح عن النبي صلى الله عليه  
وسلم أو بطريق صحيح عن الصحابة كذا قيل لأن المنقول عن الصحابة  
النفى اليه أميل لما تقدم من مشاهدتهم للوحى ولبعد أن يتكلموا فيه  
بمجرد الرأى بخلاف ما نقل عن التابعين خصوصاً إذا نقل عن أهل الكتاب  
فإن التفسير بالرأى حينئذ يكون مقدماً أما إذا لم ينقل عن أهل الكتاب  
وكان معارضاً للرأى فيرد الأمر للسمع فما ثبت بسمع أو أيده الجمع حمل النظم



الكریم عليه أما إذا لم يثبت أحدهما بسمع ولم يؤيد بسمع فإن كان الاستدلال طريقاً الى تقوية أحدهما رجح ماقواه الاستدلال ؛ فاذا تعارضت الأدلة في المراد علم أنه قد اشتبه عليه فيؤمن بمراد الله تعالى ولا يتهم على تعيين المراد من النظم الكريم وينزله حينئذ منزلة المجمل قبل تفصيله والمشتبه قبل بيانه

(٣) يقدم المأثور الثابت بطريق صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن الصحابة رضوان الله عليهم كما تقدم إذا لم يكن المعنى الذي دل عليه بالرأى والاجتهاد موافق لما قام عليه الدليل العقلي أو موافقاً لقطعي آخر نقلي وإلا ففي هذه الحالة يؤول المأثور ليرجم الى الرأي الموافق للدليل العقلي أو النقل القطعي إذا أمكن تأويله جمعاً بين الأدلة لأن أعمال الدليلين أولى من الغاء أحدهما ، وإن لم يمكن حمل النظم الكريم في هذه الحالة على ما يقتضيه الرأي والاجتهاد تقديماً للراجح حينئذ على المرجوح

### أهم كتب التفسير بالرأى

قد علمت مما تقدم ان التفسير بالرأى قسمان :

(١) جائز وهو المدوح (٢) غير جائز وهو المذموم

فالقسم الأول : من أشهر المؤلفين فيه :

(١) ناصر لدين بن سعيد عبد الله ابن عمر البضاوى : له تفسير أنوار

التنزيل وأمرار التأويل .

(٢) محمد نضر الدين الرازى ابن العلامة ضياء الدين عمر المشهور بخطيب

الري : له التفسير المحمى مفاتيح الغيب

(٣) أبو السعود محمد بن محمد بن مصطفى الطحاوى . له التفسير المحمى :

إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم

(٤) نظام الدين الحسن بن محمد بن القمر النيسابوري : له التفسير المسمى

بمخزائب القرآن ودرغائب الفرقان

(٥) محمد الشرييني الخطيب . له التفسير المسمى : المراج المنير في الإحاطة

على معرفة كلام ربنا الخبير

(٦) أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسي : له مدارك التنزيل

وحنائق التأويل

(٧) علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادى : له الخازن

أما تفسير نجر الدين الرازى فسيأتى الكلام عليه

(١) أما تفسير البيضاوى فهو كتاب جامع بين التفسير والتأويل على مقتضى

قواعد اللغة العربية وقرر فيه الأدلة على أصول أهل السنة غير أنه روى في

آخر تفسير كل سورة أحاديث ضعيفة في فضل القراءة ونحورها ولم يتحرر في

ذلك الصحة وقد كتبت عليه حواشى كثيرة أهمها : حاشية الشهاب الخفاجى

وهى ديوان أدب وفيها من الفنون المختلفة ما فيه المعجب

(٢) تفسير أبى السعود : من أهم مميزاته العناية بالوجوه البلاغية وتقريرها

وبخاصة في باب الفصل والوصل ، ووجوه المناسبات بين الآي ، والأسلوب

الرائع والعبارات البليغة ؛ وخلوه من كثير من القصص الاسرائيل وهو

أيضاً جار على قواعد أهل السنة

(٣) تفسير النيسابورى : خلاصة لما في تفسير القمى الرازى وفيه زيادة

عليه ما يأتى : —

(١) وجوه الفرائد مفصلة (ب) التأويل الاشارى وسيأتى

تذكر بعضها منه عند الكلام على التفسير الاشارى (ج) سهولة عبارته

وخلوه من الحشو (د) اراد لبعض اشكالات والاجابة عنها وهو من أجل التفاسير قدراً وأعظمها شأنًا وسنذكر بعض عباراته في التفسير الاشاري (٤) تفسير الألومى : وسنذكركم عليه عند الكلام على التفسير الاشاري • تفسير النفسى : كأنه مختصر من تفسير الكشاف غير أنه يخالف له في الاستدلال فهو على مذهب أهل السنة وأما ذاك فعلى مذهب المعتزلة وهو كتاب جليل مع اختصاره مشتمل على فوائد جليلة

(١٦ و ٧) تفسير الخطيب والغازن وكلاهما مشتمل على : القصص الاسرائيلي بتوسم والثاني منها فيه العناية بتقرير الأدلة في بعض المواضع بخلاف الاول فان المأثور فيه مم حذف الاسانيد أكثر . وهما كتابان جليلان إذا استقينا بعض القصص

هذه أم الكتب المتداولة ولو شئنا أن نذكر المفسرين من هذا النوع والتعريف بكل كتاب بأسهاب لخرجنا عن قصد الاختصار وأما القسم الثانى فن أشهر المؤلفين فيه :

(١) الرغشرى : له كتاب الكشاف

(٢) القاضى عبد الجبار : له كتاب تنزيه القرآن عن المطاعن وسنذكركم عليها تفصيلا مبتدئين بكتاب الكشاف فنقول :—

(١) كتاب الكشاف ومؤلفه الرغشرى وهو : محمود بن عمر بن محمد بن عمر العلامة أبو القاسم الرغشرى النحوى اللغوى المتكلم المعتزلى المفسر الملقب بجبار الله . ولد فى رجب سنة ٤٦٧ هـ . برغشرى قرية من قرى خوارزم وتوفى سنة ٥٣٨ هـ وكان متظاهراً بالاعتزال داعية اليه وكان علامة زمانه فريداً فى الأدب ونسابة العرب وامام عصره برع فى اللغة والنحو والأدب وما دخل بلدًا إلا واجتمع عليه أهلها وتلمذوا له . له تأليف عظيمة وكتب مفيدة منها



كتاب الكشف المذكور لولا ما فيه من تأييد مذهب المعتزلة بحمل  
النظم الكريم عليه ولو بالأدول البعيد مما أخرج في هذا الباب عن حجة  
الانصاف وجسمه سبيل الاعتصاف وإن كان له فيه آراء مفيدة تسلك فيه  
على وجه الإعجاز في غير ما آتت من القرآن فأفاد وأجاد ولولا زعته الاعتزالية  
لكان كتابه هذا خير مرجع وأعظم دنوان يشئ الفلة ويبرىء من العلة  
لذا كان لزاما على كل من تمكن في أصول الدين ومعرفة الأدلة لليقينية أن  
يطالع بأمعان وأنقافه من أمهات كتب البلاغة القرآنية فلا يستغنى عن  
مطالعة بليغ ولا أدب ولنذكر زيا كتاب الكشف فنقول :

(١) خلوه من الحشو المحل والتطويل الممل

(٢) سلامته من القصص الاسرائيلي

(٣) اعتماده في بيان المعاني على لغة العرب وأساليبهم في كثير من المواضع

(٤) عنايته بعلم المعاني والبيان بأحسن بيان فقد يفيض في كثير من

النسكات البلاغية قصداً إلى ما في القرآن الكريم من بلوغه الغاية في البلاغة

تحقيقاً لدرجة الإعجاز

(٥) تحقيقه لمذهب المعتزلة في كثير من الآيات على طريقة

أهل الكلام

(٦) بيانه لما يقصد إيضاحه بطريق السؤال والجواب في مواضع كثيرة

فيقول في السؤال « فإن قلت الخ » ثم يقول في الجواب « قلت الخ » ولذا ذكر

طرفاً من تفسيره في بيان معتقده فنقول : -

من تفسير الرخشمري في الموضع الآتية :

(١) المنزل بين المنزلتين (٢) لا يعمل التبريح فأفاد العباد مخلوقة

لهم (٣) انكار الرؤية

م ٤ ع قرآن - ي

(١) أولا قال تعالى « الذين يؤمنون بالغيب الخ... » فإن قلت ما الايمان الصحيح : قلت ان يعتقد الحق ويؤرب عنه بلسانه ويصدق به عمله فمن أخل بالاعتقاد وإن شهد وعمل فهو منافق ، ومن أخل بالشهادة فهو كافر ، ومن أخل بالفعل فهو فاسق اهـ .

فقد فسر الايمان بقاء على معتقده وجود منزلة بين المنزلتين ويرد عليه القلة والشرع ، أما اللغة فمبنى لايمان التصديق ، وأما الشرع فمطابق العمل عليه يقتضى أن الايمان يتم بدون العمل

(٢) ودل في تفسير قوله تعالى « وما رزقناهم يفتقرون » واستناد الرزق إلى نفسه للأعلام بأنهم يفتقرون الحلال المطابق الذى يستأهل أن يضاف لله اهـ وهذا يقتضى أن الرزق الحلال من الله وأن الرزق الحرام من العبد وذلك يخالف لقوله تعالى « هل من خالق غير الله يرزقكم » فله هو الخالق وحده وهو الرازق وحده

(٣) قال في تفسير قوله تعالى « ختم الله على قلوبهم الخ » فإن قلت لم أسند الختم إلى الله تعالى وإسناده إليه يدل على المنع من قبول الحق والتوصل إليه بطريقه وهو قبيح والله تعالى منزّه عن فعل القبيح ثم استدل بقوله « وما أنا بظلام للعبيد » وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين « إن الله لا يأمر بالفحشاء » ثم بنى وجوها في اسناد الختم لله تعالى مرجعها : أن التركيب استعارة أو فيه مجاز في الاستناد على معنى أن الشيطان هو الخاتم أو المكافر وأسند إلى الله تعالى لأنه هو الذى أقدره ومكنه هذا الذى ذهب إليه يلزمه أمور منها : —

(١) مخالفة الدليل القاطع على وحدانية الله تعالى الذى يقتضى أنه لا حادث إلا بقدرته الله تعالى

(٣) بخلافه الدليل القلبي وهو قوله تعالى « الله خالق كل شيء »

(٣) الوقوع في أشنع المقالات لأنه يدل على وقوع مراد الشيطان أو الكافر

على خلاف مراد الله تعالى

(٤) قياس الغائب على الشاهد فقد جعل المنع من قبول الحق قبيحاً من

الغائب كما أنه قبيح من الشاهد

(٥) الجهل بحقيقة الظلم لأنه انصرف في ملك النسيير بغير إذنه وجميع

المساكنات محصورة في ملكه « له مافي السموات والأرض » فلا ظلم وأصرفه

على أي وجه

هذا : ولا ينفعه ما عندك به هو وحزبه من أن أفعال العباد لو كانت مخلوقة

الله تعالى لما دعاها عليهم ولما عاقبهم عليها ولما قامت الحجة عليهم وقد بينوا

هذه الملازمة بقاعدة التحسين والتقبيح العقلين . قائلين : معاقبة الإنسان

بفعل غيره في الشاهد قبيحة فكذلك في الغائب ؛ وقد قلنا : إن هذا

لا ينفهم لأنه رد عليهم بالمثل فيقال كذلك يقبح من الشاهد أن يمكن

غيره من الفعل ثم يماقبه عليه وكذلك الغائب ، ولا شك أنكم معترفون أن

القسر التي يخاق بها العباد أفعالهم في زعمكم هي مخلوقة لله تعالى على علم

بأنه عز وجل أن العبد يخاق بها نفسه وغير خاف أن ذلك مناة أعطاء سيف

بأن العبد ظالم يعلم أنه يقطع السبيل ويسىء الحرم . وذلك قبيح في الشاهد

بجزمنا !!! فما هو الجواب لكم . . هو الجواب لنا . .

(٤) في تفسير قوله تعالى « فمن زحزح عن النار وأدخل الجنة فقد فاز »

قال ولا غاية للنفور وراء الجنة من سخط الله والسخط السرمدي . وقيل

رضوان الله والذم المطلق الخ » فقرأه يبين أن أعظم الأمور هو الجنة وال

في هذا إنكاراً للرؤية بطريق التعريض لا التصريح وقد أسكرها تصريحاً وقسر



آية الانعام طبق معتقده حيث قال في تفسير قوله تعالى « لا تدركه الأبصار » وهو يدرك الأبصار « البصر هو الجوهر اللطيف الذي ركبته الله في حالة النظر به تدرك المبصرات ، فالمعنى أن الأبصار لا تتعلق به ولا تدركه لأنه متعال أن يكون مبصراً في ذاته لأن الأبصار إنما تتعلق بما كان في جهة أصلاً أو تابعاً كالأجسام والحيات اهـ . » ويرد عليه بأن النفي في الآية إنما هو الإدراك الذي هو الاحاطة لأصل الرؤية ومنه « حتى إذا أدركه الغرق » أي أحاط به « إنما لمدركون » أي : محاط بنا وأما مجرد الرؤية بدون إحاطة فليس بمعنى . ولم يذكر الرمخشري دليلاً عقلياً على استحالة الرؤيا ولكنه اقتصر على استبعاد أن المرئي يكون لا في جهة . ونقول له ان منشأ ذلك الهم الذي يستبعد أيضاً أن يكون الموجد لا في جهة والعقل السليم يبطل هذا الهم ويحيز الأمرين معاً . وكما نقول لا تحيط به الإفهام مع حصول أصل المعرفة . نقول لا تحيط به الأبصار مع حصول أصل الرؤية فما دون الاحاطة من الرؤية والمعرفة ثابت غير مستحيل هذا ما أردت ذكره من التعريف بكتاب الكشف نكتني منه هذا القدر خشية الامالة

وأما كتاب تنزيه القرآن عن المطاع فهو للقاضي عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار بن أحمد بن الخليل أبو الحسن البغدادي الهمداني الأسدي شيخ المعتزلة . طاق أقرانه وصار فريد دهره برع في علم الكلام ووضع فيه كتباً جليلة ضمنها دقيق الكلام وجليله . ومال عمره مواظباً على التدريس والافادة حتى بعد صيته وعظم قدره وإليه انتهت الرئاسة في المعتزلة حتى صار شيخها وصار الاعتماد على كتبه . استدعاه المصاحب إلى الري بعد سنة ستين وثلاثمائة فمضى فيها مواظباً على التدريس إلى أن توفي رحمه الله سنة أربعمائة وخمسة عشر وفضل وستة عشر وله تصنيفات كثيرة في علوم الكلام والاصول

والخلاف والتفسير وغيرها ومن أم كتب التي أودع فيها آراءه كتابه « تنزيه القرآن عن المطاعن » ولقد ذكر مزاياه فذكره :

( ١ ) بناه على ذكر الشبه والاجابة عنها وجعله مسائل وجعل كل مسألة تتضمن سؤالاً وجوابه في الآية

( ٢ ) لم يتعرض فيه لتفسير القرآن جميعه وقد يذكر من السورة الطويلة آيات تعدد مختلفاً بما يستطيع تأويله على مقتضى عقيدته وإن كان بعيداً .

( ٣ ) أيد فيه مذهب المعتزلة في كثير من الآيات وعلى نحوه سلك صاحب الكشف

( ٤ ) تعرض لدفع شبه كثيرة قد ترد على ظاهر النظم الكريم بما هو آية في التحقيق وغاية في التدقيق لولا ما تعرض في ثنايا تأويله من حمل القرآن الكريم على مذهبه

وبالجملة : فانه كتاب — على صفر حجته وعدم اطالته — قد حوى كثيراً من الفوائد وجمع أنواعاً شتى من الفرائد فلا يترك ما فيه من خير كثير لماس في آياه من رأى كليل . بل الواجب أخذ زبدته ومارح مخضه والله ولي التوفيق

### مسلك الباطنية في تفسير الكتاب العزيز

أما الباطنية فانهم كما سبق رفضوا ظاهره وقالوا : للقرآن مامل وظاهر والمراد منه باطنه دون ظاهره والمعلوم من المذبة . وقالوا نسبة اليامن الى الظاهر كنسبة الاب الى القشر والتمسك بظاهره معذب بالشفقة في الكتاب وباطنه مؤد الى ترك العمل بظاهره ويتمسكون في ذلك بقوله تعالى « فضرِب بينهم يسور له باب باطنه فيه الرحمة وظاهره من قبله العذاب » ولهم أسماء كثيرة منها :

- (١) القرامط : نسبة إلى قوم الذي دعى إلى مذهبهم وهو رجل يقال له حمدان قرمط وهي إحدى قرى واسط
- (٢) الاسماعيلية : لاتبائهم الامامة لاسماعيل أكبر أبناء جعفر الصادق وقبل لاتبائهم إلى محمد بن اسماعيل
- (٣) السبعية : لأنهم قالوا لا بد في كل سبعة إمام يقتدى وهم متفاوتون في الرتب .

(٤) الحرمية : لاتبائهم الحرمات

(٥) الباطنية : لما تقدم

- (٦) البابكية : نسبة إلى أحد زعمائهم بابك الخرمي الذي خرج بأذربيجان
- (٧) الحمرة للبسهم الحمرة في أيام بابك . وأصل مذهبهم أن مائة من الغبارية المجوس لما رأوا شوكة الاسلام وقوته ودأوا ربح المجوس قد ذهبت فصدوا إلى تأويل الشرائع زعماء منهم أن ذلك يوجب الاختلاف والاضطراب وسلكوا في ذلك استدراج الضعفاء بأساليب منها :

(١) التشكيك في التكاليف (٢) الاستدراج إلى معتقدهم

ومن تأويلاتهم التماسدة في القرآن ما قالوه في قوله تعالى « وورث سليمان داود » أنه الامام على ورث النبي في علمه . وقالوا « معنى الإنسانية » مبادرة المستجيب بأفشاء السر اليه قبل أن ينال رتبة الاستحقاق . ومعنى « الغسل » تجديد العهد على من فعل ذلك ومعنى « الظهور » هو التبرئ من اعتقاد كل مذهب سوى متابعة الامام « والتيسيم » هو الاخذ من المأذون لي أن يشاهد الداعي أو الامام « والصيام » هو الامساك عن كشف السر « والسكبة » النبي « والباب » على « والصفاء » هو النبي « والمرورة » على « وذا بر ابراهيم » غضب الخروء عليه « ووعيا موسى » حجته « وانفلاق البحر » افتراق علم موسى عليه السلام



فيهم «والبحر» هو العالم «وتظليل الغمام» نصب موسى الامام لاوشادهم وقالوا:  
 المراد بالوضوء موالاة الامام « والمراد بالصلاة» الرسول الذي يأمر ويهيى  
 لأن الله يقول «إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر» « والمراد بالوكة»  
 تزكية النفس «والجنة» راحة الأبدان من التكليف «والنار» مشقتها بمزاولة  
 التكليف ، وهكذا من خرافاتهم التي لا يقبلها عقل ولا يشهد لها نقل لذا لم  
 تثبت دعوتهم بل اذهب الله ربحهم ، وعاد عليهم وبال أمرهم ، وكفى الله المؤمنين  
 شرهم والحمد لله على عظيم نعمائه . وكيف يقبل عاقل أمثال هذه التأويلات التي  
 هي حمل للقرآن على غير لغة العرب ومن المعلوم لدى جميع العلماء أن كل  
 رأى في القرآن يشترط لقبوله شرطان :

١ - أحدهما : أن يكون جاريا على مقتضى الظاهر المقرر في لسان العرب  
 موافقا لمقاصد العربية .

٢ - ثانيهما : أن يكون له شاهد نصي أو ظاهرا من الشرع في محل آخر  
 يشهد لصحته من غير معارض شرعى أو عقلى

أما الأول : فظاهر من قاعدة كرن القرآن عربيا ، فانه لو فهم على غير  
 ما يقتضيه كلام العرب ؛ لم يوصف بكونه عربيا ، وأيضا يكون المفهوم ؛  
 لصيقا بالقرآن ليس في الفاظه ولا مناهيه ما يدل عليه ، وما كان كذلك فلا  
 يصح أن يذنب اليه أصلا ؛ اذ ليس نسبته اليه على أنه مدلوله أولى من نسبة  
 صده اليه ولا مرجح يدل على أحدهما ، فانبات أحدهما بحسب وتقول ظاهر على  
 القرآن بغير علم يدخل فائله تحت اثم من قال في كتاب الله بغير علم

وأما الثاني : فلأنه ان لم يكن له شاهد في محل آخر من الشرع أو كان له  
 معارض شرعى أو عقلى صادر من جملة الدعاوى المجردة عن الدليل التي تدعى  
 على القرآن ، والدعوى المجردة لا تقبل بانفاق العلماء . ومن هذا البيان تعلم :

أن أقوال هؤلاء ومثلهم في آرائهم السابقة غير جارية على قوانين العربية  
وليس لها ما يؤيدها من كتاب أو سنة لذا كانت أقوالهم في القرآن من قبيل  
التفسير بالرأى المذموم ولذا ذكر تفسير الشيعة فنقول

### الشيعة وتفسير القرآن

ومن المفسرين بالرأى المذموم الشيعة وهم : الذين تشيعوا السيدنا على كرم  
الله وجهه وهم فرق : فمنهم من غالى في تشيعه حتى بلغ حد الكفر وخرج  
من الإيمان حتى أن سيدنا علياً نفسه قد حاربهم وطاردهم وزعيم هذه الطائفة  
عبد الله بن سبأ اليهودي الذي دخل الإسلام بقصد الافساد ؛ ومنهم قوم لم  
يبلغوا حد الكفر ولكنهم خالفوا أهل السنة والجماعة في تفضيل أبي بكر  
وعمر وعثمان رضي الله عنهم ، وتقديهم على سيدنا علي رضي الله عنه في الخلافة  
وهؤلاء قد ذكرت عنهم تأويل في كتاب الله تعالى تؤيد مذهبهم بل  
ووضعوا أحاديث كثيرة تشهد لهم وقد اطلعت على كتاب لهم في التفسير اسمه  
(مرآة الأنوار ومشكاة الأسرار) المؤلف يدعى المرئى عبد العظيم الكاظمي  
وهو نجفي بالمكتبة النعمانية وفيه المعجب العجيب من التأويل الباطلة صدره  
مقدمة ذكر فيها مالامام علي وشيعته من النصيب الأوفر من كتاب الله تعالى  
وذكر أحاديث كثيرة ثم فسر المفردات القرآنية حسب الحروف الأبجدية بما  
يطابق مذهبهم ، وقد اقتصررت على عبارة واحدة من هذا الكتاب فإن غيرها  
على منوالها فمن ذلك قوله في تفسير الأرض ما نصه من مقدمة « مرآة الأنوار  
ومشكاة الأسرار » الأرض قد ورد تأويلها بالدين وبالأئمة عليهم السلام  
وبالشيعة وبالقلوب التي هي محل العلم وقراره ، وبأخبار الأمم الماضية الخ...  
ثم يفتار يستدل على بعض هذه الآراء « بأن المراد من قوله تعالى ألم تكن

أرض الله واسمة فتهاجروا فيها) أى دين الله وكتاب الله وفى قوله (أولم يهتدوا فى الأرض) أى أولم يظفروا فى القرآن ليج  
فأنت تراه قد حمل اللفظ الذى لا يحيل أحد معناه على هذه المعانى  
البعيدة من غير استناد إلى أمارة أو قرينة أو دليل ولا حامل له ألا مجرد الرأى  
والهوى والاعتقاد الفاسد (ومن يضلل الله فما له من هاد)

### التفسير الاشارى

وهو تأويل آيات القرآن بغير ظواهرها بمقتضى اشارات خفية تظهر  
لأرباب الملوك بمكر التطبيق بينها وبين الظواهر المرادة أيضاً ؛ وللعلماء  
هذا آراء ، نذكر لك نبذة من أقوالهم لتعرف وجه الحق فيها  
قال فى البرهان للزركشى :

(تنبيه) فأما فلام الصوفية فى تفسير القرآن فقليل ليس تفسيراً ، وإنما  
هى معانى ومراجيد يجدونها عند التلاوة كقول بعضهم فى « بأىها الذين  
آمنوا اذنوا الذين يلوونكم من الكفار » إن المراد النفس فأمرنا بقتال من  
يلبسنا لأنها أقرب الاشياء إلينا ، وأقرب شئ إلى الانسان نفسه

قل ابن الصلاح فى فتاويه

وقد وجدت عند الامام أبى الحسن الواحدى أنه قال : صنف عبد الرحمن  
الدامى حقائق التفسير فان كان اعتقد أن ذلك تفسير فقد كفر ولأنا أقول  
الظن بمن يوثق به منهم إذا قال شيئاً من أمثال ذلك أنه لم يذكره تفسيراً ؛ ولا  
ذهب به مذهب الشرح للكلمة المذكورة من القرآن العظيم ، فإنه لو كان  
كذلك كانوا قد سلخوا مملكة الباطنية ؛ وإنما ذلك منهم ذكر نظير ماورد  
به القرآن فان النظر يذكر بالنظر ، فدون ذلك قتال النفس فى الآخرة المذكورة



فكأنه قال : أسرنا بقتال النفس ومن يلينا من الكفار ؛ ومع ذلك في إيتهم  
لم يتساهلوا في مثل ذلك لما فيه من الإيهام والالتباس ١٠ هـ  
ونقل السيوطي عن النسفي في عقائده ما نصه :

النصوص على ظواهرها والمدول عنها إلى معان يدعيها أهل الباطن إلحاد  
قل التفتازاني في شرحه

سميت الملاحدة باطنية لادعائهم أن النصوص ليست على ظواهرها بل  
لها معان باطنية لا يعرفها إلا المعلم ، وقصدهم بذلك نفى الشريعة بالكناية . قال :  
وأما ما يذهب إليه بعض المحققين من أن النصوص على ظواهرها ومع ذلك فيها  
إشارات خفية إلى دقائق تنكشف على أرباب السلوك يمكن التطبيق بينها  
وبين الظواهر المرادة فهو من كمال الإيمان ومحض العرفان اهـ

وعلى هذا فيسكون الفرق بين تفسير الصرفية المسمى بالتفسير الاشاري  
وبين تفسير الباطنية الملاحدة أن الصوفية لا يقولون بأن الظاهر غير مراد ،  
بل هم يحضرون على التفسير الظاهر ، ويقولون لا بد منه أولاً ؛ إذ لا يتم في  
الوصول إلى الباطن قبل أحكام الظاهر ؛ ومن ادعى فهم أمر القرآن ولم يحكم  
الظاهر كمن ادعى بلوغ صدر البيت قبل أن يجاوز الباب

وأما الباطنية فند قاروا بين الظاهر غير مراد أصلاً ، والمراد الباطن قصداً  
منهم إلى نفى الشريعة بالكناية كما يأتي في بيان مذهبيهم

ونقل السيوطي في الانقار عن ابن عطاء الله والطائفة الذين ماموا به  
تفسير هذه الطائفة بمعنى الصرفية لكلام الله بالمعاني الغريبة ليس إحالة للظاهر  
ولكن ثم افهام باطنية تفهم عند الآية لمن فتح الله قلبه ، وقد جاء في الحديث  
لكل آية ظاهر وبطن . وإنما يكون ذلك إحالة للظاهر لوقالوا لا معنى للآية إلا  
لهذا ، وهم لم يقولوا بذلك بل يقولون الظواهر على ظواهرها مراداً موضوعاتها  
ويقولون عن الله تعالى ما أفهمهم اهـ

والأصل في ذلك ما روى عن الحسن قال قال رسول الله ﷺ : « لكل آية ظاهر وبطن ، وكل حرف حد . وكل حد مطلع » وقد اختلف في تفسير الظاهر والبطن في الحديث على وجوه منها :

(١) ظاهرها لفظها وباطنها تأويلها

(٢) ظاهرها الاخبار بهلاك الماضين وباطنها وعظ الآخرين وتذكيرهم ؛

وهذا خاص بالقصص

(٣) ظاهرها ما ظهر لأهل العلم من المعاني ، وباطنها ما تضمنته من الأسرار

التي أطلع الله عليها أرباب الحقائق . ومعنى لكل حرف حد أي منتهى فيما أراد

الله تعالى من معناه ، أو لكل حكم مقدار من الثواب والعقاب . ومعنى لكل حد

مطلع ، أي كل فاعل من المعاني والأحكام ، مطلع يتوصل به إلى معرفته . وقيل

الحد ما انتهى إليه المفهوم من الكلام ، والمطلع ما يصعد إليه منه فيطلع على

شهود الملك العلام

### شروط قبول التفسير الاشاري

وعلى هذا الذي ذكرنا يعلم أن التفسير الاشاري لأهل التصوف يكون

مقبولاً بشروط

(أولاً) لا يكون منافياً للظاهر من النظم الكريم

ثانياً) ألا يدعى أنه هو المراد وحده دون الظاهر عند عدم منافاته له

(ثالثاً) ألا يكون تأويلاً لا يحتمل النظم الكريم مثل تفسير بعضهم

(أوان لله ملج الحسين ، فيجعل لمع فملاً ماضياً ومفعولاً للحسين ومثل من

فصر قوله تعالى ( من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه ) فيقطعها أولاً بهذا

(من ذل) من القل (ذي) أي النفس (يشفع) من الشفاء (ع) من الوهي .

فأنه وأمثاله إلخاد في آيات الله وقد قال تعالى ( إن الذين يلحدون في آياتنا لا يخفون علينا ) .

( رابعاً ) لا يكون له معارض شرعى أو عقلى

( خامساً ) أن يكون له شاهد شرعى يؤيده . ففى اجتمعت هذه الشروط كان التفسير الاشارى مقبولا والمراد من قبوله عدم رفضه لا وجوب الاخذ به . أما عدم رفضه فلائنه غير مناف للظاهر ولا يبالغ مبالغ التعسف فى التأويل وليس له معارض ، وأما عدم وجوب الاخذ به فلائنه من قبيل الالهامات التى تلوح لأصحابها من امر الربانى وانفيض الالهى والالهام ليس اجتهداً حتى يتبع نعم من لاحت له بوارق الامرار فلا حرج عليه أن يعمل به فى نفسه متى كان فى حدود اشريعة الغراء . . . . وإن من أشهر من تكلم فى التفسير الاشارى :

( ١ ) النيسابورى ( ٢ ) الالومى ( ٣ ) القسرى ( ٤ ) محبى الدين بن العربى .  
والشككهم عليها مع ذكر نبذة من كل واحد منهم فنقول :

### أهم كتب التفسير الاشارى

ومن أهم كتب التفسير التى عنى مؤلفوها بالتفسير الاشارى كتاب غرائب القرآن و رغائب الفرقان ، وكتاب روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى وتفسير القرآن العظيم للقسرى ، وتفسير محبى الدين ابن العربى

( ١ ) أما كتاب غرائب القرآن فمؤلفه العلامة نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين النيسابورى ؛ وقد تقدم التعريف بتفسيره .  
ومن تفسيره الاشارى قوله بعد الكلام على تفسيره ، قوله تعالى ( وإذ قال



موسى لقومه إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة ( الآيات ) مانصه :

( التأويل ) ذبح البقرة إشارة إلى ذبح النفس البهيمية فإن في ذبحها حياة القلب الروحاني وهو الجهاد الأكبر ، موتوا قبل أن تموتوا اقبلوني بانقائي إن في قتلي حياتي ؛ وحياتي في مماتي ، ومماتي في حياتي . مت بالارادة تحي بالطبيعة وقال : ذبحهم مت بالطبيعة تحي بالحقيقة ماهي ( انها بقرة ) نفس تطمح للذبح يسيف الصدق لافارض في سن الشيخوخة فيعجز عن وظائف سلوك الطريق لضعف القوى البدنية كما قيل الصوفي بعد الأربعين بارد ؛ ولا بكر في سر شرح الشباب يستهويه سكره ، عوان بين ذلك لتوله تعالى « حتى إذا بلغ أشده وبلغ أربعين » بقرة صفراء إشارة الى صفرة وجوه أصحاب الرياضات فاقع لونها أنها صفرة زين لاصفرة شين فانها سيم الصالحين . . . الخ ما قال :

وإنه قوله بعد تفسير قوله تعالى « ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه . . . الخ الآيات » مانصه

( التأويل ) مساجد الله التي يذكر فيها أسمائها عند أهل النظر النفس والقلب والروح والسر والخطي ، وهو سر السر وذكر كل مسجد منها مناسب لذلك المسجد ، فذكر مسجد النفس الطاعات والعبادات ؛ ومنع الذكر فيه بترك الحسنات وملازمة السيئات ، وذكر مسجد القلب التوحيد والمعرفة ؛ ومنع الذكر فيه بالنسك بالشبهات والتعاق بالشهوات كما أوحى الله الى داود عليه السلام : حذر وأنذر أصحابك كل الشهوات فإن القلوب المملوءة بالشهوات يحولها عن محبوبة ، وذكر مسجد الروح الشوق والمحبة ، ومنع الذكر فيه بالخطوط والمسكنات ؛ وذكر مسجد السر المراقبة والشهود ومنع الذكر فيه بالركون الى الكرامات ، وذكر مسجد الخطي بذل الوجود وترك المرجرة

ومنع الذكر فيه بالالتفات إلى المشاهدات والمكاشفات . الخ ما قال  
وقد سلك النيسابوري في اشارته مسلك التصرفه والى المعاني الاشارية  
التي يذكرها لا تتنافى مع الظاهر المراد ، وهو لا يدخل إلى الاشارات إلا بعد  
أن يحقق التفسير الظاهر بجميع وجوهه ، لذا كان جامعاً بين أهل البيان  
وذوى العرفان

وأما كتاب روح المعاني فهو تأليف خاتمة المحققين وعمدة المدققين  
شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادى مفقئ بغداد توفي سنة ١٢٧٠ هـ  
بعد أن نبغ في علوم شتى وعلى أقرانه علاؤفاق ؛ ومابقت شهرته النواحي وبعد  
صيته في الآفاق ، وإن كتابه من أبدع التفاسير وأغربها جمع فيه آراء السلف  
رواية ودراية . ولظم أقوال الخلف بكل أمانة وعناية حتى صار يغنى عن  
كثير من متفرقات الكتب ، وله استدراكات مفيدة وآراء حميدة ؛ ولم يفته  
أن يتكلم في التفسير الاشارى جمعاً بين الظاهر والباطن متعرضاً لمصب الرحمة  
الالهية من جميع نواحيها بسبب خدمته للقرآن العظيم بقدر طاقتة من جميع  
نواحيه فرحمه الله رحمة واسعة ؛ ومن تفريده الاشارى ما يأتى :

(١) قال بعد تفسير قوله تعالى : « وإذ قلتم يا موسى لن نؤمن لك حتى ترى  
الله جبهة فأخذتكم الصاعقة وأنتم تنظرون . الخ » ومن مقام الاشارة في  
الآيات وإذ قلتم يا موسى : القلب ، لن نؤمن الايمان الحقيقى حتى نصل إلى  
مقام المشاهدة والعيان ، فأخذتكم صاعقة الموت الذى هو الفناء في التجلى  
الذاتى وأنتم تراقبون أو تشاهدون ، ثم <sup>بعثنا</sup>كم بالحياة الحقيقية والبقاء بعد  
الفناء لى تشكروا نعمة التوحيد والوصول بالولاء إلى الله عز وجل وظلالنا  
عليكم غمام تجلى الصفات لىكونها حجب شمس الذات المحرقة سبحانه وجهه  
ما انتهى ليه بصره الخ ما قال

(٢) ومنه قوله بعد تفسير قوله تعالى « وإذ أخذنا ميثاقكم ورفعنا فوقكم الطور خذوا ما آتيناكم بقوة واذكروا ميثاقكم تتقرون »  
ومن باب الإشارة والتأويل في هذه الآية : وإذ أخذنا ميثاقكم المأخوذ بدلائل العقل بتوحيد الأفعال والصفات ، ورفعنا فوقكم طور الدماغ لتمكين من فهم المدانى وقبولها ، أو أشار سبحانه بالطور إلى موسى القلب ورفعنا إلى علوه واستيلائه في جو الارشاد . وقلنا خذوا أى اقبلوا ما آتيناكم من كتاب العقل الفرقانى بجهد ؛ وعرا ما فيه من الحكم والمعارف والعلوم والاشرائع لكي تنفثون الشرك والجهل والفسق ثم أعرضتم بأقبالكم إلى الجهة السلبية بعد ذلك ؛ فلولا حكمة الله تعالى بأماله وحكمه بأفضاله لعابستكم العقوبة وحل بكم عظيم المصيبة

إلى الله يدعى بالبراهين من أبى فان لم يجب بآدته يبض الصورام  
فهذه الاشارات إنما يعرفها ذووا الوجد والمشاهدة ، وهى لاسعابها رياض يانعة ؛ وتوارد لامعة ، وان العلامة الألوسى كالنيسابورى لا يقدم على الإشارة إلا بعد تحقيق العبارة ، حتى يشرب بالكأسين ويربح الصفقتين ،  
فله دره !

(٣) تفسير القرآن العظيم لأبى محمد بن سهل بن عبد الله التستري المتوفى سنة ٢٨٢ هـ وهو كتاب فى جزء صغير الحجم طبع بمصر سنة ١٣٢٦ فى نحو ٢١٤ صفحة ، ولم يتكلم فيه على جميع آيات القرآن وإن كان قد استوعب جميع سورة ، فنكلم على آى من كل سورة ولم يستوعبها وسلك ذلك أهل التصوف والإشارة فى التفسير مع موافقته لأهل الطاهر فى كثير منها  
فن تفسره بالتصوف قوله فى بسم الله الرحمن الرحيم الباء الله عز وجل والذين ساء الله عز وجل ؛ والميم محمد الله عز وجل ، والله هو الاسم الأعظم



الذى حوى الأسماء كلها وبين الألف واللام منه حرف مكنى غيب من غيب  
إلى غيب ، ومر من مر إلى مر ، وحقيقة من حقيقة إلى حقيقة ، لا يزال  
فهمه إلا الظاهر من الأدناس الآخذ من الحلال قرأماً ضرورة الإيمان ؛  
والرحمن اسم فيه خاصة من الحرف المكنى بين الألف واللام ، والرحيم هو  
العاطف على عباده بالرزق فى القرع والابتداء فى الأصل رحمة لسابق علمه القديم  
قال أبو بكر أى بنعيم روح الله اخترع من ملكه ما شاء رحمة  
لأنه رحيم

وقال على بن أبى طالب رضى الله : الرحمن الرحيم اسمان رقيقان أحدهما  
أرق من الآخر ، ففى الله تعالى بهما القنوط عن المؤمنين من عباده  
ومن تفرده الذى هو قريب من أهل الظاهر ما نصه : فى قوله تعالى :  
(وإذ قال إبراهيم رب أرنى كيف تحبى المرقى) فكان شاكاً فى إيمانه حتى سأل ربه  
أن يريه آية معجزة ليصح معها إيمانه

(فقال) سهل . لم يمكن سؤاله ذلك عن شك ، وإنما كان طالباً  
ويادة يقين إلى إيمان كان معه فسأل كشف الغطاء عن العيان يعنى رأسه  
ليزداد بنور اليقين يقيناً فى قدرة الله وتمكيناً فى خلقه ؛ ألا تراه كيف  
قال أو لم تؤمن ؟ قال بلى . فلو كان شاكاً لم يجب بلى ولو علم الله منه الشك  
وهو آخر بلى وستر الشك لكشف الله تعالى ذلك ؛ إذ كان مثله مما  
لا يخفى عليه أم

والخلاصة : أن هذا التفسير على صغر حجمه منحوتة تركبة النفوس  
وتطهير القلوب والتحلل بالفضائل والمكارم بممانته آيات القرآن الكريم وتدل  
عليه ولو بطريق الإشارة وكثيراً ما يتعرض لدفع اشكالات قد ترد على ظاهر  
النظم الكريم . ويستند إلى آثار وأخبار .

٤ - تفسير الشيخ الأكبر العارف بالله محي الدين بن العربي  
 وهو محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن عبد الله محي الدين أبو عبد الله بن  
 العربي الحانمي الصوفي الفقيه المحدث ، ولد بمرسية في رمضان سنة ٥٦٠ هـ  
 وتوفي سنة ٦٣٨ هـ ليلة الجمعة الثامن والعشرين من ربيع الآخر بدمشق وله  
 من التأليف كتاب الجمل والتفصيل في إبداء معاني التزويل وله تفسير  
 منسوب إليه طبع بالمطبعة الأميرية بمصر سنة ١٢٨٢ هـ في جزئين . قال  
 في خطبته :

قد تذكرت خبر من أتى ما أؤدهاني لما وراه المقاصد والآمانى ؛ يقول  
 النبي الأسمى الصادق ؛ وعليه أفضل العلوات من كل صامت وناطق ( مامن  
 القرآن آية إلا ولها ظهر وبطن ، ولكل حرف جد ، ولكل حد مطلع )  
 وفهمت منه أن الظاهر هو التفسير ، والبطن هو التأويل ؛ والحد ما يقبهاى إليه  
 الفهوم من معنى الكلام والمطلع يصعد إليه . منه فيعلم على شهرد الملك العلام ،  
 وقد نقل عن الإمام المحقق السابق جعفر بن محمد الصادق عليه السلام أنه  
 قال : لقد تجلى الله لعباده في كلامه ولكن لا يبصرون ؛ وروى عنه عليه  
 السلام أنه خر مغشياً عليه وهو في الصلاة فسئل عن ذلك فقال « ما زلت  
 أردد الآية حتى سمعتها من المتكلم بها . . . فرأيت أن أعاق بعض ما يسبح  
 لى في الأوقات من أسرار حقائق البطون وأنوار شوارق الكليات دون  
 ما يتعلق بالظواهر والحدود فانه قد عين لها حد محدود : وقد قيل من فسر  
 القرآن برأيه فقد كفر

وأما التأويل فلا يبنى ولا يذر فانه باختلاف أحوال المستمع وأوقاته في  
 مراتب سلوكه وتفاوت درجاته وكلما ترقى من مقام انفتح له باب فهم جديد وألم  
 به على لطيف معنى عتيد إلى أن قال ( وكل ما لا يقبل التأويل عندى أو لا يحتاج  
 م مع قرآنى - لى )



إليه فما أوردته أصلاً... الخ ما ذل

ومن تفسيره للبقرة في قوله تعالى : « إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة »  
هي النفس الحيوانية وذبحها قمع هواها الذي هو حياتها ومنعها من أفعال  
لها الخاصة بها بشفرة سكنى الرياضة

ومنه في تفسير قوله تعالى في سورة الأنبياء « وداود وسليمان إذ يحكمان  
في الحرث : إذ نفثت فيه غم اقوم » وداود : العقل النظري الذي هو في مقام  
السر ، وسليمان : العقل العملي الذي هو في مقام الصدر ، إذ يحكمان في الحرث :  
أى فيما في أرض الاستعداد من الكمالات المودعة فيه المخزونة في الأزل  
والمغرورة في القطر الناشئة عند التوجه إلى الظهور والبروز ، يحكمان : فيه  
بالعلم والعمل والفكر والرياضة في تشيرها وانباها وأدراكها ، إذ نفثت :  
انتشرت فيه ، بالافساد في ظلمة ليل غلبة الطبيعة البدنية والصفات النفسانية  
غم اقوم : أى القوم البهيمية الشهوانية ؛ وكنا لحكمهم : مقتضى  
أحوالهم . أم الخ

ومنه قوله في قوله تعالى في سورة الأنبياء « وسليمان الريح عاصفة  
تجرى بأمره — إلى قوله تعالى وذكري للعابدين » وسليمان الريح أى سفرنا  
لسليمان العقل العملي المتمكن على عرش النفس في الصدر ربح الهوى عاصفة  
في هبوبها تجرى بأمره مطيعة له إلى أرض البدن المتدرب للطاعة والأدب التي  
باركتنا فيها بتشهير الاحلاق والمساكن الفاضلة والأعمال الصالحة وكنا بكل  
شئ عن أسباب السكالي عالمين ومن شياطين الهمم والتخيل من يفوضون له  
في بحر الهوى الجسدية ويخرجون درر المعاني الحزنية ويمسكون مملادون  
ذلك : من التركيب والتفصيل والمصنعات ويهيج الدواعى المكشوبات  
وأمثالها ، وكنا لهم حافظين : من الريغ والخطأ والتسويل الباطل والسكوب



وأيوب : النفس المطمئنة المتحiente بأنواع البلاء في الرياضة البالغة كمال التوكلاء في المجاهدة . إذ نادى ربه : عند شدة الكرب في الحد ولوغ الساعة والوسع في الجهد . أتى معنى الضر من الضعف والانكسار والعجز وأنت أرجى الراحين . بالترسعة والروح . فاستجيب له : بروح الأحوال عن كد الأعمال عند كمال الطمانينة ونزول السكينة . وكشفنا ما به من ضر لرياضة بذور الهداية ونفسنا عنه ظلمة الكرب باثراق نور القلب . وآتيناه أهله : القوي النفسانية التي ملكناها وأمتاها بالرياضة باحيائها بالحياة الحقيقية . ومثلهم معهم : من امداد القوى الروجانية وأنوار الصفات القلبية ووفر عليهم أسباب الفضائل الخلقية وأحوال العلوم الباطنة الجزئية «رحمة من عندنا وذكرى للعابدين» .  
وبالنظر فيما تقدم يعلم أن هذا التفسير ليس جارياً على قوانين اللغة العربية ولا موافقاً لأصول الدين المالكية بل إن سلم ما فيه كان رفعاً لشخصية الأنبياء والمرسلين . وهذا لقواعد الدين ، وإعراضاً عن ذكر قصص الأولين ، وتركاً لما تضمنه القرآن من الآيات الدالة على صدق المرسلين ، وأغلب الظن أن هذا ممدسوس على ابن العربي ، وهو أقرب إلى أقوال الباطنية ، لذا يجب عدم التعويل عليه خصوصاً وهو لم يتعرض لتفسير الظاهر ، فسكانه عنه أعرض ، لذا لا يلتفت إلى ما في كتابه من هذه الاشارات والله أعلم

مزج العلوم الأدبية والكونية وغيرها بالتفسير

وسبب ذلك وأثره

قد علمت محاسن أن تفسير القرآن العظيم كان أولاً بما يلتقى من صاحب الرسالة صلى الله عليه وآله وسلم بعد بيان الكتاب فيه ، لبعض ما قيل فيه على النحو المتقديم ، ثم جرى السجاية والتأويل من بعدهم على التفسير والتأويل وما

يعرفونه من لغة العرب بحسب سليقتهم لأنه عرني مبین وهم العرب الفصحاء والمصاقیم البلقاء ، وبلغتهم نزل القرآن عربياً مبيناً : وظل الأمر على هذا الحال حتى دوت العلوم الأدبية . وصارت قواعد ومبادئ لتكوين وسائل لفهم كتاب الله العزيز . وكان العرب قد اختلطوا بالعجم بسبب كثرة الفتوحات وتفرقوا في البلاد وصارت سليقة الفصاحة ضعيفة فاحتيج إلى هذه العلوم الأدبية لتكون آلات لفهم البلاغة القرآنية وعوناً على فهم ما تضمنته من المعاني والأحكام خصوصاً فيما لم يرد فيه أثر وترجمت الفلسفة لمعرفة ما تضمنته من حكمة طبيعية وإلهية ورياضية وعملية وبذلك صار لدى علماء المسلمين ثروة خصبة من العلوم والمعارف .

ولما كان القرآن الكريم أنزله الله آية على صدق سيد المرسلين وهداية للعالمين . وعبادة للباطنيين كان لزاماً على الناظرين أن يتعرفوا هذه الوجوه تحقيقاً للغاية التي من أجلها نزل

أما كونه آية : فلأنه هو المعجزة الباقية الدالة على صدق سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم كما بين في وجوه إعجازه . قال تعالى  
«أولم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم ۝ ١٩»

وأما كونه هداية : فلما تضمنته من الأحكام الاعتقادية والعملية والنصوص والمواعظ والأمثال والوعد والوعيد والبشارة والانتذار . وقد قال تعالى في شأنه : «هدى المتقين» وقال «هدى للناس»

وأما كونه عبادة : فلأنه تعالى جعل تلاوته طاعة وعبادة تعبد بها عبادة وجعل لها ثواباً كبيراً وأجرأ عظيماً

ولكونه آية الله على أمة محمد صلى الله عليه وسلم اشتدت عناية العلماء به من جهة العلوم الأدبية لأنها ذات الصلة الأكيدة في تعرف وجوه إعجازه

فتنوعت أنظارهم فيه على قدر الطائفة البشرية ، وعلى قدر معرفتهم بالعلوم الإنسانية

فمنهم : من عني ببيان معاني غريبة

ومنهم : من كانت عنايته بوجوده إعرابه وضبط كلماته

ومنهم : من تعرض لما فيه من أنواع المجاز

ومنهم : من دقق النظر فيه من جهة علو البلاغة جملة من حيث الفصل

والوصل والايجاز والامتناب والاستعارة والكناية ، والمجاز ونحوها من

وجوه المناسبات بين آيه وسوره وفواصله

ومنهم : من كانت عنايته بمعرفة متشابهه ومحكمه ، وبجمله ومبنيه ؛ ولهذا

امتزج التفسير بالعلوم الأدبية على وجه عظيم وصار لا يكاد يخلو منها كتاب

من كتب التفسير

ولسكونه هداية جاء حافلا بالاعتقاد حائنا على النظر والتدبر في الكائنات

مشمئلا على الأحكام العملية ومكلم الأخلاق ، والسياسات العامة والخاصة

على أبلغ وجه وأتم بيان . وقد نبه العقل إلى النظر والاستدلال والاستنباط

### تفسير أهل الكلام

وقد ترجمت العلوم الفلسفية وهي عبارة عن الحكمة النظرية والحكمة

العملية في إثبات شهوة الملة الإسلامية . وكانت هذه العلوم متباعدة على

الاستدلال والنظر العقلي . لذا رأى العلماء أن ينظروا في القرآن نظرة محاذية

للحكمة بقسميها . فما رأوا من هذه العلوم موافقا لما جاء به القرآن الكريم

أقروه وهذبوه . وما رأوه منافيا له نظروا فيه من جهة العقل فإن أبداه العقل

وقواه حملوا نظم القرآن على ما يوافقهم . وعدلوا به عن الظاهر . وإن لم يؤيده

بالدليل العقلي أهملوه وسادوا على مقتضى ظواهر القرآن الكريم



ومن أجل هذا مزجت العلوم العقلية والكونية والسياسية بتفسير القرآن الكريم . ومن أجل هذه التفسيرات تفسير الأئمة نفع الدين الرازي فقد سلك مسلك الحكماء الإلهيين في الاستدلالات العقلية في مباحث الإلهيات بهذا الأدلة بما يوافق أصول أهل السنة . وتعرض للمرد على شبههم في غير ما موضع كما سلك مسلك الطبيعيين في الكونيات ، فتسلك في الأخلاق وفي السماء والأرض والحيوان والنبات ، بل وفي أجزاء الإنسان وغير ذلك مما جرت إليه الاستدلال على وجود الصانع في كثير من الآيات ، ومن أمثلة هذه التفسيرات تفسير الكشاف والقاضي عبد الجبار

وقد قدمنا الكلام عليهما ونقلنا عنهما بعض عبارات تبين كيفية سلوكهما في التفسير على مذهب أهل الكلام

واشتدت العناية بما تضمنه القرآن من السياسات العامة ، كدباسة الحرب والدلم والمعاهدات والبيع والشراء والنظر في شئون الرعية ، السياسات الخاصة كعاملية الوالدین . والآولاد والزوجة والجيران وغير ذلك ؛ فامتزجت كتب التفسير بهذه العلوم نظر لما تضمنه القرآن من حاجة البشر وصلاحيته لكل زمان ومكان . لذا تنافس المتناقصون في فهم أحكامه والوقوف على أسراره ، ولا تزال أنوار الفيض الإلهي من ثنایاه تلمع على ذوى البصائر السليمة وتشمس حجته تسطع على العقول الحكيمة

وكان من آثار ذلك أن اتسع نطاق البحث العلمی ووجد العلماء موزداً صافياً ومثلاً عذباً يغذى عقولهم فالتفت دائرة العلوم اللسانية بعد أن كانت في البدء ضيقة ، وتفرعت العلوم والفنون بسبب اختلاف الأنظار ، ومزج التفسير بالعلوم ، لذا كثرت المؤلفات في الخ :

والى هنا قد انتهى بحث التفسير وأنواعه وسنذكره بحث ترجمة القرآن وحكمها تفصيلا لأن أحد نوعي الترجمة نوع من التفسير كما سيأتى بيانه فنقول :

## ترجمة القرآن وحكمها تفصيلا

قبل الكلام على حكم ترجمة القرآن نبين معنى الترجمة في اللغة وأقسامها والفرق بينها . وبين التفسير وبين التعريف اللفظي ، ثم نبين معنى القرآن والمقصود منه وكيفية استنباط الأحكام منه وبذا يعلم معنى كل من المضاف والمضاف إليه على حدة ثم يتبع ذلك بيان حكم المركب الاضائي وآراء العلماء فيه فنقول : —

(الترجمة) تطلق في اللغة على معنيين :

(أولها) نقل الكلام من لغة إلى لغة أخرى بدون بيان كوضع رديف

موضع رديف من لغة واحدة

(ثانيها) تفسير الكلام بلغة أخرى أى بيان معناه بلسان آخر كما يبين

معنى كلام عربي ثم يفسر بكلام فارسي

قال في القاموس وشرحه :

( والترجمان المفسر للكلام وعند ترجمه وترجم عنه إذا فسر كلامه بلسان

آخر قال الجوهري وقيل نقله من لغة إلى لغة أخرى اهـ )

وقال في اللسان :

( والترجمان المفسر للسان وهو الذي يترجم الكلام أى ينقله من لغة إلى

لغة أخرى اهـ )

وبإذ قد علمت أنها تطلق ويراد بها أحد المعنيين فتكون الترجمة قسمين :

### أقسام الترجمة

(أولاً) الترجمة الحرفية وهي وضع لفظ من لغة مكان لفظ آخر من

لغة أخرى مع مراعاة الموافقة في النظم والترتيب فيشترط لتحقيقها على الوجه الصحيح مراعاة نظم الأصل وترتيبه ثم أبداله بنظم آخر يقوم مقامه في نأوية معلوم فليس فيها تصرف في المعنى وإنما التصرف في النظم فقط  
(ثانياً) الترجمة التفسيرية وتسمى معنوية وهي شرح الكلام وبيان معناه بلغة أخرى بدون مراعاة لنظم الأصل وترتيبه  
والفرق بينهما :

أن الترجمة الحرفية إنما تكون باستحضار معنى لفظ الأصل المترجم وأبداله بلفظ آخر يدل عليه من لغة أخرى  
وأما الترجمة التفسيرية فأنما تكون بفهم معنى الأصل وشرح غامضه وتفصيل مجمله باللفظ وجمل تدل على ذلك من لغة أخرى  
وعلى ذلك ( فعبارة الترجمة الحرفية ) محاذية ومطابقة لعبارة الأصل لا اختلاف بينهما إلا باللفظ  
( وأما عبارة الترجمة المعنوية ) فهي محاذية ومطابقة لعبارة تفسير الأصل لا يختلف عنها لا في اللغة فالترجمة في الحقيقة فيها لتفسير الأصل لا لنفس الأصل بخلاف الحرفية كما علمت

الشروط التي تتوقف عليها الترجمة مطلقاً

(أولاً) معرفة المترجم لأوضاع اللغتين المترجم منها والمترجم إليها  
(ثانياً) معرفته لأمراء اللغة المترجم منها وخصائصها وآدابها وجهات دلائلها ومرامي أشاداتها

(ثالثاً) معرفة مثل ذلك في اللغة المترجم إليها  
وإنما اشتراطنا ذلك لأن الخطأ في الترجمة يحصل من جهة الوضع أو الدلالة



أو الأسلوب إذ في اللغة كثير من الالفاظ المشتركة التي تدل على معان متباينة  
وللدلالة لالفاظ واتراكيب على المعاني المقصودة وجوه مختلفة كالتشبيه  
والجواز والسكنانية ومراتب كل واحد منها مختلفة متفاوتة فإذا أحاط المترجم  
بذلك أمن من الخطأ ولا شك أنه متى تحققت هذه الشروط أمكن أن تفي الترجمة  
بالغرض المقصود سواء أكانت حرفية أم تفسيرية ولا يعترضها الخطأ من جهة  
الوضع أو الدلالة أو الأسلوب .

### الفرق بين الترجمة الحرفية وبين التفسير

قد علمت أن الترجمة الحرفية ليس فيها إلا إبدال لفظ من لغة مكان لفظ  
آخر من لغة أخرى للدلالة على المعنى الذي قصد المتكلم بلفظ الأصل مع  
مراعاة النظم والترتيب بينهما

( وأما التفسير ) فهو بيان معنى اللفظ وشرحه وأظهار غامضه وتفصيل  
مجهله وبيان خصائصه أسلوبه ونوع دلالاته وما يفيد من الأحكام نصاً أو  
استنباطاً وليس الغرض من التفسير الاحتاطة بجميع مراد المتكلم وعلى ذلك  
فالفرق بينهما من ثلاث جهات

( الأولى ) أن التفسير مشتمل على بيان وضع اللفظ مع بيان المراد به  
كتفسير الظلم بالترك والصراط بالطريق ولذا عد علم اللغة بما يتوقف عليه  
التفسير إذ به يعرف مدلول اللفظ بحسب الوضع حقيقة أو مجازاً وبحسب  
المعنى الظاهر وغيره مع مراعاة قواعد الأدلة في ذلك وأما الترجمة الحرفية  
فلا تشمل شيئاً من ذلك

( الثانية ) أن الترجمة الحرفية لا بد فيها من المحافظة على جميع المعنى  
الذي قصد المتكلم من عبارة الأصل بخلاف التفسير فإنه ليس الغرض منه

الاحاطة بجميع مراد المتكلم

(الثالثة) ان الترجمة الحرفية لا بد فيها من مراعاة نظم الاصل وزنيه  
في اعادة المعنى بخلاف التفسير فلا يشترط فيه ذلك

(اما الترجمة المعنوية والتفسير) فلا فرق بينهما الا في اللغة فقط اذ قد  
اشتهر أن التفسير يكون بلغة الاصل بخلاف الترجمة المعنوية فأنها تكون  
بلغة أخرى ولعدم الفرق بينهما قلنا فيما تقدم أن عبارة الترجمة التفسيرية  
محاذية ومطابقة لعبارة التفسير وعلى ذلك فهي نوع من التفسير لا أنها  
بلغة أخرى

وقد يتوهم بعض الناس أن الترجمة الحرفية من باب التعريف اللفظي مع أن  
الاصح ليس كذلك لذا نبين الفرق بينهما

### الترجمة الحرفية والتعريف اللفظي

التعريف اللفظي إنما يساق لمن حصل عنده معنى المعروف ولا يعرف دلالة  
هذا المعروف عليه لأعادة دلالاته على المعنى الحاصل عنده فهو لا يفيد حصول  
معنى المعروف لحصوله من قبل بصورته الاجمالية كما لا يفيد شرحه ولا تفسيره  
وإنما يفيد استحضار صورته الحاصلة من قبل كما هي في خزانة من يذكر له  
التعريف؛ فإذا قلت لشخص مشيراً الى شبح من بعد هذا بشر وهو يعرف  
معنى لفظ انسان من أنه هو الحيوان الناطق واسكنه لا يعرف دلالة لفظ  
البشر عليه فبقول ما هو البشر فتقول له البشر لا انسان أى معنى لفظ البشر  
هو المعنى الحاصل عندك من قبل الذى هو معنى انسان فلم يحصل عنده  
حصول معنى لم يكن حاصلًا من قبل ولهذا قالوا أن ما ل التعريف اللفظي  
إلى التصديق بأن هذا اللفظ موضوع لمعنى ذلك اللفظ المعروف عند السامع

والحاصل له من قبل

( وأما الترجمة الحرفية ، فهي بدل عن الأصل مستأنف لتحصيل معناه )  
وليست مقولة لاستحضار معنى الأصل كالتعريف اللفظي بل لتحصيله عند  
السامع إذ السامع قد لا يعرف لغة الأصل ولا ألفاظه فلا يشترط أن يكون له  
بألفاظ الأصل ارتباط بخلاف التعريف اللفظي فإن من يذكر له عنده ارتباط  
بلفظ آخر يكون المفيد لما يريد

و أيضا : فالترجمة الحرفية حاكية لمعاني أصلها بدون بيان ولا تقرير وهي  
حالة محل أصلها بدل منه لا بيان له فيكون الفرق بينهما من وجهين  
( أولهما ) أن التعريف اللفظي لا يفيد حصول المعنى وإنما يفيد استحضاره  
بخلاف الترجمة الحرفية فهي بالعكس

( ثانيهما ) أن الترجمة بدل من الأصل لا بيان له بخلاف التعريف اللفظي  
فانه ليس بدلا من المعرف وإنما هو لبيان إفادته لمعناه

## القرآن الكريم

( القرآن ) في اللغة مصدر بمعنى المقروء أو هو وصف مشتق من القرء  
بمعنى الجمع إذ هو جامع لفوائد الكتب السابقة أو لأنه جامع للأوامر والنواهي  
والتقصص والوعيد والوعيد وغيرها

( واصطلاحاً ) قال الزركشي في البحر المحیط ويطبق القرآن والمراد به  
المعنى القائم بالنفس الذي هو صفة من صفاته تعالى وعليه يدل هذا القول  
وذلك محل نظر المتكلمين

( وأخرى ) ويراد به الألفاظ المسموعة وهو المتلو وهذا محل نظر  
الاصوليين والفقهاء وسائر خدمة الألفاظ كالبحاة والبياتيين والمصريين



والغويين وهو مرادنا فنقول هو الكلام المنزل للاعجاز بآية منه المنعبد  
بتلاوته اهـ

وقد جعل الوركشي الأعجاز بآية منه مستندا لقوله تعالى ( فليأتوا  
بحديث مثله ) ولكن ذلك لا يفيد احتمالا عود الضمير على النبي صلى الله  
عليه وسلم وجمهور العلماء على أن الاعجاز بأقصر سورة أو ما يماثلها من  
القرآن ولو آية واحدة ملوكة ثم أن القرآن بالمعنى الثاني هو محل نظر المتكلمين  
في الترجمة وقد اقتصرنا على هذا المقدار في هذا المقام

### دلالة القرآن على معانيه

للقرآن الكريم دالتان على معانيه

( الأولى ) دلالة على المعاني الأصلية التي يشترك في التعبير عنها سائر

اللغات ودلالتها على المعاني الثانوية التابعة للمعاني الأصلية

ومن المعلوم أن الاعجاز من الخواص اللازمة لذات القرآن

وغير خاف أن الاعجاز لا يتأتى إلا ببلوغ اقتران الغاية في البلاغة

والفصاحة ومخالفة الأسلوب والبلاغة لا تكون إلا بمراعاة المعاني الثانوية

لذا كان من البدعي القول بأن المعاني الثانوية في خصوص القرآن لازمة

للمعاني الأصلية أما إذا فصحت عنها واقتصر فيه على المعاني الأصلية

خرج عن كونه قرآنا أما في غير القرآن من كلام العرب فليست بلازمة

ولا يلزم من عدم لزومها في غير القرآن من كلام العرب عدم لزومها في

القرآن لمبا علمت

المقصود من القرآن الكريم أمور

( أولا ) كونه آية للنبي صلى الله عليه وسلم دالة على صدقه في دعوى

الرسالة لأنه متحداهم على مراتب مختلفة فمعجزوا ومهما قيل في وجه اعجازه فان بلوغه الغاية في البلاغة مما لم ينكره أحد ، ولا شك أن التحدى إنما هو بهذا اللفظ العربي المنزل الخ

( ثانياً ) كونه عبادة لأن الله تعبد المؤمنين يتلاوته بلفظه العربي المنزل وجعل عليها ثوابا عظيما وأجرأ كريما

( ثالثاً ) كونه هداية للناس يهتدون به في معرفة الأحكام الاعتقادية والعملية عبادات ومعاملات وسياسيات ومكارم أخلاق وبما يدل عليه نصا واستنباطا سواء أكان ذلك باعتبار معانيه الأصلية أم الثانوية أما معرفة الأحكام باعتبار دلالاته على معانيه الأصلية فما لا خلاف فيه وأما باعتبار دلالاته على المعاني الثانوية فقد وقع بالفعل لبعض المجتهدين ولنذكر لذلك أمثلة

( ١ ) أخذ بعضهم من قوله تعالى ( وقالوا اتخذ الرحمن ولداً سبحانه بل عباد مكرمون ) أن الولد لا يملك لأنه سبحانه وتعالى لما نفي أن يكون له وله فقد انتفى عن الملائكة الولدية وأثبت لهم العبودية فهم مملوكون له تعالى ولا شك أن الحكم المأخوذ غير المعنى الأصلي

( ٢ ) استنبط من قوله تعالى ( فالآن باشروهن ) ( إلى قوله تعالى ) حتى يتبين لكم الخطيط الأبيض من الخطيط الأسود من الفجر ) أنه يدل على جواز الاصباح جنباً وصحة الصيام لأن أباحة المباشرة إلى طلوع الفجر تقتضي ذلك وغير خاف أن هذا ليس من المعنى الأصلي

( ٣ ) أخذ بعض الفقهاء وجوب الترتيب بين فرائض الوضوء من قوله تعالى ( فاعسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين ) مع أن الواو لا تقتضي ترتيباً ووجه الأخذ أنه لما وسط المسوح بين المنسول دل ذلك على أن الترتيب بينها مقصود وإلا لجمع المنسول ثم أوردت بالمسوح



وكذا يؤخذ من عدم الترتيب بين الأعضاء في الذكر بالبداية بالأصل  
ثم بالأسفل أو العكس أن ترتيبها على الوجه المذكور في الآية مقصود للشارع  
(٤) استدلووا على فساد البيع وقت النداء للجمعة بقوله تعالى (وذروا البيع)  
مع أن المعنى الأصلي إنما يدل على طلب ترك البيع والمقصود منه إيجاب السعي  
للجمعة ولو تتبعنا أمثلتهم في ذلك لوجدنا من هذا النوع ما لا ينفي به مجله أو  
مجلدان كيف وكثير من المجتهدين قد استنبطوا من المعاني الثانوية أحكاماً  
كثيرة باعتبار الدلالة على المعاني الثانوية بل ذلك النوع من الاستنباط هو  
الذي ظهرت به فضائلهم ونضجت آراؤهم فانكاره انكار لكثير من الأحكام  
التي هي نتيجة لاستنباط الأئمة الاعلام وحيث قدمنا معنى الترجمة والقرآن  
ودلالته وما يتعلق بذلك فلنتكلم على حكم ترجمة القرآن بقسميها فنقول

### الترجمة الحرفية

قد عرفت مما تقدم أن الترجمة الحرفية لا بد فيها من مراعاة نظم الأصل  
وترتيبه ثم ابداله بنظم آخر من لغة أخرى يقوم مقامه في تأدية معناه كما علمت  
أن الاعجاز خاصة لازمة لذات القرآن الكريم فلا يمكن انتفاءه مع بقائه  
قرآناً ضرورة أن انتفاء اللازم يلزمه انتفاء الملزوم وغير خاف أن الاعجاز إنما  
يتعلق بالنظم العربي المنزل من عند الله مهما قيل في أوجه الاعجاز فيؤخذ  
من ذلك أمران

(أولهما) أن ترجمة القرآن الحرفية لا يمكن فيها مراعاة نظم الأصل وترتيبه  
لاستحالة اجتماع الخواص العربية البلاغية في لغة أخرى ضرورة أن لكل لغة  
خواص ومزايا لا توجد في اللغة الأخرى وربما أمكن ذلك في آية أو آيتين عندما  
يكون المعنى واحداً ومحمكاً واضحاً لكن لا يمكن ذلك مع مراعاة اتصال تلك



الآية مع ما قبلها أو بعدها أو فصلها أى مع مراعاة لطائف ودقائق السياق والسباق ضرورة اختلاف أساليب اللغات فى ذلك .

(وثانيهما) أن الترجمة الحرفية لا تكون معبرة ضرورة أنها من صنع البشر ولا تحمل خواص الأصل البلاغية ومزاياه

فالترجمة الحرفية غير ممكنة على وجه يحل محل الأصل من جميع الوجوه ومعنى هذا أن كون الترجمة الحرفية ليست قرآناً ولا تعطى حكم القرآن ولا تحمل محله فى هدايته وتلاوته معلوم بالبداهة بعد معرفة ما تقدم .

### عدم الجواز شرعاً

بعد معرفة أن ترجمة القرآن الحرفية غير ممكنة عقلاً على الوجه المتقدم فلا يجوز الإقدام عليها شرعاً لما يقترب عليها من المفاسد الآتية :

(١) إيهام أنها حلت محل القرآن فى جميع خصائصه فيترك التعبير بتلاوته ويحصل الاعراض عن التدبر فى معانيه ووجود دلالاته اكتفاء بالترجمة وفى ذلك من الخطر الدينى ما يجب سد باب

(٢) فتح باب الاختلاف بين المسلمين إذ كل أمة تدعى أن ترجمة القرآن الحرفية وفى بالفرض المقصود من القرآن من ترجمة غيرها بل التراجم الحرفية فى لغة واحدة تكون مختلفة إذ قلما تتحد ترجمتان حرفيتان لأصل واحد وذلك باب فساد عظيم يجب سد

(٣) الإخلال بحفظ القرآن الكريم فى نطقه وأسلوبه وتعريضه للتفسير والتبديل وهذا مالا يجوز أن يقدم عليه المسلمون

وما وقع من التراجم الحرفية للقرآن وقع فيه خطأ كثير لأسباب ثلاثة (١) جهل النقلة

(٢) تعتمد بعضهم وبخاصة المبشرين للتعريف والتبديل

(٣) قصور اللغة المترجمة اليها عن الوفاء بما يشبه أساليب اللغة العربية

فلهذا كان الخطأ كثيراً عن عمد وغير عمد

وهنا سؤالان :

الأولها أن القرآن نزل هداية لجميع الأمم عربية أو غير عربية فكيف

تبلغ هدايته لغير العرب وهم لا يعرفون لغته؟

(قلنا) يفسر تفسيراً عربياً محكماً واضحاً ثم يترجم لهم هذا التفسير إلى

لغاتهم فيبتدون بذلك

(ثانيها) كيف تكون الترجمة الحرفية غير ممكنة مع أن كثيراً من العلماء

قال بجوازها فضلاً عن امكانها وإن كان كثير منهم قل بعدم الجواز وعدم

الامكان فما وجه من قال بالجواز؟

(قلنا) أنك قد علمت مما تقدم أن الترجمة لغة تطلق على نقل الكلام

من لغة إلى لغة أخرى بدون بيان معانيه وتطلق على تفسيره بلغة أخرى كما

سبق نقله عن القاموس وشرحه وعن لسان العرب فن قال بالامكان والجواز

بل بالوجوب أراد المعنى الثاني وهو التفسير الذي هو الترجمة المعنوية أو

التفسيرية وهي كافية بالمقصود كما سيأتي ومن قال بعدم الامكان وعدم الجواز

أراد المعنى الأول وهو الترجمة الحرفية وحينئذ لا يكون هناك نزاع حقيق

في المسألة بقي سؤال آخر وهو كيف يكون القائلون بالجواز مرادهم الترجمة

التفسيرية مع أن علماء الحنفية قائلون بجواز قراءة الترجمة في الصلاة وبعيد

أن يكون مرادهم بها التفسيرية بل مرادهم الحرفية ؟

(قلنا) نعم أجازوا الصلاة بها عند العجز بل بعضهم أوجبها في هذه الحالة

على أنها رخصة أو بدل من القرآن العربي مع اتفاقهم على أنها لا تسمى قرآناً

وإنما لم يسموها قرآناً لما بيناه من أن الترجمة الحرفية لا يمكن أن تنفي بجميع  
مزايا القرآن في نظمه وأسلوبه فهم بذلك غير مخالفين لما قدمناه  
وإذا كان للترجمة مقصد من مقاصد الشريعة الإسلامية فالترجمة المعنوية  
كفيلة بذلك . لا يتوقف شيء منها على الترجمة الحرفية . والله الموفق للصواب  
ولنتسكلم على الترجمة المعنوية فنقول :-

### الترجمة المعنوية أو التفسيرية

وهي شرح الكلام وبيان معناه بلغة أخرى وقد بينا أن عبارة الترجمة فيها  
محاذية لعبارة التفسير لالعبارة الاصل ولذا يشترط فيها ما يأتي .  
(أولاً) أن يكون التفسير مستمداً من علوم الحديث وأصول الدين واللغة  
العربية مستجمعاً لشرائط التفسير السابقة  
(ثانياً) أن يكتب التفسير العربي بحوار ترجمته حتى لا يقع في وهم أحد أن  
هذا ترجمة حرفية للقرآن الكريم  
(ثالثاً) أن يكون المترجم عالماً بأوضاع ودلالات وأساليب اللغتين العربية  
واللغة المترجم اليها

(رابعاً) أن لا يكون معروفاً بالهوى والميل إلى عقيدة معينة مخالفة لما جاءت  
به الشريعة الإسلامية وهذا شرط في كل من المفسر والمترجم حتى لا يفسر  
الاول بهواه ولا يترجم الثاني برأيه وعقيدته بل يكون رائد كل منهما القرآن  
وهذا وإذا اجتمعت هذه الشرائط كانت الترجمة التفسيرية مخلوقة شرعاً لطلب  
فرض السكينة لأنها نوع من التفسير والتفسير من العلوم المفروض تعلوها على  
الامة بل الترجمة التفسيرية للقرآن تنأكد لما يترتب عابها من المصالح المهمة  
والفوائد العظيمة ولذا كرهها على سبيل الاجتهال فنقول :-



## المصالح المهمة التي تترتب على الترجمة التفسيرية

(١) الدفاع عن القرآن وحماية العقيدة الإسلامية من تضليل المبشرين الذين عمدوا إلى ترجمة القرآن ترجمة حشوها بالباطل والاضاليل ليظهروا الدين الإسلامي بمظهر مشوه مملوء بالخرافات والبقع وفي وهم من لا معرفة له بأمر القرآن أنه ممتلئ بما لا معنى له وغرضهم بذلك أن يحجبوا نوره ويخفوا حسنه عن العقول والبصائر ( والله متم نوره ) ولعمري الحق أن الإسلام قدمنى بعاملين قويين كفيلين بوقوفه عن السير في طريقه الأول وهما ( مهاجمة أعدائه بتحريف القرآن عن مواضعه واستسلام أبنائه وتقاعدتهم عن الدفاع عنه ورد ما يرمى به من الخرافات ولو أنهم وقفوا لرد غارات المهاجرين لظل الإسلام سائراً في طريقه يغزو قلوب أعدائه فيردها إلى حظيرة أبنائه

وغير خاف أنه لو ترجم تفسير القرآن إلى غير اللغة العربية بمعرفة علماء المسلمين لسكان هو الحجة لهم على غيرهم ولسكان الترجمة من أقوى أسلحة الدفاع عن العقيدة الإسلامية ومن أعظم عوامل حمايتها

ومما لا ريب فيه أن الدفاع عن الإسلام وحمايته من مهاجمة أعدائه يجب بقوة الحجة والبيان كما يجب بقوة السيف والسمان فترجمة تفسير القرآن لهذا الغرض تكون واجبة

(ثانياً) تبليغ معاني القرآن وإيصال هدايته إلى غير المسلمين من غير العرب ليبتدوا بهديه ويتفهموا بما اشتمل عليه من حكم ومواعظ وأوامر ونواهي وتبشير وإنذار ووعد وعيد وخبر واستخبار واعتبار بقصص الماضين وما تضمنته من علوم وحكم وأسرار

وغير خاف أن تبليغ الدين الإسلامي من يلبوعه الأصلي أدعى إلى طائفة

القلوب وجذب النفوس الحامحة وتبليغ ما جاء به القرآن فرض على علماء المسلمين قال تعالى (فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفهموا الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون) وقال ﷺ: (ألا فليبلغ الشاهد منكم الغائب)

ولا طريق لتبليغه إلى من لا يعرف العربية إلا بترجمة تفسيره إلى لغاتهم ليعرفوا ما فيه من هدى فهذا طريق متعين وبدونه لا يتم التبليغ الواجب شرعا ومالا يتم الواجب إلا به واجب باتفاق الأصوليين

(ثالثاً) من فوائد ترجمة التفسير تنقيته مما ملئت به بعض التفاسير من الامرائيليات واتقصص الموضوعة والآراء الموضوعة التي تنافض في جملتها الادلة العقلية والحقائق العلمية فان كثيراً من المفسرين قد ذكر روايات سقيمة وأراء ضعيفة تنافي ما بحث عليه قرار الكريم في غير مائة منه من الحث على اتباع حكم العقل وتحكيمه وتعظيم العلم وتكريمه

وكثير من غير المسلمين الذين لا يعرفون العربية قد يريدون تعرف حقيقة الاسلام فلا يجدون أمامهم إلا هذه التفاسير فيترجم لهم منها قصداً وبغير قصد فيتناقضون على أنها عقائد المسلمين وقد تكون عائدات لهم عن طريق المداينة أما لو ترجم التفسير لكانت الترجمة قاصرة على أصح الأقوال وأحقها بالقبول وأولها بالنظم الكريم وأقربها إلى مقاصده الحقة

إذ لا يمكن حشو الترجمة بتلك الآراء المختلفة وهذا كما يفيد غير المسلمين الذين لا يعرفون العربية يفيد المسلمين الذين يتخطبون في الجملات ويتلقون بعض الآراء على أنها حقائق علمية وأحكام دينية

وغير خاف أن رقم الأباطيل من طريق الحق وتخليصه مما يحجب به فرض على المسلمين فتستكون ترجمة التفسير لهذا الغرض واجبه وقد يقول قائل أن ذلك

كما يجب بالنسبة لغير العرب يجب للعرب أيضاً فنقول نعم لكن ذلك بالنسبة  
 لغير العرب واجب وألزم وذلك لأن العرب لهم القدرة على معرفة كثير من  
 التفاسير العربية فيميزون بين الفصح والسجين

وأما من لا يعرف العربية فله من طبيعة عجمته عائق يمنع عن سعة  
 الاطلاع والوقوف على أصح الآراء لما كانت العناية بتقنية التفسير بالنسبة  
 له ألزم وأوجب ولا يتأتى ذلك إلا بالترجمة التفسيرية

(رابعاً) من فوائد ترجمة تفسير القرآن تقريب معانيه لأفهام المسلمين  
 من غير العرب وتسهيل نظرهم وتعميدهم العمل بما فيه من أحكام ومكارم  
 أخلاق وبخاصة إذا كان التفسير العربي سوجرداً مع ترجمته فقد يكون ذلك  
 حافزاً لهممهم على تعلم اللغة العربية ومعرفة أمرارها .

وبما لا شك فيه أن تسهيل فهم القرآن للمسلمين وتقريبه لأفهامهم من  
 المصالح المهمة في الدين إذ من أهم قواعد الدين دفع الحرج والمشقة  
 والتسهيل والتيسير .

وتكليف غير العرب من المسلمين بفهم معاني القرآن والتدبر بآياته على  
 الوجه الحق تسكيف بما يشبه المحال فكيف يتدبرون آياته ويتمثلون بمعانيها  
 وهم لا يعرفون لغتها .

وقد جرت أمة تعالى في غير آية على تدبره وكيف يتأتى التدبر والانماط  
 والاعتبار بدون فهم وبخاصة لمن لم يعرف لغتها وقد قال تعالى ( ما جعل عليكم  
 في الدين من حرج ) وقال لا يكلف الله نفساً إلا وسعها )

فهذه الأوجه وغيرها تدل دلالة صريحة على أن ترجمة التفسير  
 مطلوبة شرعاً .

ولهذا قال كثير من علماء التفسير والحديث أن ترجمة القرآن إلى غير



العربية كافية عن انزاله بلغات مختلفة ومرادهم بذلك الترجمة المعنوية لا الحرفية لما علمت من أن الحرفية على الوجه الصحيح غير ممكنة ولا يجوز الاقدام عليها ومن ذلك

( أولا ) ما قاله الامام أبو البركات عبد الله بن احمد بن محمد الفاي في تفسيره المشهور عند قوله تعالى

( وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم ) مانعه

فأن قلت : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث الى الناس جميعاً بقوله ( قل يا أيها الناس انى رسول الله اليكم جميعاً ) بل الى الثقلين وهم على السنة مختلفة فأذن لم تكن للعرب حجة فلغيرهم الحجة . قلت :

لا يخلو أما أن ينزل بجميع اللسان أو بواحد منها فلا حاجة الى نزوله بجميع اللسان لأن الترجمة تنوب عن ذلك وتكفى التطويل فتعين أن ينزل بلسان واحد وكان لسان قومه أولى بالتعيين لأنهم أقرب إليه ولا نه بعد من التحريف والتبديل اهـ

( ثانياً ) قال الامام الزمخشري في الكشاف عند تفسير الآية المذكورة مانعه :

( فأن قلت ) لم يبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم الى العرب وحدهم وإنما بعث الى الناس جميعاً ( قل يا أيها الناس انى رسول الله اليكم جميعاً ) بل الى الثقلين وهم على السنة مختلفة فأن لم تكن للعرب حجة فلغيرهم الحجة وإن لم تكن لغيرهم حجة فلو نزل بالعجمية لم تكن للعرب حجة أيضاً .

قلت : لا يخلو اما أن ينزل بجميع اللسان أو بواحدة منها فلا حاجة الى نزوله بجميع اللسان لأن الترجمة تنوب عن ذلك وتكفى التطويل فبقى أن ينزل بلسان واحد فكان أولى اللسان أن ينزل بلسان قوم الرسول لأنهم

أقرب إليه فإذا فهموا عنه وتبينوه وتنوّل عنهم وانتشر قامت التراجم ببيان  
وتفهيده كما ترى الحال وتشاهدها من نيابة التراجم في كل أمة من أمم العجم  
مع ما في ذلك من اتفاق أهل البلاد المتباعدة والأقطار المنازحة والأمم المختلفة  
والأجيال المتفاوتة على كتاب واحد واجتهادهم في تعلم لفظه وتعلم معانيه وما  
يتشعب من ذلك من جلائل الفوائد وما يتسكّر في أغصان النور وكذا  
القرائح فيه من اقرب والطاعات المنضية إلى جزيل الثواب ولأنه أبعد من  
التحريف والتبديل وأسلم من التنازع والاختلاف اهـ

وقد كتب صاحب الانتصاف على هذه العبارة ما نصه (جميع الفصل  
مرضى) اهـ

وقليل من النظر في كل من عبارة النسفي والزمخشري يؤيد ما بيناه سابقاً  
من أن الترجمة المعنوية مطلوبة لتبليغ هداية القرآن إلى الأمم بدليل قول  
الزمخشري (قامت التراجم ببيان وتفهيده)

وبدليل قوله (مع ما في ذلك الخ) فهذا يدل دلالة واضحة على أن مراده  
بالترجمة التفسير بغير اللغة العربية

(ثالثاً) دل شيخ زاده في حاشيته المشهورة على تفسير البيضاوي عند  
الكلام على هذه الآية ما نصه (والذي يحظر بيالي في وجه اتصال هذه الآية  
بما قبلها أنها جواب عما ورد على قوله تعالى (كتاب أنزلناه إليك لتخرج الناس)  
وهو أن تعريف الناس للأستغراق لقوله تعالى (قل يا أيها الناس اتقوا الله  
اليكم جميعاً) وما أنزل إليه عليه الصلاة والسلام بلسان العرب خاصة فكيف  
يخرج به جميع الناس من ظلمة الكفر إلى نور الإيمان فأجاب عنه بقوله وما  
أرسلنا من رسول إلى الأمم التي اختلفت لسانهم إلا بلغه قومه الذي هو  
منهم إذ لا حاجة إلى أن ينزل إلى كل قوم كتاب ملتبس بلغة ذلك القوم لأن

ذلك ينوب ويكتفى عن التطويل اللازم من ذلك فإذا نزل بلسان واحد من  
الاقوام كان أول الألسنة لسان قوم الرسول لأن قومه أقرب الناس إليه فكان  
أحقهم عليه أقدم وكان الأولى أن يدعوهم إلى الحق أولاً وينذرهم عن المخالفة  
والعصيان حتى إذا فهموا منه يبينون ما أرسل به إليهم ويترجمون لغتهم  
ما فهموه منه فتنتشر دعوته بذلك إلى أطراف العالم اه  
وغير خاف أن هذا لا يخرجهما تقدم نقله أيضاً

(وإبعاً) ذل الامام النورى فى المجموع جواباً عن استدلال الحنفية بقوله  
تعالى ( قل الله شهيد بينى وبينكم وأوحى إلى هذا القرآن لأنذركم به ومن  
بلغ ) وعن استدلالهم بكتابة سيدنا سلمان الفارسى فاتحة الكتاب  
بالفارسية ما نصه :

وأما الجواب عن الآية الكريمة : فهو أن الانذار يحصل لئيم به وأن نقل  
اليهم معناه وعن فعل سلمان أنه كتب تفسيرها لا حقيقة الفاتحة اه  
(خامساً) قال الامام القسطلانى فى شرح المخارى بعد أن ذكر أن المراد  
بسبعة أحرف فى الحديث سبع لغات لسبع قبائل مانعه واستنكره ابن قتيبة  
واحتج به له تعالى ( وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ) وأجيب بأنه  
لا يلزم من هذه الآية أن يكون أرسل بلسان قريش فقط لكونهم قومه بل  
أرسل بلسان جميع العرب ولا يرد عليه كونه يمت إلى الناحى كافة عرباً  
وعجماء لأن القرآن باللغة العربية وهو بلغه إلى ملوئف العرب ( وعمر بن لخمونه  
لغير العرب بألسنتهم اه )

فهذه العبارة : كالتي قبلها تفيد أن الترجمة لغرض البيان والهداية بمعنى  
التفسير جائزة لم يخالف فيها أحد من العلماء لذا أرى أن كثيرة ( نقله ) هو الم  
تخرجنا عن حد الاختصاص فلتستدرك بما تقتضيهما وليس كما ذكر بعض



عبارات للمانعين ونبين مرادهم فنقول :

(أولاً) قال الزركشي في البحر المحيط مانعه :

(مسألة) لا يجوز ترجمة القرآن بالفارسية وغيرها بل بحسب قراءته على هيئته التي تتعلق بها الإعجاز لتقصير الترجمة عنه ولتقديم غيره من اللسان عن البيان الذي خص به بدون سائر اللسان قل الله تعالى (بل إن عري مبین) هذا لو لم يكن متحدى بنظامه وأسلوبه وإذا لم تحجز قراءته بالتفسير العري المتحدى بنظامه فأحرى ألا نجهز بالترجمة بل إن غيره ومن هنا قل القفال في فتاويه عندي أنه لا يقدر أحد أن يأتي بالقرآن بالفارسية قيل له فأذن لا يقدر أحد أن يفسر القرآن قال ليس كذلك لأن هناك يجوز أن يأتي ببعض مراد الله ويعجز عن البعض أما إذا أراد أن يقرأه بالفارسية فلا يمكن أن يأتي بجميع مراد الله ، وفرق غيره بين الترجمة والتفسير فقال يجوز تفسير الألف من بعضها ببعض لأن التفسير عبارة عما قام في النفس من المعنى للحاجة والضرورة والترجمة هي بدل اللفظة باللفظة تقوم مقامها في مفهوم المعنى السامع المعبر تلك اللفاظ فكذا الترجمة حالة فهم السامع على الاعتبار ، والتفسير تعريف السامع بما فهم المترجم وهذا فرق حسن (اهـ)

ويؤخذ من هذه العبارة

أولاً — أن المنع مخصوص بالترجمة الحرفية بدليل قوله (التي تتعلق بها الإعجاز) وقوله (والترجمة هي بدل اللفظة باللفظة تقوم مقامها في مفهوم المعنى الخ)

ثانياً — جواز الترجمة المعنوية بدليل قوله (يجوز تفسير الألف ببعضها

ببعض) وقوله (والتفسير تعريف السامع بما فهم المترجم)

ولاشك أن هذا هو ما نسبه الترجمة المعنوية أو التفسيرية

على أن الركني قال في آخر هذه المسئلة مانعه « ورأيت في كلام بعض  
الأئمة المتأخرين من المغاربة أن المذهب مخصص بالتلاوة فأما ما ترجمته بالفارسية  
فإن ذلك جائز للضرورة وينبغي أن يقتصر من ذلك على بيان الحكم منه  
والقريب المعنى بمقتدار الضرورة إليها من التوحيد وأركان العبادات ولا  
يتعرض لما سوى ذلك ويؤمر من أراد الزيادة بتعلم اللسان قال وهذا الذي  
يقتضيه الدليل ثم استدل بكتاب الرسول ﷺ إلى قبصر »

فهذا يفيد أنه متى كان المعنى واضحا محكما جازت الترجمة الحرفية للهداية  
لالتلاوة وهو يشهد لما قدمناه في الترجمة الحرفية مع امكانها متى كان  
المعنى محكما

ثانيا — قال الشيخ ابوري في تفسيره بعد أن ذكر مذهب الشافعية والحنفية  
في جواز قراءة الفاتحة في الصلاة بترجمة القرآن وعدم جوازها مانعه:  
« فإن انظم المذهب جزء من مائة آيات والآخر بدونها لم يستحيل له »  
فهذا يدل على أن الخلاف إنما هو في الترجمة الحرفية لا انتفيرية وأنت  
إذا قلبت أقول الملاحير تراهم دائما يملكون بأعجاز القرآن ويلاغته وهم  
نجوا من خواصه المتعلقة بتعلمه فقد تأخرت:

١ « الترجمة التفهيمية للاحلاف في جوازها وفي الحاجة إليها  
٢ « الترجمة الحرفية بالنسبة لكثر آيات القرآن الكريم غير ممكنة  
وغير جائزة

٣ « الترجمة الحرفية بالنسبة لبعض الآيات المحزنة والواضحة المعنى وذات  
المعنى الواحد ممكنة وجائزة للهداية لالتلاوة  
٤ « النزاع في هذه المسئلة في الحقيقة ليس حقيقيا بل هو نزاع لفظي  
لأن حجة المسلمين إنما تناسب الترجمة الحرفية وحجة الجورين إنما تناسب

الترجمة التفسيرية ومنشأ الاشتباه إنما هو من اضلاق لفظ الترجمة على كل منهما .

وهذا الذي بيناه إنما هو في الترجمة لغير الصلاة وأما بالنسبة للصلاة فالنزاع فيها حقيقي ومحلّه إنما هو الترجمة الحرفية فحسب إذ ليس هناك قائل بجواز القراءة في الصلاة بالترجمة التفسيرية وذكر الأقوال بالنسبة للصلاة مبسوط في كتب الفقه فلا حاجة بنا إلى ذكره وإنما اقتصرنا على الكلام في الترجمة لغير الصلاة لأنه هو الذي تمس إليه الحاجة في هذا الزمان والله الموفق للصواب وهو الهادي إلى سواء السبيل

### النسخ

معناه لغة يطابق بمعنى الإزالة، ومنه يقال ذهبت الشمس اظلم نى إزالته ونهضت الرياح أثر المشي أي إزالته، ونسخ الشيب الشباب إذ أزاله. ومنه تناسخ القرون والازمنة والإزالة هي الإعدام ولهذا يقال زال عنه المرض والالم وزالت النعمة عن فلان ويراد به الانددام في هذه الأشياء كلها

وقد يطلق بمعنى نقل الشيء وتحويله من حالة إلى حالة مع بقاءه في نفسه قال السجستاني من أهل اللغة « والنسخ أن تحول ما في الخلية من العمل والنقل إلى أخرى ومنه تناسخ الموارث بانتقالها من قوم إلى قوم وتناسخ النفس بانتقالها من بدن إلى غيره عند القائلين بذلك ومنه نسخ الكتاب بما فيه من مشابهة النقل وإليه الإشارة بقوله تعالى « إنا كنا لننسخ ما كنتم تعملون » والمراد به نقل الأعمال إلى الصحف أو من الصحف إلى غيرها . . اهـ

وهل هو مشترك لفظي بين كل من المعنيين المذكورين أو أنه جوفية في



الازالة مجاز في النقل والتحويل، خلاف لاجابة ذكره هنا ومع ذلك فهو  
خلاف لفظي

وأما في الاصطلاح : فهو رفع الحكم شرعي من حيث تعلقه بفعل بخطاب  
تفروج بالحكم الشرعي رفع الاباحة الأصلية أي البراءة الأصلية وليس المراد  
بالأباحة الاذن في الفعل والترك فأما بهذا المعنى شرعية، وخرج بقولنا بخطاب  
رفع الحكم بموت أو جنون أو غفلة وكذا لا نسخ بمقل أو إجماع أو قياس  
وشمل التعريف النسخ بفعل النبي صلى الله عليه وسلم كنسخ الوضوء مما مدت  
النار بأكله صلى الله عليه وسلم الشاة ولم يتوضأ لأن الفعل دال على قول الله  
تعالى الذي هو الخطاب الناسخ .

وقيل في تعريفه « المنسخ عبارة عن خطاب الشارع المنع من استمرار  
ما ثبت من حكم خطاب شرعي سابق ، وأنت خير بأن في هذا تساهلاً إذ  
النسخ هو لرفع أو النقل لا نفس الخطاب وعلى كل فالنسخ منقزم لبيان  
أن الحكم الذي كان يظن بحسب الظاهر استمراره قد انتهى العمل به بخطاب  
شرعي متأخر

وأما الناسخ : فيطاق على الله تعالى ومنه قوله تعالى « ما ننسخ من آية »  
وقوله تعالى « فينسخ الله ما ياتي الشيطان » ويتعلق على الآية فيقال هذه  
الآية ناسخة لآية كذا وعلى كل ما يرق يعرف نسخ الحكم به كغير الرسول  
صلى الله عليه وسلم وفعله وقدره وعلى الحكم الناسخ لحكم آخر فيقال  
وجوب صوم رمضان نسخ وجوب صوم عاشوراء وعلى من يعتقد نسخ  
الحكم فيقال فلان نسخ الحكم كذا أي معتقد لنسخه غير أن إطلاقه على  
الاخيرين مجاز

وأما المندرج : فهو الحكم المرتفع مثل حكم الوصية هو الدين والاقرين

وحكم التبرص حولا كاملا للمتنوف عنها زوجها

### طرق معرفة الناسخ والمنسوخ

(١) النقل الصحيح الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم كأن يقول النبي صلى الله عليه وسلم هذا ناسخ أو منسوخ أو نحو ذلك مما يدل على النسخ

(٢) إجماع الأمة على أن كذا ناسخ وكذا منسوخ

(٣) تعارض الأدلة مع معرفة المتقدم من المتأخر في التاريخ بأن يكون في اللفظ ما يدل على التقدم والتأخر مثل قوله صلى الله عليه وسلم (كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها) أو يكون بإسناد الراوى أحدهما إلى شيء متقدم كقوله كن هذا في السنة أفلانية وهذا في السنة أفلانية واحدهما معلومة التقدم على الأخرى كما لو قل كان هذا في سنة الحديدية وهذا في سنة الفتح وذلك كله بمنوط استواء سند كل من الناسخ والمنسوخ وأما إذا لم يستويا للعمل بالأقوى تقدم أو تأخر كما هو مقرر

ولا يعتمد في النسخ على شيء من الأمور الآتية

(١) الاجتهاد

(٢) قول المفسر من غير دليل مما تقدم

(٣) التعارض بين الأدلة ظاهراً فقط

(٤) ثبوت أحد النصين بعد الآخر في المصحف لأنه ليس على

ترتيب النزول

(٥) تأخر اسلام أحد الراويين عن الآخر أو كونه أصغر أو متحدد الصحة

(٦) كون أحد الخصمين موافقا للبرائة الأصلية فأن هذه الأمور كلها لا تعتمد في قبول النسخ بل العمدة فيه انما هو النقل الصحيح والاجماع والتعارض مع معرفة التاريخ

ولنبير متى يكون التعارض مع معرفة التاريخ عمدة في النسخ وذلك لأن المنطوق اما أن يتعارض من كل وجه أو من وجه دون وجه وهما إما قطعيان أو ظنيان أو أحدهما قطعي والآخر ظني

أما الأخير فلا يعقل فيه نسخ لأن العمل بالنظمي واجب تقدم أو تأخر وأما الأولان وهما القطعيان أو الظنيان فأن علم تأخر أحدهما أو دل على النسخ أحد طرفه السابقة قبل النسخ

أما إذا لم يعلم المتأخر منهما ولم يدل على النسخ طريق صحيح وتمذر الجمع بينهما فلا يصار الى نسخ أحدهما بالاجتهاد بل يجب على المكلف حينئذ الوقف عن العمل بأحدهما واتخير بينهما إن أمكن وقد علمت أن النسخ لا يعتمد فيه على الرأي والاجتهاد

والعلماء في النسخ على ثلاث فرق

(منهم) من لا يقبل في النسخ أخبار الاحاد عن المدول

(ومنهم) من يكتفي فيه بقول مفسر أو مجتهد ولو لم يعتمد على

فقل صحيح

(ومنهم) من سلك مسلك الاعتدال فلا يرفض أخبار الاحاد المدول

متى وردت من طريق صحيح ولا يقبل قول عوام المفسرين ولا آراء المجتهدين

بغير سند وهذا الفريق قد سلك طريق الصواب



## شروط المنسوخ

- (١) أن يكون الحكم المنسوخ شرعياً
  - (٢) أن يكون الدليل الدال على ارتفاع الحكم شرعياً متراجحاً عن الخطاب المنسوخ حكمه لتبديل المصاححة على اختلاف الأزمنة كالطبيب ينهى عن الشرب صيفاً ويأمر به شتاء مثلاً
  - (٣) لا يكون الخطاب المرفوع حكمه مقيداً بوقت معين لأن التوقيت مانع من النسخ
- وهنا شروط مختلفة فيها مثل كون نسخ القرآن بالقرآن والسنة بالسنة ويكون الناسخ يبذل وكون الناسخ مقابلاً للمنسوخ مقابلة الأمر للهي والمضيق للموسع وكون الناسخ والمنسوخ نصين قاطعين وغير ذلك فلا داعي لسردها .

## أهمية معرفة الناسخ والمنسوخ

إعلم أن الركن الأعظم في باب الاجتهاد معرفة الناسخ والمنسوخ لأن غواهر النصوص سهلة لكن عند تعارض الأدلة متى عرف السابق من المتأخر يزول الاشكال ويسهل الحال ولذا ورد آثار كثيرة عن الصحابة وغيرهم في الحديث على تعلم الناسخ من المنسوخ فتد ورد أن علياً رضي الله عنه مر على قاص فقال له « أتعرف الناسخ والمنسوخ ؟ » قال « لا » فقال « هلمكته وأهلكته » وعن ابن عباس أنه قال في قوله تعالى « ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً » قال « ناسخه ومنسوخه وحكمه بمشاهمه ومقدمه ومؤخره وحرامه وحلاله » . ودخل على رضي الله عنه المسجد فإذا رجل يخوف الناس

فقال « ما هذا ؟ » قالوا « رجل يذكر الناس » فقال « ليس رجل يذكر الناس ولكنه يقول أنا فلان بن فلان فاعرفوني » فأرسل اليه « أتعرف النسخ والمنسوخ » قال « لا » قال « فأخرج من مسجدنا ولا تذكر فيه » وقد وردت بهذا المعنى آثار كثيرة وقيل من النظر كاف في أن معرفة هذا الفن الفقهاء والأصوليين والمفسرين واجبة وإلا اختلطت الأحكام وقد يقف أحدهم عند المنسوخ فيتحذه حجة وعند ذلك يقع في الضلال والاضلال ولا يميز الحرام والحلال فهو من الفنون المهمة ولذا عني به العلماء والمجتهدون من الأئمة وما لم يثبت النسخ أيضاً يتطرق الشك إلى أصل البعنة نعوذ بالله من ذلك لذا كان معرفة النسخ وما يتعلق به يشوق عليها أصول الدين وفروعه وفقهاء الله إلى معرفة الحق والصواب

ولما كان بعض المشركين يحتج بأنه بداء ومنهم من يقول بأنه تخصيص تعرضنا لبيان الفرق بينه وبين كل من البداء والتخصيص فنقول :

### الفرق بين الذبح والبداء

البداء هو الظهور بعد الخفاء ومنه بداء الناسور المدينة بعد خفائه وبداء الأمر انفلتني أي ظهر بعد خفائه ومنه قوله تعالى « وبداء لهم من الله ما لم يذكروا يحتملون » وقوله « بل بداء لهم سيئات ما عملوا » وتقول بدائي ترك هذا الأمر بعد أن كنت عازماً على فعله أو بداء الفعل بعد المزمع على الترك فهو منبذ للظهور بعد الخفاء ومستلزم للعلم بداء الحبل وذلك مستحيل في حق الله تعالى .

وأما النسخ فقد علمت أنه دفع الحكم الشرعي بخضاب شرعي مترسخ عنه وهو مستلزم لتحويل العباد من حكم كان لحكمة ومصلحة في وقت إلى حكم

آخر الحكمة ومصلحة . وكلا الحكيم المنسوخ والناسخ وما يقرب على كل  
 منهما من الحكم والمصالح معلومة لله تعالى لجواز اختلاف المصلحة باختلاف  
 الأزمان فقد تكون مصلحة أهل زمان في المساهلة ومصلحة أهل زمان آخر  
 في الشدة أو العكس

وإذا ظهر الفرق بين النسخ والبداء علم بالضرورة أن البداء مستحيل في  
 حقه تعالى لاستلزامه للجهل وأما النسخ فهو جائز في حقه تعالى لاشتماله  
 على الحكمة والمصلحة المعلومة

ولما خفي الفرق بينهما على كل من اليهود والروافض غالى كل منهما في  
 طرف فاليهود أحالوه في حق الله تعالى ظناً منهم أن النسخ هو البداء وهم في  
 ذلك واهمون فقد كفروا ببناء على الوهم وسيأتي اثبات النسخ بالأدلة  
 العقلية والنقلية

وأما الروافض فأجازوا البداء على الله تعالى فكانوا أشد كفرة واستدلوا  
 بأقوال مكذوبة نسبوها للإمام على وبعض أهل البيت وهي مما انتحلها  
 السكذاب الثمقي زوياً لدعوى العصمة لنفسه كما استندوا إلى قوله تعالى « يعجز  
 الله ما يشاء ويثبت » وليس في الآية دليل لهم فإن معناه يعجز المنسوخ ويثبت  
 الناسخ أو يعجز الحسنات بالردة أو يعجز السيئات بالحسنات والآيات القرآنية  
 تشهد بذلك ومنها قوله تعالى « إن الحسنات يذهبن السيئات » وقوله تعالى  
 « ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم »  
 أو يحو ما يشاء من الآجال والأرزاق وإثبات غيرها وهكذا .. والأدلة العقلية  
 الدالة على أن الله عالم بكل شيء وأنه لا يخفى عليه شيء تكذيبهم في نسبة البداء  
 لله تعالى وكذلك الأدلة السمعية التي تفوق العد ومنها قوله تعالى « عالم الغيب  
 والشهادة » وقوله « وهو بكل شيء عليم » فهؤلاء الروافض وإن أقروا



بالنسخ إلا أنهم ضلوا الصواب في اعتقادهم أنه هو البداء فقد نسبوا لله تعالى ما قامت الأدلة العقلية والسمعية على أنه تعالى منزّه عنه . . تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً .

### الفرق بين النسخ والتخصيص

التخصيص : قصر العام على بعض أفرادها بالأمر يراد منه البعض والغرض من التخصيص بيان أن المتكلم . امام لم يرد أن حكمه يتناول ما خرج بالتخصيص والنسخ : رفع الحكم بعد أن كان مراداً للمتكلم بالمنسوخ ويترق بين النسخ والتخصيص بوجوه :

(أولها) أن التخصيص يفيد أن حكم ما خرج لم يكن مراداً من العام أصلاً بخلاف النسخ فإن الحكم كان مراداً ثم رُفِعَ

(ثانيها) أن التخصيص لا يتأتى إذا كان المأمور واحداً فإنه لا يعقل إخراج شيء منه بخلاف النسخ فإنه يتأتى إذا كان المأمور واحداً كمنسوخ بعض الأحكام الخاصة بالنبي ﷺ

(ثالثها) المنسوخ بعد النسخ لا يجوز العمل به بخلاف العام بعد التخصيص فإن العمل به باق فيما بقي

(رابعها) التخصيص يجوز بالدليل العقلي والقياس وبالأجماع بخلاف النسخ فإنه لا يكون إلا بالخطاب الشرعي

(خامسها) النسخ لا يكون إلا بخلاف متراخ بخلاف التخصيص فإنه قد يكون متأخراً أو بمقدم أو مقارن نعم قد قالوا لو تأخر عن وقت العمل بالعام كان الخاص ناسخاً للعام بالنسبة لما تعارضوا فيه كما لو ورد من لا تؤثروا المشركين وبعد وقت العمل به ورد ولا تقتلوا أهل الذمة فإن هذا الخطاب الخاص يكون

فإنما حكم قتل أهل الذمة وإنما لم يجعل الخاص في هذه الصورة مخصصاً بل لجعل ناسخها لأنك قد علمت أن الغرض من التخصيص هو بيان المراد بالعام فلو تأخر عن وقت العمل بالعام لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة وذلك غير جائز ولما اشتبه التخصيص بالنسخ على كثير من العلماء أدخلوا صورا من التخصيص في باب النسخ وبذلك زادوا وأكثروا من تعداد المنسوخ كما أن بعض العلماء زعموا أن النسخ بالكلية اكفاء بالتخصيص ، ومنشأ هذا الاشتباه أن النسخ فيه تخصيص الحكم ببعض الأزمان مع أن العموم في الأزمان كالأحوال إنما هو تابع لعموم الأفراد فالمقصود الأصلي من التخصيص إخراج بعض الأفراد التي يتناولها اللفظ لا إخراج بعض الأزمان فقط كما هو الحال في النسخ .

(سادسها) النسخ لا يقع في الاخبار كما سيأتي بخلاف التخصيص فإنه يكون في الاخبار ويعرفه الفرق بين التخصيص والنسخ تندفع شبه كثيرة في عدد كثير من الآيات منسوخة وسيأتي التنبيه على شيء من ذلك

### اثبات النسخ جوازاً ووقفاً

اتفق أهل الشرائع على جواز النسخ عقلاً ووقوعه شرعاً ولم يخالف في ذلك سوى اليهود وهم ثلاث فرق :

(أحداها) وهي «الشمعية» قالت باستحالة عقلا

(والثانية) وهي «العنانية» ذهبت إلى جوازه عقلاً وامتناعه شرعاً أي عدم وقوعه .

(والثالثة) وهي «الميسوية» ذهبت إلى جوازه عقلاً ووقوعه شرعاً وهؤلاء قد اعترفوا بنبوة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ولكن إلى العرب خاصة

لا إلى الأمم كافة . وهذه لا يتكلم معها بأكثر من أنه متى سلت رسالته  
وجب تصديقه في عمره دعوته ولم يخالف من المسلمين في النسخ أحد سوى  
« أبي مسلم بن بحر الأصفهاني » فإنه جوزه عقلا وقال بعدم وقوعه شرعا  
وعلى ذلك فالكلام في مقامين

(أولهما) الجواز العقلي

(وثانيهما) الوقوع شرعا ولنبدأ بالمقام الأول فنقول :

الدليل على جوازه عقلا :-

(أولا) بالنسبة لمن لا يعتبر الغرض في أفعاله تعالى يستدل عليه هكذا :

« الله تعالى لا تعمل أفعاله بالأغراض ، وكل من كان كذلك فله أن يأمر  
بالفعل في وقت وينسخه بالنهي عنه في وقت آخر ؛ كما أمر بالصيام في شهر  
رمضان ونهى عنه في يوم العيد »

(ثانياً) بالنسبة لمن يعتبر الغرض في أفعاله تعالى . فمع عدم تسليمه يستدل

عليه هكذا :

« الله تعالى يجوز عليه أن يعلم استلزام الأمر بالفعل في وقت المصلحة  
واستلزام النهي عنه في وقت آخر لمصلحة وكل من كان كذلك جاز أن يأمر  
المكلف بالفعل في وقت لعله بمصلحة فيه وأن ينهيه عنه في زمان آخر  
له بمصلحة فيه »

وعسكن الاستدلال على جوازه عقلا ووقوعه شرعا بوجه آخر حاصله أنه  
لو لم يكن النسخ جائزا عقلا وواقعا سمعا لما ثبتت نبوة سيدنا محمد ﷺ  
لكن نبوته قد ثبتت

ودليل الملازمة أنه لو لم يجوز النسخ ويقع كانت الشرائع السابقة باقية  
وذلك مستلزم لعدم ثبوت نبوته ﷺ



وأما دليل الاستثنائية فهو أن نبوته ﷺ قامت الأدلة العقلية القطعية على ثبوتها وكل ما كان كذلك فقد ثبت.

وإذا كانت نبوته ثابتة فالشرائع السابقة ليست باقية للنسخ جاز وواقع وليس لأحد أن يقول أن ثبوت نبوته صلى الله عليه وسلم ليس دليلاً على النسخ بل قد يجوز أن يكون ذلك بسبب انتهاء أمد الشرائع السابقة، لأننا نقول أن اليهود والنصارى لا يعترفون بانتهاء أمد شرائعهم وليس عندهم نص صريح يدل على ذلك لذا وجب الإثبات عليهم بالدلائل القطعية وعلى ذلك فالنسخ جاز وواقع.

وقد ذكر المانعوز أدلة نذكر منها الأهم عندهم وننبهه بالرد عليه قولا :  
(أولا) لو جاز النسخ لكان إما الحكمة ظهرت لم تكن ظاهرة قبله وإما لغير حكمة والتي بقسميه باطل.

أما الأول : فلانه يلزم البداء المستلزم لسبق الجهل وهو محال على الله تعالى  
وأما الثاني : فلانه مستلزم للعبث وهو محال أيضا على تعالى  
(وأجيب أولا) بجمع الملازمة لأن كلا من حكمة النسخ وحكمة المنسوخ معلوم له تعالى من قبل فلم يتجدد علمه بها وإن تجددت الحكمة بأن حصلت بعد أن لم تكن حاصلة وهذا لا يقتضى سبق الجهل بها وليس هذا من باب البداء بل هو من نقل العباد من عبادة إلى عبادة أخرى ومن حكم إلى حكم آخر لضرب من المصلحة معلوم له من قبل وذلك لاظهار حكمته وكمال مملكته ومن المعلوم أن الشرائع يقصد بها مصالح الخلق، والعالم بالمصالح يتبدل خطابه على حسب تبدل المصالح كالطبيب الذي يراعى أحوال المريض فيأمره باستعمال الدواء على نحو خاص في زمان معين وينهاه عنه في وقت آخر وكل من الأمر والنهي للمصلحة. وكالوالد في تأديب ولده يأخذه بالرفق واللين تارة ثم يأخذه

بالعنف والشدة تارة أخرى مراعيًا في ذلك كله مصلحته وتهديبه ؛ وبهذا كله قد بطل الدليل المذكور

قالوا ثانياً : لو جاز نسخ الحكم لسكان ذلك إمام مع علم الباري تعالى باستمرار ذلك الحكم أبداً أو مع علمه بكونه مؤقتاً لكن التالي بتسحيه بامل أما الأول فلما يلزمه من انقلاّب العلم جهلا وهو محال عليه تعالى . وأما الثاني فلأن الحكم ينتهي في الوقت الذي علم الله انتهاءه فيه فلا يتأتى نسخه لعدم وجوده .

( ويحاجب باختيار الثاني ) وهو أن الله تعالى يعلم انتهاءه في وقت معين وهو يعلم أيضا أنه سينسخه في ذلك الوقت لمصلحة يعنى أنه إمام انتهاءه بسبب نسخه أياه كما يعلم الأسباب ومسبباتها قبل كونها وإذا كان الله تعالى يعلم ارتفاع حكم ما بالنسخ كان ذلك مستلزما لوجود نسخ ذلك الحكم وإلا لا تقلب العلم جهلا وعلى هذا فقد بطل الاستدلال على المنع وبقي الجواز عقلا .

### المقام الثامن وقوع النسخ شرعا

ولنا فيه مسلكان الأول بالنسبة لليهود والثاني لآبى مسلم بن بحر الأصمفاني ( أما إثباته على اليهود ) فهو أن النسخ وقع بشرعية موسى كما وقع فيها واليهود أنفسهم يعترفون بذلك وكل واقم جائز فالنسخ جائز أما الصغرى فتأبته بما يأتي :

( أولا ) جاء في التوراة بزعمهم أن الله تعالى قل لنوح عند خروجه من السفينة أنى جعلت كل دابة مأكلا لك ولذريتك وأما لك ذلك لكم كسببات العشب ما خلا الدم فلا تأكلوه وقد حرم الله على موسى وبني إسرائيل كثيرا من الحيوان

(ثانياً) كان آدم عليه السلام زوج الأخ من الأخت وقد حرم الله ذلك في شريعة موسى وفي شريعة غيره

(ثالثاً) أمر الله إبراهيم الخليل بذبح ولده ثم دل له لا تذبحه وهم يقولون بذلك ( وهذه الأوجه الثلاثة تثبت أن النسخ وقع بشريعة موسى كما وقع في غيرها ) .

(رابعاً) أن الله أمر بني إسرائيل بأن يقتلوا من عبد منهم العجل ثم أمر برفع السيف عنهم وهذا يدل على أن النسخ وقع في شريعتهم نفسها أما اثباته بالنسبة لأبي مسلم فن وجوه :

(أولها) قوله تعالى ( وإذا بدلنا آية مكان آية ) وقوله تعالى ( يحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب ) وقوله تعالى ( ما ننسخ من آية أو ننسها فأت بغيرها أو مثلها ) فهذه الآيات كلها تدل على جواز النسخ

(ثانيها) إجماع السلف على وقوع النسخ في الشريعة الإسلامية

(ثالثها) وقوعه في القرآن وهو دليل الجواز ضرورة أن كل واقع جائز كما تقدم .

(ومن ذلك) نسخ حكم آية الاعتداد بالحول المتوفى عنها ونسخ حكم الصدقة بين يدي النكاح ؛ ونسخ حكم ثبات الشرين للعائنين فهذه كلها تثبت وقوع النسخ في القرآن وهو في السنة كثير

احتج أبو مسلم على عدم وقوعه في القرآن بقوله تعالى « لا يأتى الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد » ووجه استدلاله أن المعنى أن أحكامه لا تبطل أبداً ؛ ورد بأن المعنى أن القرآن لم يتق دمه من الكتب ما يبطله ولا يأتى بعده ما يبطله ولا يقوم العقل الصحيح على خلافه بل جسيم



ما جاء به من المقاصد والعوائد متفق مع جميع ما جاءت الكتب السماوية ويؤيده العقل الصحيح

وأيضاً فالنسخ ليس انطالا للحكم وإنما يعرف به بيان أمده الذي لم يكن معروفاً من قبل الحكم ومصلح. ومعنى إنكار أبي مسلم لوقوع النسخ أنه يزعم أن الأحكام التي نسخت من غير شريعتنا كانت مقيدة بظهور شريعتنا وكذلك الأحكام التي نسخت من شريعتنا كانت مقيدة بظهور أحكام أخرى تناقضها من شريعتنا وعلى ذلك فالنسخ عنده من باب التخصيص في الزمان وبذلك يرجع خلافه مع الجمهور إلى اللفظ والتسمية فقط

( ولا يتوهم ) أن معنى إنكاره للوقوع أنه يقول ببقاء جميع الشرائع المتقدمة أو ببقاء الأحكام التي أجمع السلف على نسخها في شريعتنا لأن نسخ بعض الشرائع السابقة ثابت بالأدلة القائمة الدالة على حقبة الشريعة الإسلامية وذلك معلوم من الدين بالضرورة ؛ وكذلك نسخ بعض أحكام شريعتنا ثابت بالأدلة القائمة وإنما وددنا عليه مع كونه خلافه في الحقيقة لفظياً لاشتراكه في المقالة مع اليهود وإن كان مختلفاً وإياهم في المرمى ، وقد علمت الفرق بين النسخ والتخصيص فلا وجه لمدحه من التخصيص

وإذا قد ثبت النسخ عقلاً ووقوعه شرعاً فليتمكم في إجماعه

البحث الأول في بيان المواضع التي يدخلها النسخ والتي لا يدخلها

أما الذي يدخله النسخ فهو الأوامر والنواهي والذي لا يدخله النسخ هو الأخبار لأن خبر الله تعالى على ما هو عليه فلا يدخله نسخ إلا إذا كان الخبر بمعنى الأمر أو النهي فإن النسخ يجوز أن يدخله حينئذ ومثال الخبر في معنى النهي قوله تعالى ( لولا أن ينسخ إلها زانية أو مشركاً ولولا نبيته

لا ينسخها إلا زان أو مشرك) فإن ذلك في معنى لا تنسخوها ، ومثال الظبر الذي معنى الأمر قوله تعالى أنزعون سمع سنين دأباً فإنه في معنى اززعوا وليست جميع الأوامر والنواهي أو الأخبار التي بمعناها قابلة للنسخ بل منها ما لا يدخله النسخ أبداً وهي الأوامر والنواهي المتعلقة بالاعتقادات الراجعة إلى ذات الله تعالى وصفاته وكنهه ورسله واليوم الآخر ، وإنما لم يدخلها النسخ لأنها لا تتغير وقد أمرنا الله باعتقادها ، وكذلك الآداب الخلقية لا يدخلها النسخ لأنها أمور عقلية ظاهرة لا يتأتى شرع بخلافها وكذلك أصول العبادات والمعاملات والمزاجر والمشتبهات لا يدخل النسخ في أصولها لأنه يستحيل أن تنفك شريعة من الشرائع عن عبادة واقعة في حيز البدن كصلاة أو واقعة في حيز المال كزكاة أو عبادة في إمداك الشهوة كالصوم كما لا تخلو شريعة عن معاملات بها يلتزم أمر العدالة ويمتنع التهاجر ولا عن مؤاخر بها ينزجر الناس عن استباحة نفوس النير وأعراضهم وأموالهم وأنسابهم ، وعن استباحة الدين ولا تخلو شريعة أيضاً عن إباحة طعام وشراب ونكاح وتحريم طعام وشراب ونكاح ، وإذا كانت الشرائع كلها لا تخلو عن هذه الأمور كانت أصولها غير قابلة للنسخ

أما فروعها : وهي هيئاتها وأشكالها وأماكنها وأزمنتها وأعدادها وبالجملة

كمياتها وكيفياتها فهي التي تقبل النسخ

والدليل على أن أصول هذه الأشياء لا تقبل النسخ ما ورد من النصوص

الدالة على وجودها في الشرائع السابقة ، فمن ذلك قوله تعالى في العبادات (شرع

لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك - إلى قوله - أن أقيموا الدين

ولا تتفرقوا فيه) وقوله تعالى حكاية عن عيسى (وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت

حياً) وقوله تعالى (واسأل أمة جعلنا منسكاً لهم فأسكروه) وقوله تعالى (يا أيها

الذين آمنوا كتبنا عليهم الحساب كما كتبنا على الذين من قبلكم ( وقوله تعالى ( وأذن في الناس بالحج يأتوك رجالا وعلى كل ضامر ( وقوله تعالى ( ولهم بيني للطائفين والعاكفين ( وقوله تعالى في القرايين ( وانزل عليهم نبأ ابنى آدم بالحق إذ قربا قربانا ( وفي القصص ( وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس الآية ) وفي الجهاد قوله ( وكأين من نبي قاتل معه ربيون الآية ) وفي المطاعم والمشارب ( كل الطعام كان حلالا لبني إسرائيل الآية ) وقوله ( فبظلم من الدين هادوا حرمانا عليهم مايبات الآية ) وفي الاجارة والنكاح قوله تعالى حذية عن شعيب ( انى أريد أن أنسئ لك إحدى استى هاتيز على أن تأجرنى ثمانى حجج الآية ) وفي الآداب الخلقية قوله ( ولا تصغر خدك للناس ولا تمش فى الأرض مرحا الآية )

ولو أردنا تتبع ماورد من ذلك لطال المقال ومن هذه النصوص وغيرها يتبين أن أصول هذه الأشياء كانت مقررة فى الشرائع السابقة فهى غير قابلة للنسخ ، وأما على النحو المتقدم فهى قابلة للنسخ على نحو ماوردت به الشرائع والله أعلم

( البحث الثانى فى نسخ كل من الكتاب والسنة بالكتاب والسنة )

وينتظم ذلك فى أربعة أقسام :

القسم الأول : نسخ القرآن بالقرآن أى نسخ بعض أحكام آياته ببعض آياته وهذا القسم متفق على جوازه ووقوعه من القائلين بالنسخ ، أما الجواز فلا فى آيات القرآن متساوية فى العلم بها ووجوب العمل بمقتضاها فلا تفاوت بينها فى ذلك ، وأما الوقوع فلما ثبت من نسخ آية الاعتداء بالحول بآية



الاعتداد بأربعة أشهر وعشرة أيام وغير ذلك مما تقدم بعضه وسيأتي غيره  
 القسم الثاني : نسخ القرآن بالسنة وهو نوعان له فحده بالسنة العادية  
 أي الثابتة بالخبر الآحادى ، وهذا النوع الحق عدم جوازه لأن القرآن  
 متواتر والآحادى ظنون ولا يصح نفي المعلوم بالمظنون وقد أجازوه بعضهم  
 وصححه بعضهم محتجاً بأن القرآن وإن كان متواتراً إلا أن محمل النسخ هو  
 الحكم ودلالته عليه ظنية لا قطعية فأم يلزم نفي المعلوم بالمظنون ؛ ويمكن  
 دفع هذا بأن السنة العادية مظلونة من جهتين ، من جهة الثبوت ومن  
 جهة الدلالة على الحكم بخلاف القرآن فإنه قطعى الثبوت وإن كان ظنى للدلالة  
 فالحق عدم جوازه وعدم وقوعه

النوع الثانى : نسخ القرآن بالسنة المتواترة وهذا النوع قد أجازوه جمهور  
 المتكلمين من الأشاعرة المعتزلة ومن الفقهاء مالك وأصحاب أبى حنيفة  
 (ومنه) الشافعى وأكثر أصحابه وأهل الظاهر وأحمد فى إحدى روايته  
 واستدل المجوزون بأن الكتاب والسنة كلاهما وحى من الله تعالى كما قال تعالى  
 « وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى » غير أن القرآن وحى متلو  
 والسنة وحى غير متلو ونسخ أحد الوحيين بالآخر غير ممتنع عقلاً لداته  
 « فلو امتنع نسخ القرآن بالسنة لامتنع لغيره لداته لسكنه لا يمتنع لغيره »  
 أما الملازمة فلما بينا أنه غير ممتنع لداته فإذا لو كان ممتنعاً لسكان لغيره  
 وأما بطلان التالى فلأن الأصل عدم الغير فثبت أنه غير ممتنع

واستدل بعض المجوزين على الوقوع بأن آية الوصية للوالدين والأقربين  
 نسخت بقوله ﷺ « لا وصية لوارث »  
 ورد بأن هذا غير متواتر فلا ينسخ ؛ وأجيب بمنع عدم تواتره للجهل به  
 الحاكمين بالله سبحانه لقرهم من النبي ﷺ

واستدل المانعون بما يأتي :-

أولاً : قوله تعالى « ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها » ووجه الدلالة أنه تعالى يقول « نأت » فقد وصف نفسه بأنه هو الذي يأتي والسنة من قبل الرسول لا من قبل الله تعالى وأنه تعالى يقول « بخير منها ومثلها » والسنة ليست خيراً من القرآن ولا مثله فوجب إذا لا ينسخ القرآن إلا القرآن ، ويحجب بأن السنة من قبل الله كالقرآن إلا أنها وحى لا ينزل كالقرآن كما سبق بيانه وقوله « نأت » دال على السنة أيضاً وإن المراد الخيرية في الحكم لاني اللفظ إذ من المعلوم أن الفاظ القرآن لا تفاضل بينها من حيث اللفظ ، والنسخ إنما يتعلق بالأحكام وقد يكون الحكم النسخ من السنة أصلح من الحكم المندوخ من القرآن ، أن يكون أكثر نوابها أو أخف أو أيسر وهلم جرا

ثانياً : قوله تعالى « قل ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي إن أتبع إلا ما يوحى إلي » وجه الدلالة أنه نفى في الآية جواز تبديله من النبي ﷺ والنسخ تبديل فقد انتهى حوازه ، ويحجب بأن الكلام ظاهر في الوحي بأن يضع الملم يوح به إليه مكان ما يوحى به إليه لاني الحكم . سلطنا أنه في الحكم قلنفي في الآية أن يكون التبديل من تلقاء نفسه والسنة ليست من تلقاء نفسه بل يوحى من الله تعالى

النوع الثالث : نسخ السنة بالقرآن وهذا النوع نقل عن الشافعي في إحدى روايته منعه كالذي قبله وقال بجوازه الجمهور من المتكلمين والفقهاء وبوقوعه شرعاً . واستدلوا على جوازه بمثل الاستدلال في النوع الثاني وأنه لو امتنع لكان لغيره لا لداته لكن التالي باطل وبيانه مثل ما تقدم .

وفي الوقوع بأمر من منها :-  
أن اتوجه إلى بيت المقدس كان ثابتاً بالسنة إذ ليس في القرآن

نفس يدل على وجوبه وقد نسخ بالقرآن وهو قوله تعالى: «فول وجهك شطر المسجد الحرام»

ومنها: أن وجوب صوم يوم عاشوراء كان ثابتاً بالسنة وليس في القرآن ما يدل عليه وقد نسخ بقوله تعالى: «فمن شهد منكم الشهر فليصمه»  
ومنها: أن حرمة المباشرة ليلة الصيام كانت ثابتة بالسنة وقد نسخت بالقرآن وهو قوله تعالى: «أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم»

وأورد من قبل المانعين أنه يحتمل أن يكون النسخ في المذكورات بالسنة ووافقها القرآن، ورد هذا بأنه يمنع من تعيين الناسح أبداً لتطرق ذلك الاختلاف إليه وهو خلاف الإجماع

واحتج المانعون بأمور:

منها: قوله تعالى: «لتبين للناس ما نزل إليهم»

فقد دل على أن الغرض من بعثته صلى الله عليه وسلم تبين الأحكام فلو كان ناسخاً لكان دافعاً لا مبيناً، وأجيب بأن المراد بالبيان التبليغ لأنه أظهر سلمنا أنه ليس المراد به التبليغ فالنسخ نوع من البيان لأنه بيان لأمد الحكم سلمنا أنه ليس بياناً فإن كونه مبيناً للأحكام لا ينافي كونه ناسخاً لبعضها لأنه يكون مبيناً لما ثبت من الأحكام وناسخاً لما ارتفع منها ولا منافاة بينهما. وإذا طلق جوازه ووقوعه

قال الجلال الحلي عند شرح قول ابن السبكي في جمع الجوامع:-

قال الشافعي: «وحيث وقع بالسنة فعها قرآن أو بالقرآن فعها سنة ماضية

تبين توافق الكتاب والسنة مانعه..»

هذا فهمه المصنف من قول الشافعي رضي الله عنه في الرسالة لا ينسخ كتاب الله إلا كتابه وهكذا فمسة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفسخها



إلا سلمته ولو أحدث الله في أمر غير ما سن فيه رسوله لمن رسوله ما أحدث الله حتى يبين للناس أن له سنة ناسخة لسنته أي موافقة للكتاب الناسخ لها إذ لا شك في موافقته له كما في نسخ التوجه في الصلاة إلى بيت المقدس الثابت بفعله صلى الله عليه وسلم بقوله تعالى ( قول وجهك شطر المسجد الحرام ) وقد فعله صلى الله عليه وسلم وهذا القسم ظاهر في القهم والوجود والاول محمول عليه في القهم محتاج إلى بيان وجوده ويكره المراد من صدر كلام الشافعي أنه لم يقع نسخ الكتاب إلا بالكتاب وإن كان ثم سنة نسخ له ولا نسخ السنة إلا بالسنة وإن كان ثم كتاب فاسخ لها أي لم يقع النسخ لكل منهما إلا ومعه مثل المندوخ عاصد له ولم يبال المصنف في هذا الذي فهمه وحكاه عنه بكرته خلاف ما حكاه غيره من الأصحاب عنه من أنه لا نسخ السنة بالكتاب في أحد القولين ولا الكتاب بالسنة . قيل جزما . وقيل في أحد القولين ، ثم اختلفوا هل ذلك بالسمع فلم يقع أو بالعقل فلم يجوز ، وقال بكل منهما بعض ، وبعض استعظم ذلك منه لوقوع نسخ كل منهما بالآخر كما تقدم ، وما فهمه المصنف غير دافع لحل الاستعظام فأن ترى أنه حمل كلام الشافعي على أنه لا بد من أن يعاضد أحدهما الآخر في نسخ أحدهما للآخر فهو إنما يعمم الاستقلال بالنسخ ؛ والقسم الذي قيل أنه محتاج إلى بيان وجوده مثلا له بنسخ آية الوصية للأقربين بالسنة وهي ( لا وصية لوارث ) وعضد بآية ( يوصيكم الله في أولادكم ) وعلى هذا فخلافاً للشافعي في المنالين ليس حقيقة

( النوع الرابع ) نسخ السنة بالسنة وهو أربعة أقسام

١ - نسخ متواترة بمقتواترة

٢ - آحاد بآحاد

٣- نسخ آحاد بمشواترة

٤- مشواترة بآحاد

والثلاثة الأولى جائزة عقلا ولا مانع من وقوعها شرعا

وأما القسم الرابع فخلق عدم جوازه على نحو ما قدمنا من منع نسخ القرآن بالسنة الأحادية على ما هو الحق ومن نسخ السنة بالسنة نسخ قصر وجوب الغسل على زول الماء الثابت بحديث (إنما الماء من الماء) بحديث (إذا جلس بين شعبها الأربع ثم أعجبها فقد وجب الغسل) وقد أظننا المقال في البحث لأنه من الأبحاث المهمة في باب النسخ

البحث الثالث في نسخ كل من الإجماع والقياس والنسخ بهما

وينتظم ذلك البحث كالذي قبله في أربعة أنواع .

(النوع الأول) نسخ الحكم الثابت بالإجماع والحق عدم جوازه فضلا

عن وقوعه ، ووجه ذلك أن الإجماع دليل قطعي فالحكم الثابت به قطعي ولا

يعقل بعد الإجماع وجود قطعي يكون ناسخا له لأن ذلك القطعي أما نص

يعقل وجوده بعد الإجماع ضرورة تقدم النص على الإجماع ، وأما إجماع آخر

قطعي وجبئذ تكون الأمة أولا مجمعة على خطأ . فإذا لم يعقل نسخه بقطعي

كما أن غير القطعي لا يكون ناسخا له بحال .

(النوع الثاني) النسخ بالإجماع أي أن يكون الإجماع هو الناسخ لحكم

ثابت بإجماع آخر أو بغير الإجماع ، والحق أن الإجماع لا يكون ناسخا كما أنه

لا يكون منسوخا خلافا لبعض المعترلة فانهم يجوزون النسخ بالإجماع

والحق عدم جوازه لأنه لو فرض الإجماع ناسخا لكان المفروض

منسوخا إما قطعيا وإما ظاهريا وكلاهما لا يتصور فيه النسخ ، أما على فرض

كونه قطعياً فلانه يلزم أن يكون الاجماع على خلاف القطعي فيكون خطأ  
 فلا يعقل ناسخاً ، وأما على فرض كون المنسوخ ظنياً فلا أن الاجماع الذي فرض  
 ناسخاً يكون هو الدليل وما فرض منسوخاً لا يكون دليلاً فلا يعقل نسخ لعدم  
 تكافؤ الأدلة حينئذ وبهذا ظهر عدم جواز النسخ بالاجماع  
 وأما قولهم هذا الحكم منسوخ اجماعاً مثلاً فعناه أن الاجماع منعقد على  
 أنه نسخ بدليل آخر لأن الاجماع هو النسخ له فيكون الجمع عليه هو أن  
 دليل كذا ناسخ لحكم دليل كذا

(النوع الثالث) نسخ الحكم الثابت بالقياس وهو إما مظهر أو مقطوع  
 أما المظهرون : فلا يعقل نسخه لأن ما فرض ناسخاً له إما راجح عليه أو  
 مساو له أو مرجوح ، أما الأولان فعلى فرض وجودهما يبطل شرط العمل بالقياس  
 الذي هو عدم وجود راجح أو مساو وعلى ذلك فلا نسخ وأما الأخير فلا يعقل  
 النسخ به لأنه مرجوح

وأما المقطوع : فإن كان بعد زمنه صلى الله عليه وسلم فلا يجوز نسخه لأنه لا ولاية  
 للإمة في النسخ بعده صلى الله عليه وسلم نعم قد يظهر أن حكم المقيس عليه كان منسوخاً  
 فيبطل القياس .

وإن كان في زمنه صلى الله عليه وسلم فيجوز نسخه على المختار لجواز  
 أن يرد نص من النبي صلى الله عليه وسلم على خلاف القياس فيكون  
 ناسخاً له .

(النوع الرابع) النسخ بالقياس أي أن يكون القياس دليلاً على نسخ  
 حكم ما ثابت بالقياس أو بغيره

وهذا النوع اختلف فيه على أربعة أقوال

(١) الجواز مطلقاً بحجة أنه مستند إلى نص فكان النسخ له النص



(٢) عدم الجواز مطلقاً وإلا لزم تقديم القياس على النص مع كونه أصلاً

له في الحجة

(٣) الجواز إن كان القياس جلياً وهو ما قطع فيه بنى الفارق كقياس الأمة على العبد في تقويم النصيب على السيد المعتقد وهدم الجواز إن كان خفياً وهو ما لم يقطع فيه بنى الفارق

(٤) الجواز أن كان في زمنه صلى الله عليه وسلم والعلة منصوبة وعدم الجواز إن كان بعده أو كانت العلة غير منصوبة والمختار في هذه المسألة أن القياس إن كان ظنياً لا ينسخ به مطلقاً لأنه لو نسخ حكماً لسن المنسوخ به ما قطعياً أو ظنياً فإن كان قطعياً لزم نسخ المقطوع بالمظنون وذلك باطل وإن كان ظنياً فأما أن يصحكون راجحاً أو مرجوحاً أو مساوياً فإن كان راجحاً لزم نسخ الراجح بالمرجوح وذلك باطل وإن كان مرجوحاً أو مساوياً فقد زال شرط وجوب العمل به فلا نسخ حينئذ لأن شرط وجوب العمل به عدم وجود راجح عليه أو مساوٍ وإن كان القياس قطعياً والعلة منصوبة في زمنه صلى الله عليه وسلم جاز النسخ به وإلا فلا وبهذا قد استوفينا الكلام على جواز نسخ الأحكام الثابتة بالدلالة الأربعة والنسخ بها وعدم جواز ذلك والله أعلم

### البحث الرابع في أنواع النسخ في القرآن

وهي بحسب القسمة العقلية ثلاثة

الأول : نسخ التلاوة والحكم معا مثل ما ورد أنه كان فيما أنزل عشر رضعات معلومات يحرم من فنسخ تلاوته ( بخمس معلومات )  
 النوع الثاني : نسخ الحكم ببقاء التلاوة مثل نسخ حكم آية العدة بالحول مع بقاء تلاوتها

وهذا النوع هو الذي ألقت فيه النكتة وقد أكثر المؤلفون من ذكر الآيات التي نسخت أحكامها مع أن أكثر ما ذكره ليس من النسخ في شيء وسنبين منشأ الغلط في ذلك بعد

(النوع الثالث) نسخ التلاوة مع بقاء الحكم وقد مثلوا له آية الرجم وبما ورد من أن أصحاب بئر معونة قد نزل فيهم قرآن هو أن بلغوا عنا قومنا أن لقينا ربنا فرضي عنا وأرضانا

ثم نسخ تلاوته وذكر في الاتفاق لهذا النوع أمثلة كثيرة وإن كنا نقل عن الفاضل أبي بكر في الانتصاف عن قوم أنكروا هذا الضرب من النسخ لأن الأخبار فيه أخبار آحاد ولا يجوز القطع على انزال قرآن ونسخه بأخبار آحاد لأهمية فيها ونقل عن غيره أيضا عد هذا مما نسخ تلاوته لأن خبر الواحد لا يثبت القرآن والذي عميل إليه النفس هو هذا بمقتضى القاعدة المتقدمة وهي أن القطعي لا يذبح بالظني ولا شك أن خبر الواحد مهما بلغ من الصحة فلا يعدو إفادة الظن

الحكمة في النسخ

أولا : مراعاة مصالح العباد وترتيبهم في أطوار مختلفات بالأدوية الدينية المناسبة لهم في الأزمنة المختلفة

ثانياً : تذكير النعمة برفع المشقة بما هو الغالب في النسخ من التخفيف وتهذيب النفوس إذا كان الحكم الثاني أشد وذلك في نسخ الحكم من بقاء التلاوة كما هو الغالب

وقد أنكر قوم نسخ الحكم مع بقاء التلاوة واستدلوا

أولاً : بأن التلاوة والحكم متلازمان وكل ما كان كذلك لا يمكن رفع أحدهما مع بقاء الآخر

م مع قرآن

وأجيب بمنع التلازم بل التلاوة أمانة فلا يلزم من بقائها بقاء الحكم لجواز انتفاؤه لدليل آخر

ثانياً : قالوا أن نسخ الحكم مع بقاء التلاوة يعرض المسكف للجهل وتبني التلاوة عرية عن الفائدة وكل ما كان كذلك لا يجوز ، وأجيب بمنع الصغرى لأن نسخ الحكم بدليل آخر يكون معلوماً للمسكف فلم يلزم تعرضه للجهل ومنع خلو التلاوة عن الفائدة بل لها فوائد ، منها التعبد بالتلاوة ، ومنها تذكر نعم الله تعالى إذا كان الحكم المذسوخ أشد وعلى ذلك فالحق جواز النوعين الأولين ووقوعهما

وأما النوع الثالث فلكثير من العلماء في إنكاره مقال وقد سمعت بعضه والأولى عدم عدمه من باب النسخ والله أعلم

البحث الخامس في بيان مسلك العلماء في ذكر الناسخ والمنسوخ

للعلماء في بيان الناسخ والمنسوخ مسلكان وهما (الأكثر) (والتحوى) (فإنهم) محض أدخل في النسخ ما ليس منه بسبب الغلط والاشتباه في ذلك ..

(ومنهم) متحر وجه الصواب فلا يذكر إلا ما ورد فيه نقل صحيح أو تعارض صريح مع معرفة المتقدم والمتأخر

ومن الفريق الأول أبو جعفر النعمان ، وهبة الله بن سلامة ، وأبو عبد الله محمد بن عزم والمافظ المظفر بن الحسن بن زيد بن علي بن خزيمة القادسي فانهم ألفوا كتباً في النسخ وقسموا سور القرآن من حيث اجتماع الناسخ والمنسوخ فيها وعدم اجتماعها إلى أربعة أقسام وقد أكثروا من ذكر المنسوخ والناسخ وقد غلطوا في ذلك ونسبوا منشأ غلطهم



## مذهب الغلط في بيان المنسوخ أمور

أولاً : عد أن ما شرع لسبب ثم زال السبب من المنسوخ ولذلك فهموا أن جميع الآيات التي وردت في الحث على الصبر على أذى الكفار والتحمل حين الضعف والقلة من المنسوخ بآيات القتال وليس كذلك بل هذا من قسم المنسأ وليس من قبيل النسخ وذلك أنه في حال الضعف والقلة يجب الصبر وفي حال الكثرة والقوة يجب القتال لدفع العدوان ولحماية العقيدة والدفاع عنها ولا شك أن كل حكم معال ملة يدور مع علته وجوداً وعدماً فانتفاؤه لا تنفائه علته لا يعد نسخاً ألا ترى أن وجوب الصبر عند القلة والضعف لا يزال قائماً للآن ومتى وجدت الكثرة والقوة لا يجب بل يكون الواجب الدفاع فلو كان كان من قبيل النسخ لما صح امتثاله في وقت من الاوقات

ثانياً : الغلط في رفع ما كان عليه أهل الجاهلية أو رفع شرائع من قبلها أو رفع ما كان في أول الاسلام ولم ينزل في القرآن وذلك كإبطال نكاح نساء الآباء ومشروعية الفصاح والدية بعد أن لم تكن الدية مشروعة وحصر الطلاق في الثلاث بعد أن لم يكن محصوراً في عدد ولا شك أن عد هذا من النسخ غلط كبير وإنما الناسخ والمنسوخ من القرآن أو السنة أن تكون آية أو سنة نسخت حكم آية أو سنة على نحو ما تقدم وأما إبطال ما كان عليه أهل الجاهلية ونحوه فليس نسخاً بحال من الاحوال

ثالثاً : اشتباه التخصيص بالنسخ مثل الآيات التي خصت باستثناء أو غاية أو بآية أخرى مثل قوله تعالى «والشعراء يتبعهم الغاؤون...إلا الذين آمنوا» ومثل قوله تعالى «فاعفوا واصفحوا حتى يأتي الله بأمره»

رابعاً : اشتباه البيان بالنسخ مثل قوله تعالى «ومن كان غنيا فليستعفف

ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف » فان بعضهم توم أنه ناسخ لقوله تعالى  
« إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً الآية » وهو ليس ناسخاً له وإنما هو  
بيان لما ليس بظلم

خامساً : توم التعارض بين الآيتين فيسبق إلى الفهم أن إحداها ناسخة  
لحكم الأخرى مع أنه لا تعارض في الحقيقة ولا نسخ وذلك مثل قوله تعالى  
« وأنفقوا مما رزقناكم » وقوله تعالى « وما رزقناهم ينفقون » فان بعضهم  
توم أن حكم كل منهما منسوخ بآية الزكاة لتوهم أنها تعارض كلا منهما مع  
أنه لا تعارض ولا تنافي لأنه يصح حمل الاتفاق في كل منهما على الزكاة وعلى  
الصدقة المندوبة وعلى النفقة على الاولاد غير أن الآية الأولى في مقام الأمر  
والثانية في مقام مدح المؤمنين

ومن ذلك أيضاً ما توهمه بعضهم في قوله تعالى « وقولوا للناس حسناً » أن  
بينه وبين آية السيف تعارضاً فيكون منسوخاً بها مع أنه لا تعارض بالمرّة إذ  
آية « وقولوا للناس حسناً » حكاية لما أخذ على بني إسرائيل من الميثاق فهي  
في ضمن الاخبار عن أحرامهم ولا نسخ في الاخبار

هذه أهم أسباب الغلط في باب النسخ ولذا قال الزركشي في البرهان  
( وأما بالقرآن على ما ظنّه كثير من المفسرين فليس بنسخ ) وإنما هو  
نسخ وتأخير أو مجمل آخر بيانه لوقت الحاجة أو خطاب قد حال بينه وبين أوله  
خطاب غيره أو مخصوص من عموم أو حكم خاص أو لمداخلة معنى في معنى  
وأشياء الخلفاء كثيرة فظنوا ذلك نسخاً وليس به وإنه الكتاب المبين على  
غيره وهو في نفسه متمايز وقد تولى الله تعالى حفظه فقال تعالى « إنّا نحن نزلنا  
الذكر وإنّا له لحافظون » اه ولو أردنا أن نذكر ما عدوه من المنسوخ  
وليس منه فخرجنا عن التمسك والاعتدال وقد ألف في ذلك كتب مطولة

ذكرنا بعض مؤلفيها سابقا فليرجع اليها من يشاء وليكتب بقصر على ذكر الآيات التي اشتهر القول بنسخها وقد ذكرها السيوطي في الاتقان كما ذكرها غيره ولنورد لها بحثا مستقلا وهو

### البحث السادس

في بيان الآيات الموقول بنسخها ونسبها عندها من لا يقول بالنسخ

وقد عسى الامام السيوطي في الاتقان هذه الآيات إحدى وعشرين آية ولم يعتبر ما عداها من قبيل النسخ للأسباب التي بينها ولنذكرها بترتيب سورها

(الآية الاولى) قوله تعالى « وفي المشرق والمغرب فأينما تولوا فثم وجه الله »

فقد قيل أن هذه الآية منسوخة بقوله تعالى « فول وجهك شطر

المسجد الحرام »

ووجه هذا القول أن الآية الاولى أفادت جواز استقبال غير المسجد

الحرام في الصلاة والثانية أفادت وجوب استقبال المسجد الحرام وعدم

اجواز استقبال غيره في الصلاة

(وقيل) أنها غير منسوخة وصاحب هذا القيل يحمل الآية الاولى على

التوجه في صلاة النافلة في السفر على الداية ويقول هذا الحكم باق لم ينسخ

والثانية في الصلوات الخمس أو الاولى محمولة على التوجه في الدعاء والثانية محمولة

على التوجه في الصلاة وعلى كلا الجلي لا تعارض فلا نسخ فيها

نعم الآية الثانية ناسخة لما كان واجبا بالسنة من وجوب استقبال

بيت المقدس

(الآية الثانية) قوله تعالى « كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك



خيرا الوصية للوالدين والأقربين إلى آخر الآية » فانها أفادت وجوب الوصية للوالدين والأقربين وهذا الحكم منسوخ وقد اختلف في ناسخه فقبل نسخ بآية الموارث وقبل بالسنة وهي قوله ﷺ « لا وصية لوارث » وقيل بالاجماع وقد علمت أن الاجماع لا يكون ناسخا

والناسخ له في الحقيقة هو الكتاب؛ والسنة عاضدة له

وقال الشعبي والنخعي أن حكم آية الوصية للوالدين والأقربين لم يفسخ لأن الحكم هو النسخ لا الوجوب فلا تعارض بينها وبين آية الميراث كما لا تعارض بينها وبين السنة لأن معنى الحديث لا وصية واجبة فلا يناقض الوصية المنذوبة وإذا لم يكن تعارض فلا نسخ

وإذا نظرنا إلى قوله تعالى « كتب عليكم » وموضع استعماله في القرآن علمنا أنه للوجوب فحمله على النسخ خلاف الظاهر فيكون القول بالنسخ هو الحق

(الآية الثالثة) قوله تعالى « وعلى الذين يطبقونه فدية » وهي تفيد بظاهرها تخيير من يطبق الصوم بين الصوم والفدية وقد نسخ هذا الحكم بقوله تعالى « فنشهد منكم الشهر فليصمه » فانه يفيد وجوب الصوم على المقام وهو معارض للتخيير بينه وبين الفدية وقبل لانسخ لأن في الآية الأولى حذفاً أي لا يطبقونه أو كانوا يطبقونه أو معناها يطبقونه بتكلف ومشقة وعلى هذا لا يكون بين الآيتين تعارض ويرد عليه من وجهين

(أولهما) إن الحذف خلاف الأصل فلا يعدل اليه بغير مقتض

(ثانيهما) ما ذكره أبو جعفر النحاس في كتابه الناسخ والمنسوخ عن أبي سلمة بن الأكوع قال ( لما نزلت هذه الآية « وعلى الذين يطبقونه فدية » ما من مكبر كان من شاء مناصم ومن شاء أن يقتدى فعل حتى لم يفتها

الآية بعدها ، وبهذا يكون القول بالنسخ هو الصحيح  
 (الآية الرابعة) قوله تعالى « يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل  
 قتال فيه كبير » قد دلت هذه الآية على حرمة القتال في الشهر الحرام وقد  
 نقل أبو جعفر المحاسن إجماع العلماء ما عدا عطاء على أن هذا الحكم مذبوح  
 بقوله تعالى « وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة » فان هذه الآية أفادت  
 الاذن في قتال المشركين صموما والعموم في الاشخاص يستلزم العموم في  
 الازمان وقد قاتل رسول الله ﷺ هو اذن بخير وثقيفا بالطائف في شوال  
 وذى القعدة سنة ثمان من الهجرة ولا شك أن ذا القعدة من الاشهر الحرم  
 وقيل مذبوحة بقوله تعالى « فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وما عطاء  
 فيرى أن حرمة القتال في الشهر الحرام باقية ولا يرى بينها وبين كل من  
 الآيتين تعارضاً ويقول إن الآية الاولى نهت على العموم في الاشخاص  
 والثانية نهت على العموم في الامكنة وكلاهما غير منافی لحرمة القتال في  
 الشهر الحرام وأيضاً القتال في الشهر الحرام لا يكون محرماً إذا كان جزاء لما  
 هو أشد منه بدليل قوله تعالى « وصد عن سبيل الله وكفر به والمسيح  
 الحرام وإخراج أهله منه أكبر عند الله والفتنة أكبر من القتل »

ولكن رأى الجمهور أولى لأنك قد علمت أن العموم في الاشخاص  
 والامكنة يقتضى العموم في الازمان فيكون التعارض قائماً ولا يخرج منه  
 إلا القول بالنسخ

(الآية الخامسة) قوله تعالى « والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا  
 وصية لأزواجهم متاعا إلى الطول غير اخراج »  
 نسخ حكمها بقوله تعالى « والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا  
 يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً فإذا بلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيها  
 فعلن في أنفسهن بالمعروف »

فإن الآية الأولى أفادت أن المتوفى عنها يوصى لها بنفقة سنة ويسكنها مدة حول ما لم يخرج فإذا خرجت فلا شيء لها وأما الثانية فقد أفادت وجوب تربصها أربعة أشهر وعشرا وكتبت الآيتين في غدير الحوامل وأما الحوامل فعدتهن بوضع حملهن وقيل بعضهم أن هذا ليس نسخا وإنما هو نقصان من الحول ورد هذا بأنه كان الحكم أن تعتمد سنة إذا لم يخرج فإذا خرجت لم تنفع وأزيل هذا الحكم بجعل العدة أربعة أشهر وعشرا وجوبا وقيل أن الآية الأولى محكمة ولا منافاة بينها وبين الثانية لأن الأولى في مقام الوصية للزوجة إذا لم يخرج ولم تتزوج والثانية في بيان العدة والمدة التي يجب عليها ما نشأ والمقامان مختلفان فلا تعارض بينهما

ورد هذا أيضا بما تقدم من أن الآية الأولى كانت تجعل لها حق الخروج في أي زمن وحق الزواج . وأما الثانية فقد أوجبت عليها مدة معينة فالحق القول بالنسخ كما هو رأى الجاهل .  
( الآية السادسة ) قوله تعالى ( وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله )

وقد اختلف في هذه الآية على ثلاثة أقوال فقل أنها منه وخة بقوله تعالى ( لا يكلف الله نفسا إلا وسعها )

الثاني: أنها محكمة وأنها عامة يحاسب الله المؤمن والكافر بما أبدى وبعده أخفى فيغفر للمؤمنين ويعاقب الكافرين والمنافقين

والثالث: أنها محكمة وهي خاصة بصككتان الشهادة وإظهارها والقول الثاني يظهر لأن الله تعالى يحاسب الناس على ما أظهروه وما أضمره وهو مع ذلك لا يكلفهم إلا ما في وسعهم وليس من ذلك خطرات القلوب التي تعرض ثم زول



( الآية السابعة ) قوله تعالى ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ ) قيل  
 نسخ بقوله تعالى ( فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَعْظَمْتُمْ ) والحق أنه لا نسخ فيها لأن كل  
 ما قيل في معناها واجب وهو أن تطيعوا الله فلا تمصوه وفيه تذكروه فلا  
 تنسوه وأن تشكروه فلا تكفروه وأن تجاهدوا فيه حق جهاده وكل ذلك لم  
 ينسخ منه شيء .

( الآية الثامنة ) قوله تعالى ( وَالَّذِينَ هَاجَرُوا إِلَى اللَّهِ وَالْيَوْمِ  
 الْقِيلِ مَنَسُوحَةٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ) وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض ) وقيل أنها  
 غير منسوخة وحكمها باق غير أن رتبة مولى الموالاة متأخرة عن رتبة  
 ذوى الأرحام .

( الآية التاسعة ) قوله تعالى ( وَإِذَا حضرَ الْقَسَمَةُ أُولُوا الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى  
 وَالْمَسْكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ) قيل منسوخة بآية  
 الموارث والحق أنها ليست منسوخة وحكمها باق على التذنب والترغيب في  
 فعل الخير والذكارة فقد أمر الدين فرض لهم الميراث إذا حضروا القسمة  
 وحضر معهم من لا يرث من الأقرباء واليتامى والمساكين أن يرضقوا  
 منهم فذكر الله تعالى على ما فرض لهم ولهذا الحكم باق لم ينسخ به ولكن الناس  
 فيها وتوا بآية الميراث .

( الآية العاشرة ) قوله تعالى ( وَالَّذِينَ بَاتُوا بِالْكَافَّةِ أُولُوا الْقُرْبَى مِنْكُمْ  
 فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ ) فأن شهدوا فامسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن  
 أو يموتن أو يجعل الله لهن سبيلا والذين بآياتهم منكم فأنكروها فأنكروا لها  
 فأنكروا عنها ) فقلد أفدت أن لم يزل من النساء يكرهن أو يكرهن  
 حتى تموت أو من الرجال يكرهن أو يكرهن يؤذى بالسب والتعذيب  
 ثم نسخ ذلك كله بآية النور التي أفادت الجلاء لمن ذكركم أو امرأة

وبالرجم لمن زنى وهو ثيب رجلا أو امرأة وذلك بالسنة وهذا هو الحق ويكاد يكون متفقاً عليه وأما من قال أنه لا نسخ في الآية فقد حملها على النساء اللاتي يأتين مواضع الرب وحزأوهن الحبس في البيرت أو الطلاق وهو البيل الذي وعد الله به وهذا التأويل يراه ظاهر السياق فالحق القول بالنسخ

( الآية الحادية عشرة ) قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا لا تمحوا شعائر الله ولا الشهر الحرام » قيل أنها منسوخة باباحة القتال في الشهر الحرام وقد بينا الكلام في هذا عند الكلام على قوله تعالى « يسألونك عن الشهر الحرام الآية »

( الآية الثانية عشرة ) قوله تعالى « وإن جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم » قيل منسوخة بقوله تعالى « وأن احكم بينهم بما أنزل الله » وقد قال أبو جعفر ومن العلماء من قال الآية محكمة والامام غير إذا تحاكم اليه أهل الكتاب إن شاء حكم بينهم وإن شاء أعرض عنهم ورددهم إلى أحكامهم له وعلى هذا فيكون قوله تعالى مبيناً لما يحكم به إذا اختار الحكم بينهم وهو ما أنزل الله

( الآية الثالثة عشرة ) قوله تعالى « أو آخرن من غيركم » فقد أفادت جواز شهادة الكافر على المسلم وقيل أن هذا منسوخ بقوله تعالى ( واضهدوا ذوى عدل منكم » وقيل لا تدخ في الآية لأنها خاصة بالسفر خوفاً من ضياع الوصية وهذا الظاهر مابق على خلاف في ذلك بين العلماء

( الآية الرابعة عشرة ) قوله تعالى « أن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين الآية » الجمهور على أنها نسخت بقوله تعالى « الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفاً فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين الآية » فان الآية الأولى أفادت وجوب ثبات الواحد « عشرة » والثانية أفادت وجوب ثبات

الواحد لل اثنين ، والحسبان ستعارضان فتسكون الاولى منسوخة وأما من قال بأنه لا نسخ فيها قال أن الآية الثانية أفادت التخييف وهو ليس نسخاً لأن النسخ دفع حكم المنسوخ وهذا لم يدفع حكم الأول لأنه لم يقل فيه لم يقاتل الواحد العشرة إذا قدر على ذلك بل أن قدر قلبه الحيار وإذا تأملت قليلاً لو وجدت معنى النسخ هنا ظاهراً لأن وجوب ثبوت الواحد للعشرة قد نسخ ورفع وبقي التخيير كما هو والتخيير والوجوب متنافيان

(الآية الخامسة عشرة) قوله تعالى « أنقروا خفافاً وثقالاً » الآية قبل نهخت بآيات العذر وهي قوله تعالى « ليس على الأعمى حرج » وقوله تعالى « ليس على الضعفاء ولا على المرضى » الآية وقوله تعالى « وما كان المؤمنون لينفروا كافة الآية » ومن دل بأنه لا نسخ قل إن الآية الأولى مخصصة بالآيات التي ذكرت فهو من باب التخصيص لا من باب النسخ فكأنه قل لينفروا منكم من احتج إليه وهو غير صحيح ولا ضيف ولا أعمى الخ وهذا ليس نسخاً

(الآية السادسة عشرة) قوله تعالى « الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك » قيل إن هذه الآية منسوخة بقوله تعالى « وأنكحوا الأيامى منكم والمحالين من عبادكم الآية » وقيل إنها ليست منسوخة ومعناها على هذا أن الزانية التي عرفت بذلك والمشركة لا ينبغي أن يقدم على نكاحهما إلا رجل لا يريد التعصين وكذلك الرجل المعروف بالزنا والمشرک لا يقدم على تزويجها إلا امرأة لا تريد التعصين وهذا غير مناف للآية الثانية والحق النسخ وبخاصة بالنسبة للمشركة والمشرک

(الآية السابعة عشرة) قوله تعالى « ليستأذنكم الذين ملكت أيمانكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم ثلاث مرات الآية » قل إن حكم هذه الآية منسوخ والحق أنه لا نسخ فيها لأنها اشتملت على آداب المسلمين حتى لا يدخل



عليهم صغارهم وخدمهم في أوقات التبذل عادة بدون استئذان ولعمري أن  
هذا التعويد للنفس على المحافظة على الآداب والتزام الوفاق من لدن بشائهم  
(الآية الثامنة عشرة) قوله تعالى « لا يحل لك النساء من بعد ولا أن تبدل  
بين من أزواج » قيل نسخت بقوله تعالى « يأياها النبي إنا أحللنا لك أزواجك »  
والحق أنه لا ناسخ لأن الآية الأولى أفادت أنه لا يحل له غير أزواجه ولا أن  
يتبدل بين والثانية أفادت أنه أحل له زوجاته ولا تنافي بينهما  
(الآية التاسعة عشرة) قوله تعالى « يأياها الذين آمنوا إذا ناجيتم الرسول  
فقدموا بين يدي نجواكم صدقة » نسخت بقوله تعالى « أنشفتم أن تقدموا  
بين يدي نجواكم صدقات فإذا لم تفعلوا وثاب الله عليكم فأقيموا الصلاة  
وآتوا الزكاة » ومن قال أنها ليست منسوخة قال إن الآية الثانية بيان من الله  
بمسحاته وتعالى إن الصدقة لا يجب أن تكون مالية بل يكفي فيها إقامة الصلاة  
وإيتاء الزكاة الواجبة والظاهر الأول كما يدل عليه السياق  
(الآية العشرون) قوله تعالى « وإن فاتكم شيء من أزواجكم إلى الكفار  
فعاقدتم فاتوا الدين ذهبت أزواجهم مثل ما أنفقوا » فإن هذه الآية أفادت أن  
يعطى المسلمون الدين ارتدت زوجاتهم ولحقن بدور الحرب فهو رهن من الغنيمة  
وقد قيل إن هذا الحكم منسوخ بآية الغنيمة وقول إنها بحكمة لأنه لا تنافي  
بينها وبين آية الغنيمة وكل من حكمها معمول به  
(الآية الحادية والعشرون) قوله تعالى « يأياها المزمل قم الليل إلا قليلا  
نصفه أو اتقص منه قليلا أو زد عليه » نسخت بقوله تعالى « إن ذلك يعلم أنك  
تقوم أدنى من ثلثي الليل » إلى قوله « وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة »  
فتمسكون منسوخة بالصلاوات الخمس ومن قال أنها ليست منسوخة  
قال إن الأمر في الآية الأولى النهي لا الوجوب فتكون بحكمة وحكمها

باقى وآتى أنها قد رُخِعت بدليل السياق وأن ظاهرة التخييف وهو معنى النسخ

هذه هي الايات التى ذكرها السيوطى وعندها من المنسوخ وقد تركت مما ذكره معها آية قوله تعالى « أحل لكم ليلة الصيام الايات » لأنه لا وجه لعدها ناسخة لقوله تعالى « كما كتب على الدين من قبلكم » لأنه ليس صريحاً فى وجوب ترك الوطء والا كل بعد النوم فلا وجه لعده من المنسوخ فى القرآن .

وعلى هذا فتكون الايات إحدى وعشرين آية على خلاف فى بعضها وقد علمت رأى من يقول بعدم النسخ ووجهه وما هو الراجح فى كل آية والله الموفق للصواب

### البحث السابع فى جواز نسخ الحكم قبل التمكن من الفعل

وبيانه: أن يرد خطاب من الشارع بإيجاب فعل مثلاً فى وقت معين وقبل دخول الوقت يرد خطاب آخر يرفعه أو بعد دخوله بزمان لا يسم وقوع الفعل يرد الخطاب يرفعه، وقد ذهب الجمهور من أهل السنة والفقهاء الى جوازه ومنعه جماهير المعتزلة وبعض أصحاب الامام احمد واختار الجواز بالنقل والعقل أما النقل: فما صح رواية من نسخ الجنين صلاة بعد فرضها ليلة الامراء الى خمس وذلك قبل التمكن من الفعل قطعاً وأما العقل: فلا أنه لم يحجز نسخ الحكم قبل التمكن من الفعل لما جاز أن يأمر الله أحد عباده بفعل فى الزمن المستعمل وأن يمنع منه بمنع طائفة له قبل حلول زمنه لكن التالى باطل (أما وجه الملازمة) فلا أن النسخ مائة من الفعل كسائر الموانع التى هى من الله تعالى فلو لم يحجز هذا المانع لم يحجزه غير من الموانع فكان الأمر مشروط بعدم المانع

(وقائده) أوران : الأول . ابتلاء المسكاف واختباره بالامتثال

وعنده

ثانيهما : وجوب الاعتقاد فيحصل الثراب [بذلك

### البحث الثامن في النسخ إلى بدل وإلى غير بدل

أما النسخ إلى غير بدل : فالحق جوازه لأنه لو فرض وقوعه لم يلزم عنه لذاته محال وكل ما كان كذلك فهو جائز عتلا وأيضاً النسخ إلى غير بدل وقع بالفعل في نسخ الصدقة بين يدي النجوى لغير بدل وكل ما وقع فهو جائز

وأما النسخ إلى بدل فعلى ثلاثة أقسام

١- النسخ إلى بدل أخف كنسخ تحريم الأكل بعد النوم في ليل رمضان بحله

٢- النسخ إلى بدل مماثل كنسخ التوجه إلى بيت المقدس بالتوجه إلى الكعبة وهذان القسمان لا خلاف في جوازهما ووقوعهما عند القائلين بالنسخ .

٣- النسخ إلى بدل أثقل وقد وقع في هذا خلاف والجمهور على جوازه ووقوعه واستدلوا على ذلك بما وقع من نسخ الحبر في البيوت بالجلد أو الزجم ومن نسخ التخيير بين صوم رمضان وبين القداء في أول الإسلام بوجوب الصوم وإذا كان قد وقع فهو جائز وإلى هنا قد انتهينا من الكلام على النسخ ولولا خوف التطويل لسلكنا في الأقوال وأدلتها مسلك التفصيل والله أعلم .



## متشابه القرآن

ولقد ذكر هذا البحث مخصصاً من البحر المحيط لذكر كشي، والانتقال للسيوطي  
والتفسير الكبير للفخر الرازي، ومتشابه القرآن لابن الببان وغيرها  
— الحكم والمتشابه —

الحكم لغة مأخوذ من قول العرب حكمت وأحكمت بمعنى رددت ومنعت ؛  
والحكم يمنع الظالم ، وحكمت اللجام تمنع الفرس عن الاضطراب ؛ وبناء  
محكم أى وثيق يمنع من يتعرض له ؛ وسميت الحكمة حكمة لأنها تمنع  
صاحبها مما لا ينبغي

والمتشابه لغة هو أن يكون أحد الشئين مشابهاً للآخر بحيث يعجز  
الذهن عن التمييز بينهما ؛ قال تعالى « ان البقر تشابه علينا » وقال « وأتوا به  
متشابهاً » أى متفق المنظر مختلف الطعم ، ولما كان شأن المتشابهين عجز  
الانسان عن التمييز بينهما سمي كل ما لا يمتدى اليه الانسان متشابهاً ، كما سمي  
غير المعلوم متشابهاً وبناء على المعز اللغوي ليس منهما اطلاق على اقرآن كله  
محكم وعليه كله متشابه

ومعنى كون القرآن محكماً : أنه كلام متقن حق فصيح لا تفاوت فيه صحيح  
المعاني ، ويدل عليه قوله تعالى ( كتاب أحكمت آياته )

ومعنى كونه جريحه متشابهاً : أنه يشبه بعضه بعضاً في الحسن ، ويصدق  
بعضه بعضاً في المعنى ، ورائل بعضه بعضاً في الاعجاز ، ومنه قوله تعالى  
( كتاباً متشابهاً ثانياً ) وكل منهما بمعناه المتقدم لا ينافى الاخر ولا يقاؤه .  
ومطلقاً على بعض قرآن ؛ أنه محكم وعلى بعضه أنه متشابه ، وهما متقابلان من  
جهة هذا الاملاق ومنه قوله تعالى ( هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات

محكمات من أهم الكتاب وآخر متشابهات الآية ( فقد دل على أن بعض القرآن محكم وبعضه متشابه

وقد اختلف العلماء فيما يطلق عليه كل من المحكم والمتشابه على أقوال كثيرة نذكر أشهرها وهي :-

(١) المحكم : ما عرف المراد منه إما بالظهور وإما بالتأويل

والمتشابه : ما استأثر الله تعالى بملءه ؛ كقيام الساعة وخروج الدجال والحروف المقطعة في أوائل السور ، وقد قيل أن هذا هو المختار عند أهل السنة

(٢) المحكم : ما لا يحتمل إلا وجهاً واحداً من التأويل

والمتشابه : ما احتمل أوجهاً وإليه مال ابن عباس وجري عليه أكثر الأصوليين

(٣) المحكم : ما استقل بنفسه ولم يحتاج إلى بيان

والمتشابه : هو الذي يحتاج إلى بيان فتارة يبين بكذا وتارة يبين بكذا لحصول الاختلاف في تأويله وقد حكى هذا القول عن الإمام أحمد

(٤) المحكم : هو السديد النظم والترتيب الذي يفضي إلى إثارة المعنى

المستقيم من غير منافي

والمتشابه : هو الذي لا يحيط العلم بالمعنى المطلوب من حيث اللفظ إلا أن يقرن به أمانة أو قرينة ، ويندرج تحته المشترك ونسب هذا القول للإمام الحرمين

(٥) المحكم : هو الواضح المعنى الذي لا يتطرق إليه اشكال مأخوذ من

الاحكام وهو الأتقان

والمتشابه : تقيضه . فيدخل في المحكم التمس والظاهر وفي المتشابه الأسماء

المشتركة كالقرء واللمس وما يوم التشبيه في حقه تعالى ونسب هذا القول لبعض المتأخرين وبالتأمل في هذه الأقوال يظهر أنها متقاربة وليس بينها تفاوت كبير . والذي عليه أكثر المحققين ما ظنه الامام الرازي بما حاصله

أن اللفظ الذي جعل موضوعا للمعنى ، إما أن لا يكون محتملا لغيره أو يكون محتملا لغيره الأول النص والثاني إما أن يكون احتماله لأحد المعاني راجعا لغيره موهوبا وإما أن يكون احتماله لها بالسوية

واللفظ بالنسبة للمعنى الراجع يسمى ظاهرا ، وبالنسبة للمعنى المرجوح يسمى مؤولا ، وبالنسبة للمعنيين المتساويين أو المعاني المتساوية يسمى مشتركا ، وبالنسبة لأحدها على التعيين يسمى بجملا ؛ وقد يسمى اللفظ مشكلا إذا كان معناه الراجع باطلا ومعناه المرجوح حقا ، إذا عرفت هذا :

فالحكم ما كانت دلالاته راجحة ، وهو النص والظاهر . لاشتراكهما في حصول الترجيح ، إلا أن النص راجح مانع من النسيب ؛ والظاهر راجح غير مانع

والمتشابه ما كانت دلالاته غير راجحة ؛ وهو الحمل والمؤول والمشكل . لاشتراكهما في أن دلالة كل غير راجحة

وأما المشترك فإن أريد منه كل معانيه فهو من قبيل الظاهر وإن أريد بعضها على التعيين فهو بحمل

ثم إن صرف اللفظ عن المعنى الراجع إلى المعنى المرجوح لا يرد فيه من دليل منفصل وذلك الدليل المنفصل إما أن يكون لفظيا وإما أن يكون عقليا والدليل اللفظي لا يكون قطعيا لأنه موقوف على نقل المقات . ونقل وجوه النحو والتصريف ؛ وموقوف على عدم الاشتراك ، وعدم الجواز . وعدم الاضمار . وعدم التخصيص . وعدم المعارض العقل والنقل وكل ذلك مظهر



والموقوف على المظنون مظنون ، وعلى ذلك فلا يمكن صرف اللفظ من معناه الراجح إلى معنى مرجوح بدليل لفظي في المسائل الأصولية الاعتقدية ولا يجوز صرفه إلا بواسطة قيام الدليل القطعي العقلي ، على أن المعنى الراجح محال عقلا ؛ وإذا قامت الدلائل العقلية القطعية على أن المعنى الراجح محال عقلا ؛ وعرف المتكلف أنه ليس مراد الله تعالى ، فعند ذلك لا يحتاج إلى أن يعرف أن ذلك المرجوح ماهو ؟ لأن طريقه إلى تعيينه إنما يكون بترجيح مجاز على مجاز . وبترجيح تأويل على تأويل ؛ وذلك لترجيح لا يكون إلا بالدلائل اللفظية وهي لا تفيد إلا الظن ؛ والتأويل عليها في المسائل القطعية لا يفيد لداكن مذهب الساف عدم الخوض في تعيين التأويل في المتشابه بعد اعتقاد أن ظاهر اللفظ محال لقيام الأدلة العقلية القطعية على ذلك ؛ وسبب ذلك مزيد بيان

### أقوال العلماء في معرفة المحكم والمتشابه

ذهب كثير من المتسككين والفقهاء إلى أن لا يعلم تأويله إلا الله ؛ ويوجبون الوقف على لفظ الجلالة في قوله ( وما يعلم تأويله إلا الله ) ويستدلون لذلك بأن أقوال العلماء في معنى المتشابه متعارضة وليس بعضها أولى بالترجيح من بعضها لأنه ليس واحد منها يستند إلى دليل عقلي قطعي

ويستدلون أيضا : بقراءة ابن مسعود وإن تأويله إلا عند الله والراشخون في العلم يقولون آمنا

وقد نسب هذا القول في البحر المحيط لابن عباس وابن مسعود وأبي بن كعب وقال : إنه اختيار أبي عبيد والأصمعي وأحمد بن يحيى النحوي

وقال عمر بن عبد العزيز : انتهى علم الراسخين في العلم بتأويل القرآن الى  
أن قالوا آمنا به كل من عند ربنا

وقال بعض أئمة الشافعية : دلت الآية على أن من القرآن شيئا غيبه الله  
عن خلقه ليلزمهم النقص في أنفسهم لأنهم لا يبلغون من الأمر إلا ما قدر لهم  
قال تعالى ( ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء )

وذهب أبو حنن الأشعري والمعتزلة الى أنه لا بد أن يكون في جملة الراسخين  
في العلم من يعلم المتشابه ووقفوا على الراسخون في العلم ( ورجح هذا  
الرأي أبو اسحق الشيرازي وقد ليس في القرآن شيء استأثر الله تعالى بعلمه بل  
وقف العلماء عليه لأن الله تعالى أورد هذا مدحا للعلماء ، فلو كانوا لا يعرفون  
معناه لشاركوا العامة وصححه سليم الرازي في التقريب واستدل بقوله تعالى  
« كتاب احكمت آياته ثم فصلت » قال فأخبر أن الكتاب كله فصلت آياته ويشت  
كما استدل بقوله صلى الله عليه وسلم « وبينهما مشبهات لا يعلمهن كثير من الناس »  
فدل على أن القليل من الناس يعلمها وهم الراسخون

وذهب بعضهم الى أن اقولين محتملان فانه لا يشكر أن يكون في المتشابه  
ما لا يعلمه إلا الله ويكون الغرض منه الايمان به وأنه من عند الله كما أن منه  
ما يعلمه الراسخون في العلم

ويؤيد هذا ما قيل أن المتشابه من حيث معرفته ثلاثة اضراب

(١) ضرب لا سبيل الى الوقوف على معرفته كقيام الساعة والحروف المقطعة

في أوائل السور

(٢) ضرب يمكن معرفته كالالفاظ الغريبة والأحكام المتعلقة

(٣) ضرب يختص بمعرفة بعض الراسخين في العلم ونحوه على من دونهم

وهو المشار اليه بقوله صلى الله عليه وسلم في دعائه لأبي عباس اللهم فقهه

في الدين وعلمه التأويل.

وعلى هذا التقسيم يكون الوقف على قوله تعالى « وما يعلم تأويله إلا الله »  
ووصله بقوله والراسخون في العلم جائزين

ويؤيد اسم المتشابه باعتبار جهة أيضاً إلى ثلاثة أضرب :-

(١) متشابه من جهة اللفظ وهو نومان

(أحدهما) راجع إلى الألفاظ المفردة أما لئلا يربطها مثل (الآب)

(ويزفون) وأما لاشتراكها مثل اليد واليمين

(ثانيهما) راجع إلى جملة الكلام المركب ، أما من جهة اختصاره نحو « وإن

خفتم أن لا تقسطوا في اليتامى فانكحروا ما طاب لكم » ، وأما من جهة بسطه

نحو « ليس كمثل شيء » فانه لو قيل ليس بمثل شيء لكان أظهر للسامع وأما من

جهة نظم الكلام مثل « أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً قيباً » فإن

التقدير أنزل على عبده الكتاب قيباً ولم يجعل له عوجاً

(٢) متشابه من جهة المعنى وذلك مثل أوصاف الله تعالى وأوصاف القيامة

فإن تلك الأوصاف لا تتصورها بالحقيقة لأنه لا يحصل في نفوسنا صورة

يألم نحسه .

(٣) متشابه من جهة اللفظ والمعنى معاً وذلك خمسة أنواع :

(أحدها) من السكينة كالعموم والخصر من مثل اقتلوا المشركين

(وثانيهما) من جهة السكينية مثل الوجوب والندب مثل « فانكحروا

ما طاب لكم »

(ثالثها) من جهة الزمان مثل الناسخ والمذسوخ

(رابعها) من جهة المكان أو الزمان مثل « وليس البر بأن تأتوا البيوت

من ظهورها » ومثل « إنما النسيء زيادة في الكفر » لأن من لا يعرف



هادتهم في الجاهلية يتعذر عليه تفسير مثل هذا

(خامسها) من جهة الشروط التي بها يصح الفعل ويفسد كشروط الصلاة والنكاح ونحو ذلك وكل ما قاله العلماء في بيان التشابه لا يخرج عن هذه التقاسيم انتهى ما خصاً من الاتفاق عن الراغب

(ومن التشابه آيات الصفات) وهي التي أفرد بها العلماء بالبحث حتى كادوا يخصصونها باسم التشابه ولذا كرر آراء العلماء في هذا النوع عن التشابه وسبب اختلافهم

اتفق العلماء من أهل السنة على أن الاعتماد في أصول العقائد على مجرد ظواهر الكتاب والسنة من غير تفصيل بين ما يستحيل ظاهره منها عقلاً وملاً يستحيل هو أصل من أصول الكفر

واتفقوا أيضاً على أنه لا بد في أخذ العقائد وتعلمها من الآيات المحسنة أو البراهين العقلية الباقية المشار إليها في كثير من الآيات المحسنة التي هي أم الكتاب كسورة الاخلاص ونحوها ؛ وأنه إذا وجد من الآيات والأحاديث ما يخالف ظاهره ما علم من الآيات المحسنة وشهدت بصحته الأدلة العقلية اليقينية وجب أن نمتد فيه أن ظاهره المستحيل ليس مراداً الله تعالى ولا لرسوله قطعاً ثم إن كان له تأويل واحد يعني إجماعاً كقوله تعالى وهو معكم أينما كنتم، إذ الكينونة بالذات مع الخلق مستحيلة قطعاً وليس له بمددك إلا تأويل واحد وهو الكينونة معهم بالاحاطة بهم علماً وقُدرة وإرادة وسمياً وأما إذا أمكن له أكثر من تأويل واحد فذلك محل الخلاف

وقد اختلف في ذلك على ثلاثة مذاهب

المذهب الأول : مذهب السلف وهو الإجمال بالتشابهات وتفويض معرفتها إلى الله تعالى ورسوله مع اعتقادهم أن الظاهر غير مراد منها لقيام

الأدلة القطعية على خلافه ؛ ولا يؤولون لأن تعيين المراد من التشابهات إنما هو بحسب استعمال العرب وغايته أنه يفيد اظر والمسألة من أصول الدين التي لا يكتفى فيها بالظن بل لابد فيها من اليقين ، وحصول اليقين في المدعى من اللفظ متعذر . لذا أوجبوا الوقف بعد التنزيه عن الظاهر المستعمل وقد تمسكوا بهذا الدليل العقلي وبما روى عن عائشة رضي الله عنها قالت قرأ رسول الله ﷺ هذه الآية « هو الذي أنزل عليك الكتاب إلى قوله ولولا الآل باب » قالت قال رسول الله ﷺ فإذا رأيت الدين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمي الله فاحذرهم وأخرج الطبراني في الكبير عن أبي مالك الأشعري أنه سمع رسول الله ﷺ يقول لا أخاف على أمي إلا ثلاث خلال أول ينثر لهم المال فيتحاسدوا فيه ثلثوا وأن يفتح لهم الكتاب فيأخذوه المؤمن يبتغي تأويله وما يعلم تأويله إلا الله . وقد ورد أن رجلا يقال له صبيغ قدم المدينة فجعل يسأل عن تشابه القرآن فأرسل له عمر وقد أعد له عراجين النخل فقال من أنت ؟ قال أنا عبد الله بن صبيغ فأخذ عمر عرجونا من تلك العراجين حتى رمى رأسه وفي رواية فضربه بالجريد حتى ترك ظهره دبره وفي رواية أنه كتب إلى أبي موسى الأشعري لا يجالسه أحد من المسلمين . وقد ورد أيضا أن الإمام مالك رضي الله عنه عن الاستواء . فأجاب السائل بأن الاستواء معلوم والكيف مجهول والسؤال عن هذا بدعة وأظنك رجل سوء أخرجوه يعني رضي الله عنه أن الاستواء معلوم محامله واستعمالاته في اللغة وكيفيته المرادة من محامله الصحيحة عقلا في حقه تعالى مجهولة لعدم تعيين قاطع لها والسؤال عن تعيين المراد من ذلك بغير دليل شرعي بدعة والسالك طريق البدعة رجل سوء يجب أن يخرج ويحجر لئلا يباحق شوم بدعه لمن جالسه وقد وود في هذا المعنى كثير من الآثار لذا سلك السالف سلك الإيمان بالتشابه مع

تفويض علم المراد به الى الله تعالى ومع اعتقاد التنزيه مما يدل عليه الظاهر  
ولهذا سموا بالمفوضة

المذهب الثاني : مذهب الخلف وهم المؤولة وهم فريقان

الفريق الاول : يحمل اللفظ الذي استحال ظاهره على معنى صحيح لائق  
به جل وعلا عقلا وشرعا على وجه يصح استعمال ذلك اللفظ في ذلك المعنى  
لغة وحاصله أنه يحمل اللفظ بعد تقدير استعماله في الحقيقة على أقرب مجاز يصح  
وهذا مذهب امام الحرمين وجماعة من المتأخرين ووجه هذا القول أن  
المطلوب صرف اللفظ عن مقام الاهمال الذي يوجب الحيرة بسبب ترك اللفظ  
لامفهوم له والخطاب بمنزلة الخلق بعيد

الفريق الثاني : من الخلف يحمل المتشابه في الصفات بصرفها عن الظاهر  
المستحيل على إثبات صفات لائقة به جل وعلا عقلا وشرعا باعتبار ما في نفس  
الامر وإن لم نذكر نحن نعرف حقائق تلك الصفات ولهذا تسمى صفات سمعية  
أي دل عايتها السمع لا العقل وهي صفات زائدة على الصفات المدلومة فيحمل  
الاستواء من قوله تعالى « على العرش استوى » على إثبات صفة لمولانا جل وعلا  
زائدة على الصفات التي نعلمها تسمى صفة الاستواء والله أعلم بحقيقتها ومثل  
ذلك يقال في الوجه واليد في قوله تعالى « ويبقى وجه ربك » وفي قوله « لما  
خلقت بيدي » وهو مذهب الامام أبي الحسن الأشعري وأنت ترى أنه وسط  
بين المذهبين الاولين فلا هو بالتفويض المحض ولا هو بالتأويل المحض بل فيه  
تأويل من جهة حمل اللفظ على صفة لائقة به تعالى فيكون المراد من اللفظ  
معلوماً من وجه ولا يكون خطابا بما لا يعرف وفيه تفويض من جهة حقيقة  
الصفة فليس تعيينا للمعنى بما لم يرد به فادع لهذا كلف غير بعيد عن مذهب  
السلف بل هو قريب منه



هذه مذاهب العلماء في متشابه الصفات ولنذكر بعض هذه المتشابهات

## متشابه الصفات

وقد أفرد لها ابن اللباب كتابا سماه «رد الآيات المتشابهات إلى الآيات المحكمات» وقد غلصها السيوطي في الانتقان ولنذكر خلاصة مقدمة ابن اللبان لنفعها

قال «ليس في الوجود فاعل إلا الله وأفعال العباد منسوبة الوجود إليه تعالى بلا شريك ولا معين فهي في الحقيقة فعله وله بها عاينهم الحجة ولا يستل عما يفعل وهم يستلون

ومن المعلوم أن أفعال العباد لا بد فيها من توسط الجوارح مع أنها منسوبة إليه تعالى وبذلك يعلم أن صفاته تعالى في تجلياتها مظهرين مظهر عبادي منسوب لعباده وهو الصور والجوارح الجسمانية ومظهر حقيقي منسوب إليه وقد أجرى عليه أسماء المظاهر العبادية المنسوبة لعباده على سبيل التقريب لأفهامهم والتأنيس لقلوبهم ولقد نبه في كتابه على التسمين وأنه منزه عن الجوارح في الحالين فنبه على الأول بقوله «قاتلهم يمدبهم الله بأيديكم» فهذا يفهم أن كل ما يظهر على أيدي العباد فهو منسوب إليه تعالى ونبه على الثاني بقوله فيما أخبر عنه نبيه ﷺ في صحيح مسلم «ولا يزال عبدى يتقرب إلى بالنواقل حتى أحبه فإذا أحببته كنت سمعه الذى يسمع به وبصره الذى يبصر به الخ الحديث وقد حقق الله ذلك لنبيه بقوله «إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله» وبقوله «وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى» وبهذا يفهم ما جاء من الجوارح منسوباً إليه تعالى فلا يفهم من نسبتها إليه تشبيها ولا تحسبا ولكن الغرض من ذلك التقريب للأفهام والتأنيس للقلوب والواجب سلوكه إنما هو رد المتشابهة إلى المحكم على

القواعد اللغوية وعلى مواضع العرب وعلى ما كان يفهمه الصحابة والتابعون من الكتاب والسنة ولنذكر بعضها مفصلاً.

فمن ذلك « الرحمن على العرش استوى » « كل شيء هالك إلا وجهه » « ويبقى وجه ربك » « ولتصنع على عيني » « يد ففروق أيديهم » « والسموات مطويات بيمينه » « على ما فرمات في جنب الله » « وهو القاهر فوق عباده » « يخافون ربهم من فوقهم » « وجاء ربك » « ويأتى ربك » « وعنده مفاتيح الغيب » « وهو معكم أينما كنتم »

فهذه كلها تجري فيها المذاهب المتقدمة أما التفويض المطلق مع التنزيه عن الظاهر المستحيل والایمان بالغيب وأما الحل على صفات لا تفتق به تعالى وأما الحل على أقرب مجاز لا تفتق به تعالى فيحصل الاستواء على العلو المعنوى بالتدبير والقهر من غير كلفة ولا معاناة ولا غلبة؛ والوجه على الذات؛ والعين على الآية المبهمة؛ واليد على القدرة؛ واليمين على الفضل والعدل؛ والجنب على الطاعة والحق؛ والفرقية على العلو لافى جهة؛ والحجب؛ والانبياى بمعنى مجىء أمره واتيانه؛ والعندية على التمكن؛ والممية على الانحاطة؛ ومن ذلك كل ما دل على المحبة والرمة والرضا والعجب والضحك وغير ذلك من كل ما استحال معناه الحقيقى؛ فالمراد منه لازمه كالأحسان والرضا والجزاء وغير ذلك هذا هو رأى المؤولة وقد علمت أن هذا مقام لا يفيد فيه إلا البين لا الظن

ومن المتشابه أيضاً أوائل السور والختار فيها أنها من الأسماء التي لا يعلمها إلا الله تعالى ومن المتشابه حقائق اليوم الآخر وما فيه من عذاب ونعيم وجنة ونار وفواكه وغير ذلك وعلم الساعة فأنها مما استأثر الله بعلومه فقال تعالى وعنده علم الساعة .

ب. « والحكمة في ذكر المتشابه في القرآن وجوه »

وقد ذكر فيها الفخر الرازي ماملخصه

إعلم أن العلماء ذكروا في فوائد المتشابهات وجوها :-

الأول : أنى كانت المتشابهات موجودة كانت الوصول إلى الحق أصعب وأشق وزيادة المشقة توجب مزيد الثواب قال تعالى « أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين »

الثاني : لو كان كله محكما بالكلية لما كان مطابقاً إلا للمذهب واحد وكان بصريحة مبطلا لجميع المذاهب المخالفة له وذلك منفر لأرباب المذاهب الأخرى عن النظر فيه أما وجود المتشابه والمحكم فيه فيقطع كل ذى مذهب أن يجد فيه ما يؤيد مذهبه فيضطر إلى النظر فيه وقد يتأخض المبطل عن باطله إذا أمعن فيه النظر فيصل إلى الحق

الثالث : باشتغال القرآن دلى المحكم والمتشابه يضطر الناظر فيه إلى الاستعانة بالأدلة العقلية فيتأخض من غلظة التقايد وفي ذلك تنويه شأن العقل والتعويل عليه أما لو كان كله محكما لما احتاج إلى الدلائل العقلية وظل العقل مهمل

الرابع : باشتغال القرآن على المحكم والمتشابه يضطر الناظر فيه إلى تحصيل علوم كثيرة مثل اللغة والنحو وأصول الفقه مما يعينه على النظر والاستدلال فكان وجود المتشابه سببا في تحصيل علوم كثيرة

الخامس : أن القرآن مشتمل على دعوة الخواص والعوام بالكلية وطبائع العوام تدبو في أكثر الأمور عن إدراك الحقائق فمن سمع من العوام في أول الأمر إثبات موجود ليس بحسب ولا بمحتج ولا مشار إليه ظن أن هذا عدم ونفى محض فيقع في التعطيل فكان الأصلح أن يخاطبوا بالفاظ دالة على بعض ما يناسب ما تخيلوه وما توهموه ويكرن ذلك غلظا بما يدل على الحق الصريح فالتقسيم الأول وهو الذي يخاطبون به في أول الأمر من باب



المتشابه فالقسم الثاني وهو الذي يكشف عن الحق الصريح هو الحكم اه  
وأكثر هذه حكم للتقرير اللفهام ولا فلايمان بالغيب أعلى مراتب  
الاييمان وأن هذا البحث يحتاج الى اسهاب ولكن نلتقي بهذا القدر  
والله المستعان

## أسلوب القرآن الكريم

الأسلوب في اللغة دل في تمام وس وشرحه تاج العروس والاسلوب الطريق  
من الخيل والطريق يأخذ فيه . وكل طريق ممتد فهو اسلوب والاسلوب الوجه  
والمذهب ، يقال هم في اسلوب سوء ؛ وبجمع على أساليب ؛ وقد سلك أسلوبه  
طريقته ، وكلامه على أساليب حسنة ؛ والاسلوب بالضم القن ؛ يقال أخذ فلان  
في أساليب من القول أى أفانين منه اه

وعلى هذا فالمراد بأسلوب القرآن طريقته أو طريقته في افادة المعاني بالالفاظ  
أو فنه الى احتش به من أنواع الكلام

وأسلوب القرآن الكريم يخالف في جملة وتفصيله الاساليب العرب في  
كلامهم وليس نوعاً منها مع كونه منتظماً من كلماتهم التي بها ينطقون وكلماته  
مؤلفة من حروف التهجى التي لا تخرج عنها الالفاظ وبيان ذلك أن الكلام  
إما منظوم أو منثور والثاني إما مشجع أو مرسل وما ليس بسجع إما رسائل  
أو خطب وبدهى أن القرآن ليس من الرسائل والخطب وكذلك ليس من السجع  
ولا الشعر في شيء

بل أسلوب القرآن الكريم يخالف لما كانت العرب تنهيه في نثرها  
ونظمها وإذا تأملت أسلوب القرآن تجدته مختلفاً لأساليب كلام العرب من  
الوجه الاتية :

(١) حسن تأليفه والتثام كلماته

(٢) التثام جملة ووجوه مناسباته

(٣) وجوه إنجازه وأفادته للمعاني الكثيرة بالعبارة الوجيزة

(٤) حسن مقاطعه وجمال مواضعه

(٥) جدله ومناظراته

(٦) تشبيهاته وأمثاله

(٧) قصصه وعظاته

(٨) افادة ألفاظه للمعاني ووجوه دلالاته

(٩) كيفية النطق به وطرق أدائه

(١٠) رسمه ونهج كتابته فأنت ترى أسلوبه في هذه الوجوه مخالفاً

لأساليب أنواع كلام العرب وأوامره ونواحيه جاءت على أساليب مختلفة مما

لم يجتمع في كلام واحد من العرب فقد جاء فيه طلب الفعل على أساليب

متنوعة فمن ذلك

(١) صريح الأمر نحو قوله تعالى ( ان الله يأمر بالعدل والاحسان )

(٢) الاخبار بأن الفعل مكتوب على الخاطئين منسب قوله ( كتب

عليكم الصيام )

(٣) الاخبار بأن الفعل على الناس طامناً أو على طائفة خاصة مثل « والله على

الناس حجة البيت » ومثل « وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف »

(٤) الاخبار عن المكلف بالفعل المطلوب منه نحو « والمطلقات يتربصن

بأنفسهن ثلاثة قروء » ومثل « والوالدات يرضعن أولادهن »

(٥) طلب الفعل بالصيغة الطلبية نحو « حافظوا على الصلوات » ومثل

« ثم ليقضوا تفهمهم وليوفوا نذورهم »

« ٦ » طلب الفعل بصيغة القرض نحو ( قد علمنا ما فرضنا عليهم )

« ٧ » قرن الفعل بلفظ الخير نحو ( يدأونك عن اليتامى قل إصلاح لهم خير )

« ٨ » ذكر الفعل مقروناً بالشرط مثل ( فإن أحصرتم فما استتبر من الهدى )

« ٩ » ذكر الفعل مقروناً بالوعد مثل ( من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه له )

« ١٠ » وصف الفعل بأنه بر مثل ( ولكن البر من اتقى )  
وأساليبه في الكف عن الفعل مختلفة أيضاً فمن ذلك صريح النهى مثل قوله تعالى .

« ١ » وينهى عن الفحشاء والمنكر .

« ٢ » صريح التحريم مثل ( إنما حرم عليكم القواحش ما ظهر منها وما بطن )

« ٣ » التصريح بعدم الحل مثل ( لا يحل لكم أن تزوا النساء كرها )

« ٤ » صيغة النهى مثل ( ولا تقربوا مال اليتيم )

« ٥ » نفى البر عن الفعل مثل ( ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق )

والمغرب )

« ٦ » ذكر الفعل مقروناً بالأثم مثل ( فمن بدله بعد ما سمعه فإنما إثمه على

الذين يبدلونه )

« ٧ » ذكر الفعل مقروناً بالوعيد مثل ( والذين يكتزون الذهب والنفضة

ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم )

« ٨ » وصف الفعل بأنه شر مثل ( ولا تحسبن الذين يبيعون بما آتاهم الله

من فضله هو خيراً لهم بل هو شر لهم )



وأساليبه في التخيير بين الفعل والترك أيضاً مختلفة .

- ١) التصريح بلفظ الحل مثل « أحلت لكم بهيمة الأنعام »
- ٢) نفي الائم عن الفعل مثل « فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه »
- ٣) نفي الجناح مثل « ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا إذا ما اتقوا وآمنوا والآية »

والمتتبع لأساليب القرآن في جميع مخاطباته يجدها متنوعة في أعلى درجات البلاغة ولأسلوبه من القوة ما يملأ القلوب روعة والامتع هيبة فلا يمل فارثه ولا يخلق بتريده فيه ما يشبه السجع وليس بسجع وهو مع ذلك غير ملتزم وإنما قلنا يشبه السجع وليس بسجع لأن الفاظه تابعة لمعانيه وليس معانيه تابعة لألفاظه بخلاف السجع وفيه الموازنة وليست له بلازمة ألفاظه يقل فيها الغريب وهي مع سهولتها جزلة عذبة منسجمة مع بعضها متشاكلة لا ينبو لفظ عن أخيه مع سمو المعاني ونبالة الاغراض ومن ثم كان السر في بلاغته وإعجازه ومما امتاز به أسلوب القرآن أنه كان محاذياً للدعوة والتشريع الاسلامي فهو في مخاطبة كفار قريش قوى المقاطع قصير الآيات مع التهديد والوعيد وهو في تشريع الاحكام يفيض رحمة وجاء وهو في كلا الحالين لا يبارى ومن هنا خضعت له رقاب الجبابرة وخرست أمامه السنة البلغاء ولو شئنا أن نتكلم في أسلوب القرآن من جميع جهاته لاحتاج ذلك إلى مؤلف طويل ولنسكتف بتلك الاشارة والله أعلم

### اعجاز القرآن

الاعجاز في الأصل إثبات العجز وإثبات العجز مستلزم لإظهاره والمراد به هنا إظهار صدق النبي صلى الله عليه وسلم في دعوى الرسالة بإظهار عجز

العرب عن معارضته ومن ذلك سميت المعجزة معجزة لأن البشر يعجزون عن الاتيان بمثلها فيظهر بذلك صدق من تظهر على يديه في دعواه الرسالة وقد اختار الله القرآن الكريم ليكون هو المعجزة الباقية والآية الدائمة الدالة على صدق سيدنا محمد ﷺ

وقد كانت معجزات نبي إسرائيل حمية لبلادتهم وفلة بصيرتهم أما هذه الآية فقد جعل الله أعظم معجزات نبيه عقلياً لوجيئين:-  
(أولها) الإشارة إلى كمال افهام الأمة وقوة اذهانها .

( وثانيها ) الإشارة إلى بقاء شريعته بدوام معجزته ما بقيت العقول والافهام وتلك المعجزة العظمى هي القرآن وقد أخبر الله عنه بأنه هو الآية السكافية بقوله « أولم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم » وقال ﷺ :  
« ما من نبي من الأنبياء إلا أعطى ما مثله آمن عليه البشر وإنما كان الذي أوتيته وحياً أوحاه الله إلى فأرجو أن أكون أكثرهم نبياً » قيل معناه أن المعجزات الماضية كانت تشاهد بالابصار ومعجزة القرآن تشاهد بالعبارة فلا يرعب إلا وهي مشاهدة ولتذكر دليل إعجازه فنقول:

القرآن الكريم تحدى به النبي ﷺ العرب وقد عجزوا عن معارضته مع كونهم في نهاية الفصاحة والبلاغة وكمال الطلاقة والطلاقة وكل ما كان كذلك فهو معجز ، فالقرآن الكريم معجز

الصغرى من هذا الدليل تضمنت دعويين

(أولاهما) أنه ﷺ قد تحدى العرب بالقرآن ، وبياتها بالنقل المتواتر في

القرآن وذلك في أكثر من آية على ثلاث مراتب

١ « بالقرآن كله بقوله تعالى « قل لئن اجتمعت الأنس والجن على أمر بما

يمثل هذا القرآن لا يأتيون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً »

٢ « بعشر سرور منه : بقوله تعالى « قل فأتوا بعشر سور مثله مفتريات »  
جواباً لقوله « أم يقولون افتراه »

٣ « بسورة واحدة بقوله تعالى « فأتوا بسورة من مثله وادعوا شهداءكم  
من دون الله » وهذه المرتبة هي النهاية في بلوغ التحدى  
(والدعوة الثانية) هي أنهم عجزوا عن معارضته وبيانها :-

إن العرب لم يتمكنوا من معارضة القرآن مع توفر دواعيهم اليها وعدم المانع  
لهم منها وكل من هذا شأنه فقد عجز عن معارضة القرآن فالعرب قد عجزوا  
عن معارضة القرآن ، أما أنهم لم يتمكنوا من المعارضة ، فلا أنهم لو عارضوا  
لاشتهر أمرها كاشتهار القرآن بل أشد لأنها مبذلة لأمره لسكنها لم تنقل فضلاً  
عن أن تشتهر ؛ وأما أن الدواعي اليها متوفرة فلا أنه يتوقف عليها حفظ  
ديانتهم ودمائهم وأموالهم مع كونهم ذوى حمية وقوة وبأس ، وأما أنه لا مانع  
منها فلا أنهم كانوا أكثر عدداً وقوة مما كان عند الرسول ﷺ خصوصاً في  
باديء الأمر فقد ثبتت صغرى الدليل

وأما كراه فواضحة لأنه لا معنى للعجز عن الشيء إلا عدم التمكن منه  
مع توفر الدواعي اليه وعدم المانع كما نعلم عجزنا عن خلق الصور والصفات  
ولذا عدلوا عن المعارضة إلى تعريض أنفسهم للقتل وأموالهم للسلب ونسائهم  
وذريعتهم للسبي . وريحهم للذهاب . ودينهم للضياع . وحميتهم للذل والانكسار  
والإفالمعارضة عليهم أسهل من ذلك كله فبما عدلوا عنها إلا لأنهم أحسوا  
بمعجزهم عنها ؛ فثبت بذلك كبر القرآن معجزاً

وقد أورد بعض المارقين على هذا الدليل شبهة نوردتها بالتفصيل ثم نقمها  
بالاجابة ليتم بذلك لدليل وهذه هي الشبه والاجابات عنها  
١ « منعوا تواتر آيات التحدى مستعدين إلى ما نقل عن ابن مسعود رضي



الله عنه من أنه أثبت في المصحف القنوت وهو اللهم اهدني فيمن هديت الخ  
وقوله لو كان لابن آدم واديان لا ابتغى لهما نالاً

(ويجاب عن ذلك) بأن ما نقل عنهما رواية آحاد لا تعارض القطعي ومع  
ذلك فالذي نقل عن ابن مسعود عدم الاثبات في المصحف لانفي القرآنية ؛  
والذي ثبت عن أبي الاثبات في المصحف لا القول بأنهما من القرآن

٢٢ منمو دلالات آيات التحدي على التحدي لأنها لو كانت للتحدي لسئل  
الينا أنه استدلل على مخالفته بالقرآن وأن أحداً ممن آمن به آمن به لدليل  
القرآن لكن ذلك كله لم ينقل

(ويجاب عن ذلك) بأنه علم بالضرورة أنه <sup>بالتأليف</sup> كان يغشى مجالسهم وينلو  
عليهم القرآن ويقرع أسماعهم وأن كثيراً منهم آمن لسماعه القرآن ولا معنى  
لذلك كله إلا التحدي به وأنه دليل له على مدعاه

٢٣ بعد تسليم وقوع التحدي منعوا وصول خبره الى جميع العالم قالوا إنما  
وصل الى البعض وذلك غير كاف في التحدي وفي صحة دعوى النبوة  
(ويجاب عن ذلك)

أولاً : بأن عجز العرب يستلزم عجز غيرهم من باب أولى لانهم أقدر على  
معارضته لاختصاصهم في فزون الكلام وأصاليه بما لم يختص به غيرهم  
ثانياً : بأن التحدي وإن لم يبلغ السكل في زمانه صلى الله عليه وسلم فلا  
شك أنه قد وصل الآن ولم يمرض فدل ذلك على أن التحدي به واقع دائم  
مستمر الى يوم القيامة

٢٤ بعد تسليم تواتر التحدي الى جميع العالم منمو توفر الدواعي مستتدين  
بأنه يجوز أن يكون عدوهم عن المعارضة لعلمهم أنها لا تبلغ في جسم المادة  
وقطع الشعب ما يبلغه الحرب ؛ ولجواز أن يكون إشارته للحرب لأنهم لو  
م ١٠ ح قرآن سي

لجأوا للمعارضة لما انقطع بينهم وبينه والجواز أن يكون عدو لهم عن المعارضة لعدم معرفتهم حقيقة المماثلة التي وقع بها التحدى أهى البلاغة أم الفصاحة أم مخالفة الأسلوب الخ

«ويجيب عن ذلك» بأن انكار توفر الدواعى مكابرة بعد بيانه بما سبق ودعوى أن عدوهم لجواز علمهم بأنها لا تحسم المادة للحرب غير مأمونة العاقبة فيجوز معها ما يجوز مع المعارضة ، وأنى لهم علم ذلك ؟ وأما جواز عدم انقطاع الخلاف بالمعارضة فذلك لو كان المعارضون ليسوا فرسان البيان وذوى اللسان وليس كذلك ، وأما جواز عدم معرفتهم بحقيقة المماثلة فلو كانت كذلك لاستفهموا واستوضحوا لكتهم لم يفعلوا فدل ذلك على علمهم بحقيقة المماثلة ٥ « بعد تسليم توفير الدواعى منعدا عدم المانع » مجوزين تكون الحرب منعتهم عن ذلك

«ويجيب عن ذلك» بأنه لو كان عندهم مانع لذكروه وبأن الحرب لم تكن دائمة وبأنه ظل بينهم ثلاث عشرة سنة قبل الحرب يتحداهم ولم يظهر عندهم مانع ولم يجرأوا على المعارضة فدل ذلك على عدم المانع

٦ « بعد تسليم توفر الدواعى وعدم المانع » منعوا عدم وقوعها »

والجواب عن ذلك بأنها لو وقعت لنقلت اليها لكتها لم تنقل فدل ذلك على أنها لم تقع وبذلك ثبت كون القرآن معجزة بهذا الدليل وبطل ما يرد عليه من الشبه

## الكلام فى وجه اعجاز القرآن

قد ثبت بما تقدم أن القرآن الكريم معجز ، والمطلوب الآن بيان وجه اعجازه ، وللعلماء فى ذلك مقالات مختلفة ، نذكرها ونبين وجه كل ما يرد

عليه من الشبه وما يدفع تلك الشبه ؛ ثم نذكر المختار في ذلك فنقول  
القائلون بأعجاز القرآن قد اختلف نظرهم ، فمنهم من نظر الى كونه فعلا  
معتادا أعجز البشر عن الايمان بمثله ؛ وهم القائلون بالصرفة ، ومنهم من نظر  
الى كونه فعلا غير معتاد ؛ وهؤلاء منهم من نظر الى مجرد ألفاظه بقطع النظر  
عن المعاني أو ما اشتمل عليه ؛ والقريب الاول من هؤلاء ؛ منهم من يقول  
الاعجاز بأسلوبه ونظمه ، ومنهم من يقول الاعجاز بفصاحة كلماته ، والقريب  
الثاني منهم من يقول الاعجاز ببلوغه الغاية في البلاغة وفنونها ؛ ومنهم من  
يقول بمجموع الاسلوب وبلوغ الغاية في البلاغة ، ومنهم من يقول بامتثاله على  
الاخبار بالمغيبات ، ومنهم من يقول بسلامته من التناقض والاختلاف ،  
ومنهم من يقول بما اشتمل عليه من العلوم والحقائق والدقائق أو الاسرار  
المودعة تحت ألفاظه فانحصرت الاقوال في

١ « الصرفة

٢ « الاسلوب والنظم

٣ « فصاحة الكلمات

٤ « بلوغ الغاية في البلاغة وفنونها

٥ « امتثاله على الاخبار بالمغيبات

٦ « سلامته من الاختلاف والتناقض

٧ « ما اشتمل عليه من الحقائق والدقائق والعلوم التي يستغل العقل

بادراكها أو بالامرار المودعة تحت ألفاظه .

والقائلون بالصرفة قالوا : ان القرآن الكريم كانت العرب تقدر على معارضته

ولكن الله صرحهم عن ذلك ، كل ما كان كذلك لجهة اعجازه الصرفة عن

معارضته ، فالقرآن الكريم جهة اعجازه الصرفة هذا رأى الاستاذ ابن ابي عمير



من أهل السنة . والنظام من المعتزلة والمرضى من الشيعة . مع اختلافهم في المراد بالصرف كما سنبين

وقد استدلوا على صغرى هذا الدليل بأنه : قد نقل عن العرب مقالات بليغة وكلمات فصيحة مستحسنة ، وكل من كان هذا شأنه فهو قادر على معارضة القرآن ، وأما أن الله صرفهم فلا أنهم لو فعلوا لنقل إلينا لكتبه لم ينقل فدل على عدم حصول ذلك منهم والصرفة يمكن تفسيرها بما يأتي :

- (١) أن الله صلب دواعيهم إلى المعارضة مع توفر أسباب الدواعي في حقهم من التقرير بالعجز والتكليف بالانقياد والخضوع ومخالفة الأهواء
- (٢) أن يريدوا بالصرفة أن الله تعالى سلبهم العلوم التي يتوقف عليها معارضة القرآن ، وذلك بعد أن كانت تلك العلوم حاصلة لهم على جهة الاستمرار ثم أزالها الله عنهم ومحأها من أفئدتهم ، أو أن تلك العلوم كانت حاصلة لهم غير أن الله تعالى صرف دواعيهم في تجديددها حتى لا تحصل المعارضة
- (٣) أن يراد بالصرفة أن الله تعالى منعهم بالالغاء والقسر عن المعارضة مع كونهم قادرين فلذا لم تحصل — وبجواب —

(أولاً) لأنهم أن كل من نقل عنه مقالات بليغة الخ يقدر على معارضة القرآن الذي بلغ الغاية في البلاغة .

(ثانياً) القول بالصرفة مردود بما يأتي :

- (١) أنهم لو صرفوا عن المعارضة مع تمكنهم منها لعلو ذلك من أنفسهم بالضرورة ، وابتزوا بين أوقات المنع وأوقات التخلية ، ولو علموا التذاكروا متعجبين من حالهم ، ولو تذاكروا لانتشر عنهم ذلك لكن ذلك لم يحصل ، ولا يقال أنهم أخفوا ذلك حتى لا تقوم الحجة عليهم ، لانا نقول : ان من

تعذر عليه بعض ما كان معذوراً له لا يمكنه إخفاء تعجبه من ذلك

(٢) لو كان الوجه في الإعجاز هو الصرفة لما استعظموا بلاغة القرآن  
لكنهم قد استعظموها كما نقل عن الوليد بن المغيرة وغيره

(٣) لو كان وجه الإعجاز هو الصرفة على معنى سلب علومهم لكان العرب  
بعد نزول القرآن أقل فصاحة وبلاغة منهم قبل نزوله لكن حالهم بعد النزول  
لم يقل عن حالهم قبل في الفصاحة والبلاغة

(٤) لو سلبوا القدرة لم تبق فائدة لتحدى الأنس والجن مجتمعين لأنهم  
حينئذ بمنزلة المراتى ، ولما كان المعجز هو الله تعالى ، ولما كان القرآن معجزاً  
وهذا يخالف الإجماع على إضافة الإعجاز للقرآن ، ولما كان الإعجاز  
بالقرآن باقياً لزواله بزوال زمان التحدى ، ولما كان للقرآن فضيلة على غيره  
من أنواع الكلام ، والواجب كلها باطلة ؛ فليس وجه الإعجاز هو الصرفة  
وإذ قد بطل أن وجه الإعجاز هو الصرفة عن معارضته ، فقد ذكر العلماء

للإعجاز وجوها كثيرة تقدم ذكرها وقد عدّها أقرطبي عشرة وهي :

(١) نظمه البديع المخالف لكل نظم معهود في كلام العرب

(٢) أسلوبه العجيب المخالف لجميع الأساليب

(٣) جزالته التي لا يمكن من مخلوق بحال

(٤) التصرف في الألفاظ العربية على وجه لا يستقل به عربي

(٥) الوفاء بالوعد المدرك بالحس والعيان كوعد المؤمنين بالنصر وغير ذلك

(٦) الأخبار عن المغيبات المستقبلية التي لا يطلع عليها إلا بالوحي

(٧) ما تضمنه القرآن من العلوم المختلفة التي بها قوام الأنام

(٨) اشتغاله على الحكم البالغة

(٩) عدم الاختلاف والتناقض بين معانيه

١٥) الاخبار عن الأمور التي تقدمت من أول الدنيا إلى وقت نزوله بمسلم  
تجر العادة بصدوره ممن لم يقرأ الكتاب ولم يتعلم ولم يسافر إلى حيث يختلط  
بأهل الكتاب

هذه هي الوجوه التي ذكرت للاعجاز . وهي لا تخرج عما تقدم وقد قيل  
إن الثلاثة الأول التي هي النظم . والأسلوب . والجزالة . لازمة لكل سورة  
بل هي لازمة لكل آية وبمجموع هذه الثلاثة يتميز مسموع كل آية وكل  
سورة عن سائر كلام البشر ؛ وبها وقع التحدى والتعجيز ، ومع ذلك فكل  
سورة تنفرد بها الثلاثة من غير أن ينضاف إليها شيء آخر من بقية الوجوه  
العشرة ، وهذا القول له وجه من الحق لأن بقية الأوجه ليست لازمة لكل  
سورة وكل آية ، والمطلوب إثبات الاعجاز لكل سورة ولو قصيرة أو ما يماثلها  
من الآيات ، ولهذا حقق العلماء أن وجه الاعجاز إنما هو بلاغته وفصاحته  
القائمه وهذا راجع إلى الأوجه الثلاثة فلذلك كورة ، وهذا الوجه هو الذي عليه  
العلماء والخطاق ؛ لأن تعجب العرب إنما كان من فصاحته وانسجامه لما فيه  
من حسن التأليف وانتظام الكلمات وفصاحتها ووجوه البلاغة الخارقة لمادة العرب  
الذين هم فرسان الكلام ؛ بهذا أعجز البلغاء فبهجان من أحاط بكل شيء علماً

## القدر المعجز من القرآن

قد اختلف فيه على ثلاثة أقوال :

الأول : وهو مذهب المعتزلة ؛ أن الاعجاز متعلق بجميعه لا ببعضه ؛  
ويرد هذا المذهب بأن آيات التحدى تخالفه وهي قوله « فأتوا بعشر سور »  
« فأتوا بسورة من مثله » « فأتوا بحديث مثله »

الثاني : أن القدر المعجز منه القليل منه والكثير لا ينقيسد بسورة لقوله



تعالى فأتوا بحديث مثله ؛ والحديث يصدق على القليل والكثير ، ورد هذا بأنه لا دلالة فيه لأن الحديث التام لا يتأتى إلا بأقصر سورة أو مثلها الثالث وهو المشهور : إن الإعجاز يتعلق بسورة تامة ولو قصيرة أو قدرها من الكلام بحيث يتبين فيه تفاضل قوة البلاغة وضعفها ، فإن كانت آية واحدة بقدر حروف سورة وإن كانت سورة الكوثر فذلك القدر معجز . وقيل بل يشترط تعدد الآيات ، هذا وقد نكلم العلماء في إعجاز القرآن كثيراً ، وأشهر من ألف فيه وأجاد أبو بكر الباقلاني في كتابه إعجاز القرآن ، وفيه ما يروى ويشقى والله أعلم

### قصص القرآن الكريم

القصص بفتح الذاف في اللغة مصدر قص الأثر تتبعه ، وقص الخبر اعلمه ومن الأول قوله تعالى « فارتدا على أثارهما قصصاً » أي رجعا بن الطريق الذي سلكاه يقصان الأثر أي يتتبعانه ؛ ومن الثاني قوله تعالى « نحن نقص عليك أحسن القصص » أي نبين لك أحسن البيان ، ( والقصص ) هو من يأتي بالقصة بكسر القاف . وهي الأمر ؛ والتي تكتب وجمعها قصص - بكسر القاف أيضاً - كعنب ، وعلى ذلك : فقصص القرآن أخباره عن أحوال الأمم الماضية ، والأنبياء السابقة ، والحوادث الواقعة ، وقصة قوم كذا معناه أمرهم وشأهم وحالهم التي كانوا عليها ؛ والقصص في القرآن يحكي أموراً ماضية واقعة ، ومضامينها صادقة ، وجميع الأسماء التي ترد في قصصه معبرة عن ذوات سواء كانت أشخاصاً أو أمكنة أو غيرها دالة على سمياتها حقيقة ، كيف وجميع ذلك إنما هو حكاية من رب العالمين الذي أحاط بكل شيء علماً ، والذي قلناه وبالطريق أنزلناه وبالطريق نزل »

## اشتمال القرآن على قصص الاولين

وقد أخبر القرآن الكريم عن كثير من أخبار الأمم الماضية ؛ والمثل السابقة . والبلاد البعيدة مما لا يطلع عليه إلا من تتبع التواريخ وساح في أفطار الأرض . وقد عمر عمرأ طويلا . كيف ومنها أمم بائدة اندرست انارها وشرائع قديمة نسخت أحكامها . وقد كان بعض علماء أهل الكتاب ممن قطع عمره في تعلم ذلك . يعلم بعض هذه الأخبار . فيسئل النبي ﷺ عن بعض ذلك ؛ فينزل القرآن الكريم مجيباً عن هذه الأسئلة . فأذن علماء أهل الكتاب بتصديقه فيما أخبر به . ولم يحك عن واحد منهم أنه أنكر شيئاً مما جاء : أو كذبه مع شدة عداوتهم له . وحرصهم على تكذيبه . وطول احتجاج النبي ﷺ به عليهم . وأخباره عن أنبيائهم ومستودعات سيرهم . وإعلامه لهم بمضمونات كتبهم ومكنونات ثرائهم وعن كثير مما سألوا عنه بقصد التعتث والاختام . فكان القرآن يأتي بذلك كله على وجهه فلا يقدرّون على الإنكار . بل أكثرهم اعترف بصدقه . وبأدر إلى تصديقه . والاذعان لما جاء به . لداعد بعضهم هذا وجهاً من أوجه إعجازه . وهراشته له على تلك الأخبار مع كون النبي ﷺ لم يمارس تعلماً ولا كتابة . ولم يفساد أهل ووطنه مدة تدفع للتعليم في مجرى العادة

### فوائد ذكر القصص في القرآن

قد أشار القرآن إلى فائدة ذلك في قوله تعالى في سورة هود « وكلا نقص عليك من أنباء الرسل ما نثبت به فؤادك وجاءك في هذه الحق وموعظة وذكرى للمؤمنين »

وفي قوله تعالى في سورة يوسف « نحن نقص عليك أحسن القصص بما أوحينا إليك هذا وإن كنت من قبله لمن الغافلين »  
وفيها أيضاً قوله تعالى « لقد كان في قصصهم عبرة لأول الألباب ما كان حديثاً يفترى ولكن تصديق الذي بين يديه وتفصيل كل شيء وهدى ورحمة لقوم يؤمنون » وغير ذلك من الآيات

وانذكر خلاصة هذه الفوائد فتنقول ( الفوائد ) هي مايتأتى :

( ١ ) بيان أن دعوة الرسل جميعاً واحدة . وأن الدين الذي جاء به الجسيم واحد . فلا عذر لمن يتخلف عن الاجابة . يشير إلى ذلك

قوله تعالى ( وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحي إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون ) وقوله تعالى ( قل إنما يوحى إلي أنما ألهمكم إليه واحد فهل أنتم مسلمون ) وقوله تعالى ( أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده ) بعد قوله ( وتلك حجتنا آتيناها إبراهيم على قومه ) الخ الآيات التي تضمنت ذكر كثير من الأنبياء . وأنه آتاهم الكتاب والحكمة والنبوة . فقد دلت هذه الآيات وغيرها على أن ما أوحى به إلى الأنبياء من توحيد الله وتنزيهه هو ما أوحى به إلى النبي ﷺ . وأنه قد أمر أن يقتدى بهدى الأنبياء السابقين . فيكون النبي صلى الله عليه وسلم مبعوثاً بتجديد دين الله الذي هو الاسلام بعد أن طرأ عليه التغير والتبديل والتحريف والزيادة . وبعد أن ملأ الظلم وعم الزمر والفساد ولم يكن مبعوثاً بدين جديد وإنما الجديد هو بعض الأحكام العملية التي تناسب تطور الزمان وتقدم العقل البشري

وقد جاءت قصص القرآن حاكية لدعوة الأنبياء لأنهم ولما أجيئوا به وما احتملوه في سبيل الدعوة وكيف كانت عاقبة صبرهم ، وكيف كلت ما كل من مادام ولم يستجب لدعوتهم



(٢) تثبت النبي ﷺ؛ وتثبت من آمن به . إذ اذعلموا أن مآل الثبات في سبيل الدعوة وجهاد الاعداء هو الفوز والعزة للنبي والمؤمنين . وأن مآل من يعاديه هو الخزلان والدل والويل بما جرت به سنة الله مع أنبيائه . وفي ذلك تأديب الأمة وتهذيبها . فقد ذكر الانبياء وثوابهم والاعداء وعقابهم ثم ذكر في غير موضع تحذيرهم من صنيع الاعداء وحشهم على صنيع الاولياء . (٣) إحياء ذكر الانبياء والاولياء الماضين وتخليد آثارهم مابقي القرآن محفوظاً إلى قيام الساعة . وفي ذلك رغب الخليل ابراهيم عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام حيث قال « واجعل لي لسان صدق في الآخرين »

(٤) أعلام النبي ﷺ وأمنه بأحوال الانبياء والامم فتكون لهم القدرة التامة على محاجة أهل الكتاب فيما يكذبون به وما يكتمونه من الحق . أنظر إلى قوله تعالى « كل الطعام كان حلالاً لبني إسرائيل - الى قوله - فأتوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صادقين ، والى غير ذلك من الآيات

(٥) أن يكون ذلك من أعظم الايات الدالة على صدق النبي ﷺ لانه يخبر بما تناولت عليه القرون وتقاومت عليه العمود من غير أن يتصل بمعلم من المخلوقين ومن غير أن يقرأ في كتب ولم يعرف القراءة ولا الكتابة . فكان ذلك من أكبر الادلة على أنه بتعاليم الله الخالق لكل شيء

(٦) دفع تعنت أهل الكتاب في أسئلتهم التي كانوا يريدون بها تعجيز النبي صلى الله عليه وسلم . فكان ذكر بعض القصص يرد تعنتهم ويدفع لجأهم . وربما جر كثرأ منهم الى الدخول في الاسلام لما بهرهم من أدلة صدقه

(٧) تصديق الانبياء السابقين فيما قاموا به من دعوة أممهم وجهادهم ولذا كانت هذه الامة شهداء على الناس بما قصه الله من أحوال الماضين في القرآن الكريم قال تعالى « وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس

ويكون الرسول عليكم شهيداً»

(٨) تربية الأمة المحمدية بذكر جميع الاخلاق الفاضلة وأصولها التي أطبقت الشرائع جميعها على وجوب التحلي بها وبيان أصول الاخلاق السيئة التي نفرت منها جميع الشرائع ، وبيان ما يجب من الآداب نحو الانبياء ليجتمع في هذه الأمة ما تفرق في غيرها من مكارم الاخلاق ومحاسن الاداب . ولذا كان النبي صلى الله عليه وسلم متمماً لمكارم الاخلاق

(٩) التأسى بأولى العزم من الرسل فيه لاقوه في سبيل الدعوة إلى الله من الأذى . هما كان نوعه وهم مع ذلك ثابتون على مبدئهم التقويم ودينهم الحق لم يعتزم ومن ولا ضعف ولم تفتقر لهم همة ولم يخالفهم شك إلى أن قضى الله أمره وانجز لهم وعده

(١٠) تجدد الأمل في نفوس المؤمنين بنصر الله لهم واهلاك عدوهم كلما نجحت عوامل البأس عندهم لقوله تعالى «حتى إذا استيأس الرسل وظنوا أنهم قد كذبوا جاءهم نصرنا فنجى من نشاء ولا يرد بأسنا عن القوم المجرمين»

هذا طرف من فوائد ذكر القصص في القرآن ، وقد يكون لبعض القصص فوائد تخص بها أصحاب الذوق السليم وما ذكرنا بمثابة الأصول الجامعة

### فوائد تكرار القصص في القرآن

أن القرآن الكريم قد عني عناية تامة بذكر القصص كمنايته بالتوحيد ، وأحوال البعث ، واليوم الآخر ، فذكرت فيه قصص كثير من الأنبياء أكثر من مرة بأساليب مختلفة في الطول والقصر والحذف والإدراك والتقديم والتأخير وغير ذلك ولهذا التكرار فوائد نذكر أهمها وهي :

(١) شدة عناية الحق سبحانه وتعالى بشأن القصة المكررة إماله لآلهتها



على التوحيد كقصة ابراهيم ومعاداته للأصنام وأهلها ، وإما لدلالاتها على  
نصرة الله تعالى لأتباعه على أعدائه كقصة موسى مع فرعون وإما لغير ذلك كما  
يعلم بالتتبع

(٢) تمكين العبرة والموعظة ؛ إذ بالتكرار يحصل التأكد والتثبيت  
(٣) التصرف في البلاغة على أعلى مرتبة لأن كل قصة كررت حصل في ألفاظها  
زيادة ونقصان ؛ وتقديم وتأخير في مواضع مختلفة وأنت على أسلوب غير أسلوب  
الأخرى ؛ فأفاد ذلك الأمر العجيب في إخراج المعنى الواحد في صور مختلفة  
في النظم مع جذب النفوس إلى صماعها وبذلك تظهر خاصة للقرآن لم تكن في  
غيره من الكلام ؛ وهي أنه بتكرار المعنى الواحد منه بأساليب مختلفة لا يزداد  
عند السامع إلا قبولاً ولا يعتري قارئه ملل ولا سآمة بخلاف غيره إذا كرر معها  
تنوعت أساليبه سئمت الأسماع وملته الأفواه وحقت هجته ، فبجنان من  
أنزل القرآن فوق قدر البشر

(٤) ظهور الحجة على الكفار بإبراز المعنى الواحد في صور متعددة متنوعة  
إلى أعلى طبقات البلاغة ، ومن ثم كان عجزهم ؛ ولم يجدوا إلى المعارضة سبيلاً  
(٥) استيفاء القصة في موضع بعد ذكر بعضها في موضع آخر لمقامات  
افتضت ذلك

هذا وأن القصة الواحدة لم تكرر في سورة واحدة معها بلغ طولها ، وإنما  
تكرر في سور متعددة ، وما ذلك إلا لأن كل سورة بمنزلة كتاب مستقل  
ولذا سميت سورة - من سور المدينة - لأحاطتها بآياتها ومما ينبغي أن يعلم  
أن جميع ما قصه الله في القرآن حكاية عن غير أهل اللسان العربي من القرون  
الخالية إنما هو معرب عن معانيهم وليس بحقيقة ألفاظهم وإنما هو حكاية  
لمضامين قلوبهم ومدرب عن معاني ألفاظهم والله أعلم <sup>(٦)</sup> قد ظهر سبيلنا في

أظهره الله تعالى في القرآن الكريم لتكرار المقامات تناسلاً وتذكيراً

التي في المقام الواحد على وجهين أحدهما من حيث التكرار في السور والآخر من حيث التكرار في الآيات



## أنواع القصص في القرآن

أنواع القصص في القرآن ثلاثة :-

(النوع الاول) يتعلق بالانبياء السابقين وأحوالهم وكيفية دعوتهم لأقوامهم وما أجيبوا به وكيف كانت عاقبة المستجيبين لهم وكيف كانت طائفة المعاندين وذكر آياتهم ومعجزاتهم ، وقد ذكر الله تعالى في القرآن من هذا النوع قصص آدم وإدريس ونوح وهود وصالح ولوط وإبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب وجذيه وبخاصة يوسف وذى الكفل وأيوب وإلياس وإسمعيل ويونس وشعيب وموسى وهارون وداود وسليمان ويحيى وزكريا وعيسى عليهم وعلى نبينا محمد عليه الصلاة والسلام وقد أشرنا إلى الآيات الخاصة بهؤلاء الانبياء عليهم الصلاة والسلام في أثناء الدرس وأن خير من كتب في هذا النوع والانواع الباقية من القصص العلامة الحافظ عماد الدين الشيرازي كثير في كتابه (البداية والنهاية) في التاريخ فإنه رحمه الله تحرى الصدق في الرواية وتقدم المدخول منها وجمع مواقف الانبياء عليهم الصلاة والسلام وشرح القصص بما لا مزيد عليه ؛ لذا نأينا أن نعرض لأنواع القصص في الجمل والتأليف يستدعى سفرأ مطولاً ففصل الله المعونة

(النوع الثانى) المتعلق بأشخاص لم تثبت نبوتهم أو بحوادث كائنة

مثل قصة ابنى آدم اللذين قتل أحدهما الآخر في سورة المائدة وقصة ذى القرنين وبناء السد المذكورة في سورة السجدة وقصة أهل الكهف فيها أيضاً وقصة موسى مع العبد الصالح فيها أيضاً وقصة الرجلين المؤمن والكافر فيها أيضاً ، وقصة أصحاب أيلة الذين اعتسبوا في السبت في سورة الاحراف وفي سورة البقرة وفي سورة النساء وقصة لقمان في سورة لقمان

وقصة أصحاب الأخدود في سورة البروج وقصة سبأ في سورة سبأ وقصة  
الذين خرجوا من ديارهم في سورة البقرة وقصة الذي مر على قرية وهي خاوية  
على عروشها في سورة البقرة أيضاً وقصة جالوت وقتل داود له فيها أيضاً  
وقصة مريم في سورة آل عمران ومريم وغير ذلك من القصص كقصة  
قارون وغيره .

( النوع الثالث ) يتعلق بحوادث وقعت في زمن النبي صلى الله عليه وسلم  
مثل حكاية أحوال المنافقين كما هو مذكور في سورة البقرة وغيرها .  
ومثل غزوة بدر وأحد في آل عمران وغزوة حنين وتبوك في التوبة  
وغزوة الأحزاب في سورة الأحزاب وغزوة الحديبية في سورة الممتحنة  
وغزوة بني النضير وبني قريظة في سورة الحشر وغزوة الفتح في سورة الفتح  
وقصة الإفك في سورة النور وقصة زبد بن حارثة في سورة الأحزاب وغير  
ذلك مما ذكره القرآن الكريم

وأنت تعلم أن كل نوع من هذه الأنواع الثلاثة يستحق أن يؤلف فيه  
أصفار طويلة وقد أفردت بالتأليف وهو مبسوط في كتب التفسير والسيرة  
والمغازي ، وابن كثير خير من ألف في جميع هذه الأنواع فجزاء الله خير  
الجزاء والله أعلم .

## أمثال القرآن

الأمثال جمع مثل بالفتح ، وهو في اللغة الشبيه والنظير والمثل بالسكون  
والمثيل كذلك بهذا المعنى .

ويطلق على الحال أو القصة أو الصفة التي لها شأن وفيها غرابة ومن ذلك  
قوله تعالى « والله المثل الأعلى » أي الوصف الذي له شأن من العظمة والجلالة

وقوله تعالى « مثاهم في التوراة » أى صفاتهم وحالهم المتعجب منها .  
 وقوله تعالى « مثل الجنة التى وعد المتقون » أى قصتها أو صفتها .  
 والمثل فى عرف أهل الأدب « جملة من القول مفتضة من أصلها أو مرسلة  
 بذاتها تنسم بالقبول وتشتهر بلند أول فتنتقل عما وردت فيه إلى كل ما يصح  
 قصده بها من غير تغيير يلحقها فى انظها وعما يوجبها الظاهر إلى أشباهه من  
 المعانى » ولذلك يصح ضرب المثل وإن جهل سببه الذى من أجله قيل .  
 ( أولا ) وبعبارة أخرى « المثل قول سائر فى غرابة ممثل مضر به بمورده »  
 وقيل فى ضابطه أيضاً هو الكلام البليغ الشائع الحسن المحتمل إما على تشبيه  
 بلا شبيه أو استعارة رائعة تمثيلية أو غيرها أو حكمة جامعة أو موعظة نافعة  
 أو كناية بديعة أو نظم من جوامع الكلم الموجز .  
 وهو بهذا الأخير كالأول لا يشترط أن يكون له مورد ، ومنه أمثال القرآن  
 الكريم فإن الله تعالى ابتدأها وليس لها مورد من قبل وأما على المعنى  
 « الثانى » فلا بد له من مورد باعتبار الغالب من أمثلة العرب والحق خلافة  
 إذ جميع الأمثال فى أول ابتدائها لم يكن لها موارد ومع ذلك سميت بمجرد  
 غرابتها أمثالا .

## فوائد الأمثال

( أولا ) إبراز المعقول الصرف فى معرض المحسوس لأن المعانى التى يراى  
 تفهيمها قد تكون معقولة صرفة فينازع الوهم العقل فى ادراكها حتى يحجبها  
 عن العقل ، وبضرب المثل تبرز فى صورة المحسوس فيصير الوهم مساعدا للعقل  
 بعد أن كان منازعا  
 ( ثانياً ) إبراز المتعطيل فى معرض اليقين والغائب فى صورة الشاهد كيف



وهو يرفع الاستار عن الحقائق ويميط اللثام عن الدقائق

(ثالثاً) تبكيت الخصم الالذ وقع لسورة جوحه

(رابعاً) إيجاز اللفظ وإصابة المعنى وحسن التشبيه

(خامساً) أمور التذكرو والوعظ والحث والزجر والاعتبار والتقريب

ولهذه الفوائد قد أكرت العرب من الأمثال فطالما تكلموا بها في السراء والضراء واستدروا بها الممتنع ووصلوا إلى المطالب العظيمة وتفرجوا عن السكرب وهي من أبلغ الحكم لأن الناس لا يجتمعون على ناقص أو مقصر في الجودة ؛ ولهذا قال أبو عبيد : الأمثال حكمة العرب في الجاهلية والإسلام ، وبها كانت تعارض كلامها فتبلغ بها ما حاولت من حاجتها في المنطق بكناية غير تصريح فيجتمع لها بذلك ثلاث خلال إيجاز اللفظ ، وإصابة المعنى ، وحسن التشبيه ، وقد ضربها النبي صلى الله عليه وسلم وتمثل بها هو ومن بعده من السلف

وقد أكثر الله تعالى الأمثال في القرآن الحكيم وفي سائر كتبه حتى قيل أن في الانجيل سورة تسمى سورة الأمثال قال تعالى « ولقد ضربنا للناس في هذا القرآن من كل مثل لعلمهم يتذكرون » وقال تعالى « وتلك الأمثال نضربها للناس وما يعقلها إلا العالمون »

فقد جعل الله ضرب الأمثال من مننه الكبرى ونعمه العظمى وقد جاءت أمثال القرآن مشتملة على بيان تفاوت الأجر وعلى المدح والذم وعلى الثواب والعقاب وعلى تفخيم الأمر أو تخثيره وعلى تحقيق الأمر أو إبطاله ومنها تؤخذ الأحكام وتتم الهداية ومكارم الأخلاق

## الامثال لا تغير

المثل باعتبار مورده لا باعتبار مضره ؛ فلا يغير عن عبارته الأصلية محافظة على جوهره وصيانة لصورته واستبقاء لغزائمه لأن الأمثال غالباً يبتدأ بها على البدئية وفق القطر ، لذا حافظوا عليها وصاتوها من التغيير بل تحكى كما سمعت ولا يطردها فيها القياس وإلا خرجت عن طريقة الأمثال فلو كان مورد المثل لمؤنث وضرب لمذكر بقى على تأنيته ، ولو كان مورده لمفرد وضرب لمؤنث أو جمع بقى على إفراده ، ولو كان ملحوناً فى مورد لا يعرب فى مضره وهكذا قال السيوطى فى المزهرة ما نصه :-

قال المرزوقى من شرط المثل أن لا يغير عما يقيم عليه الا ترى أن قولهم ( أعط القوس باريها ) تسكن ياؤه وإن كان التحريك الأصل لوقوع المثل فى الأصل على ذلك وكذلك ( الصيف ضيعت اللبن ) لما وقع فى الأصل للمؤنث لم يتغير من بعد وأن ضرب للمذكر اهـ

## أمثال القرآن ثلاثة أنواع

(الاول) الامثال المعرحة

(الثانى) الامثال السكامة

(الثالث) التى ارسلت ؛ وهى الجمل التى جرت مجرى المثل فأما النوع الاول وهو ما صرح فيه بلفظ المثل أو ما يدل على التشبيه والتشظير فنه قوله تعالى « مثلهم كمثل الذى استوقد ناراً فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم وتركهم فى ظلمات لا يبصرون » الخ الآيات وفيها مثلاً للمناقضين مثل بالنار ومثل بالمطر

ومنه قوله تعالى « أنزل من السماء ماء فسالأت أودية بقدرها فاحتمل السيل  
فبدأ رابياً » إلى قوله « كذلك يضرب الله الأمثال »  
وفي هذه الآية ثلاثة أمثال

(١) تمثيل الباطل بالزبد في أن كلاً يزول ويضمحل ولا يبقى له أثر ولا  
يلتفع به .

(٢) تمثيل الحق وبقائه والافتقار به بالماء الذي يمكث في الأرض فتخضر  
وتزبوا بركته .

(٣) تمثيل الخلق بالذهب والفضة الذين يذهب خبثهما بالنار بجامع أن كلاً  
يزول عنه الخبث ويبقى نقياً ينفع به .

ومنه قوله تعالى « والبلد الطيب يخرج نباته بأذن ربه » إلى آخر الآية فقد  
مثل الله المؤمنين بالبلد الطيب فهو طيب وعمله طيب ومثل الكافر بالبلد البغيضة  
المالحة فهو خبيث وعمله خبيث

ومنه قوله تعالى « ألم تر كيف ضرب الله مثلاً كلمة طيبة كشجرة طيبة »  
إلى قوله تعالى « ويفعل الله ما يشاء » وفيه تمثيل كلمة الإيمان وما يتبعها من  
من الأعمال بالشجرة الطيبة وما تفتحه من طيب الثمار وكلمة الكفر بالشجرة  
الخبثة التي لا تثمر

وهذا النوع كثير في القرآن الكريم وما من مثل إلا وفيه عبرة وعظة  
وهداية ولا يخلو من فائدة من القوائد السابقة

(النوع الثاني) وهو الأمثال السكائمة التي لم يصرح فيها بلفظ التمثيل  
ولكنها تدل على معان يصح نقلها إلى ما يشبهها . وقد رأيت رسالة خطية في  
المكتبة الملكية فيها هذا النوع من القرآن ورأيت في الانقار للسيوطي  
قريباً مما فيها نذكر خلاصة منها أن أبا اسحق إبراهيم بن مضارب بن إبراهيم



يقول : سمعت أبي يقول سألت الحسن بن الفضيل فقلت له إنك تخرج أمثال العرب والعجم من القرآن فهل تجد في كتاب الله « خير الأمور الوسط ؟ » قل نعم : في أربعة مواضع

الأول في البقرة في قوله تعالى « لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك »  
 الثاني قوله تعالى في النفقة « والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما »

الثالث قوله تعالى في الصلاة « ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها وابتغ بين ذلك سبيلا »

الرابع قوله تعالى « ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط »  
 قلت فهل يوجد في كتاب الله من جهل شيئاً عاده ؟ قل في موضعين  
 قوله عز وجل « بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه »  
 وقوله تعالى « وإذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا إفك قديم »  
 قلت فهل تجد في كتاب الله أحذو شر من تحسن إليه ؟ قال نعم قل الله تعالى « وما نقوموا إلا أن أغناهم الله ورسوله من فضله »

قلت فهل تجد في كتاب الله ليس الخبر كالمعاينة ؟ قال نعم في قصة إبراهيم عليه الصلاة والسلام « قال أو لم تؤمن قال بلى ولكن ليطمئن قلبي »  
 وفيها من هذا النمط كثير وهو وارد مورد الأمثال السكينة

(النوع الثالث) الأمثال المرسلة في القرآن وهذا النوع كالثاني لم يصرح فيه بلفظ المثل وإنما هو جهل أرسلت في القرآن رسالا ليصح نقلها عما وردت فيه إلى ما يمكن قصده منها من غير تغيير بلحقها وقد ذكر السيوطي من ذلك جملة صالحة في الاتقان ضمن فائدة نقلها عن جعفر بن شمس الخليفة وخلاصتها مع بعض زيادة

- (١) « الآن حصص الحق »
- (٢) « وضرب لنا مثلاً ونسى خلقه »
- (٣) « ليس لها من دون الله كاشفة »
- (٤) « ذلك بما قدمت يداك »
- (٥) « قضى الأمر الذى فيه تستفتيان »
- (٦) « أليس الصبح بقريب »
- (٧) « وحيل بينهم وبين ما يشتهون »
- (٨) « لكل نبال مستقر »
- (٩) « ولا يحيق المكر السوء إلا بأهله »
- (١٠) « قل كل يعمل على شاكلته »
- (١١) « وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم »
- (١٢) « كل نفس بما كسبت رهينة »
- (١٣) « ما على الرسول إلا البلاغ »
- (١٤) « ما على المحسنين من سبيل »
- (١٥) « هل جزاء الإحسان إلا الإحسان »
- (١٦) « كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة »
- (١٧) « الآن وقد عصيت قبل »
- (١٨) « تحسبهم جميعاً وقلوبهم شتى »
- (١٩) « ولا ينبئك مثل خبير »
- (٢٠) « كل حزب بما لديهم فرحون »
- (٢١) « ولو علم الله فيهم خيراً لأسمعهم »
- (٢٢) « وقابل من عبادة الشكور »

(٢٣) « لا يكلف الله نفساً إلا وسعها »

(٢٤) « لا يستوى الخبيث والطيب »

(٢٥) « ظهر الفساد في البر والبحر »

(٢٦) « ضعف الطالب والمطلوب »

(٢٧) « لمثل هذا فليعمل العاملون »

(٢٨) « وقلبل مام »

(٢٩) « وفي ذلك فليتنافس المتنافسون »

٣٠ « فاعتبروا يا أولى الأبصار »

والمنازل في القرآن الكريم يحمد أمثاله كثيرة وقد تضمنت غرائب الفوائد  
وبدائم المعاني ومعانيها ومراميتها ومضارها ؛ وهو واردها لا تخفى عن الفطن  
اللبيب والله أعلم

## جدل القرآن

الجدل معناه المنازعة لأزام الخصم . وهو في اللغة اللد في الخصومة أو  
القدرة عليها . وقد ورد ذكره في القرآن اما

ومنه قوله تعالى « وكان الانسان أكثر شىء جدلاً » أى خصومة ومنازعة وفعلاً

ومنه قوله تعالى « وجادلهم بالتي هي أحسن » أى بالطريقة التي هي أحسن

طرق المجادلة . وهى ما يوقف القلوب ويغبط النفوس ويجلو العقول له برفق ولين

وقوله « ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بلى هي أحسن إلا الذين ظهروا منهم »

وهاتان الآيتان تدلان على جواز المناظرة مع غير المسلمين بالحسنى

ومما ورد من لفظ الجدل في القرآن

قوله تعالى « يوم تأتي كل نفس تجادل عن نفسها » أى تعتذر وتدافع



وقوله تعالى ( ويجادل الذين كفروا بالباطل ) أى ينازعون ويخاصمون ويحتجون بالباطل ؛ وهو قولهم ( ما أنتم إلا بشر مثلنا . ولو شاء الله لآنزل ملائكة ) وغير ذلك من احتجاجهم بالباطل

وكما يكون الغرض من الجدل مجرد الزام الخصم . قد يطلق على المناظرة التى يكون للغرض منها اظهار الصواب والحق . وهو المعنى بقوله تعالى وجادلهم بالتي هي أحسن ) وقوله ( ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن ) وعلى ذلك فالغرض من جدل القرآن براهينه وأدلته التى اشتمل عليها وساقها لهداية الكافرين والزام المعاندين

## طريقة القرآن فى الأدلة والمناظرات

قد اشتمل القرآن الكريم على أسرار المناظرات . وتقدير الحجج الصحيحة وأبطال الشبه الفاسدة . وذكر النقص . والفرق والمعارضة . والمنع بما فيه الكفاية لمن بصره الله وأنعم عليه بفهم كتابه الحكيم . واشتمل على أنواع الأدلة والبراهين ذات النتائج الصحيحة المبينة على المعلومات العقلية والمجمعة

وقد أورد الله تعالى الأدلة والبراهين على مادة العرب فى صورة واضحة جليلة . بل فى أجلي صورة وأوضح بيان . فتفهم العامة من جليها ما يقنعهم ويلزمهم الحجة . ويفهم الخواص من ثنائها وأسرارها ما يلزمهم ويبصرهم . وإنما لم يوردها على طرق الحكماء والمتكلمين لأنهم ( أولها ) تحقيق ما أخبر به فى كتابه بقوله ( وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه )

( وثانيها ) أن ترك الجلى من الكلام والاتجاه إلى الخفى الدقيق عجز .

والمعجز على الله محال ، فان من قدر على الكلام الاوضح الذي يفهمه الاكثر من  
 لم يلجأ إلى الاغمض لدى لا يفهمه إلا الأفلون إلا إذا كان ملغزاً ، ولذلك  
 كانت أدلة التوحيد والمعاد والنبوات المذكورة في القرآن آيات ودلالات  
 معينة مستلزمة لمطلوباتها بنفسها من غير احتياج إلى اندراجها تحت قضية  
 كلية ، إذ المحلوقات جميعها وما تضمنته من الشخصيات والحكم والمصالح  
 والغايات مستلزمة للخالق سبحانه وتعالى عينا ، بخلاف ما يزعم كثير من النظار  
 أنه دليل لقولهم : كل ممكن مفتقر إلى واجب وكل محدث مفتقر إلى محدث ،  
 فان هذه القضية بعد تعميمها في تقريرها . ودفع ما يمارضها ، لا تدل على مطلوب  
 معين وخالق معين ، وإنما تدل على واجب ما ومحدث ما ؛ وأما آياته سبحانه .  
 وأدلة توحيده ، وما أخبر به من المعاد ، وما نصبه من الأدلة لصدق رسوله .  
 فلا تفتقر إلى قياس شمولي أو تمثيلي ، بل هي مستلزمة لمطلوباتها عينا ، والعلم  
 بها مستلزم للعلم بالمطلوب ، وانتقال الذهن منها إلى المطلوب في غاية البين  
 والوضوح ، كانتقال الذهن من رؤية شعاع الشمس إلى العلم بطولوعها ، ومن  
 رؤية الدخان إلى العلم بأن تحته ناراً ، وغير خاف أن هذا النوع من الاستدلال  
 من الأنواع البديهية ؛ التي تستوي في إدراكها العقول

### أدلة القرآن ومناظراته

أدلة القرآن ومناظراته على ثلاثة أضرب

(النوع الأول) ما ذكره الله تعالى من مباحث العقائد المتعلقة بوجوب  
 الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر مقرونة بالأدلة العقلية  
 والآيات السكونية التي تثبتها ، وهذا النوع في القرآن كثير جداً ؛ ولعلنا  
 نذكر منه أمثلة لتسكون نبهاساً لما نذكر

فمن ذلك قوله تعالى «يأياها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون» إلى قوله تعالى «فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة أعدت للكافرين»

فهذا استدلال في غاية الظهور ونهاية البيان على جميع مطالب أصول الدين من اثبات الصانع وصفات كماله من قدرته وعلمه وإرادته وحكمته وأفعاله وعلى حدوث العالم وإثبات توحيده وإثبات نبوة سيدنا محمد ﷺ على أبلغ وجه وأحسنه وبذا ثبت صدقه في كل ما أخبر به وقد أخبر عن المعاد والجنة والنار فثبت صحة ذلك بالضرورة

ومن هذا النوع قوله تعالى «وللهكم إله واحد لا إله إلا هو الرحمن الرحيم» إلى قوله «لا يأت لقوم يعقلون»

وقوله تعالى «لله مافي السموات ومافي الأرض وإن تبدوا مافي أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله» إلى قوله «واليه المصير» وهذا النوع كثير في القرآن لمن تأمله النوع الثاني : مناظرات وقعت بين فريقين .

(فمن ذلك) مناظرات المؤمنين مع المنافقين في قوله تعالى :-

« وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون ألا إنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون »

وقد حكم الله على المنافقين وأسجل عليهم أربع أسجلات ، وهي تكذيبهم ووصفهم بالفساد . وحصره فيهم . ووصفهم بغاية الجهل . وأنهم لا شعور عندهم ومثل ذلك قوله تعالى حكاية عنهم « أنؤمن كما آمن السفهاء إلا إنهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون » وفيه أربع أسجلات على المنافقين أيضا ، وهي تكذيبهم . وحصره فيهم . ونفي العلم عنهم وتكذيبهم في دعواهم أن المؤمنين سفهاء ونفي السفه عن أنفسهم



(ومن هذا النوع أيضا) مناظرة ابليس عدو الله في شأن آدم وإبائه من السجود بقوله «أنا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين» وقد بين الله فساد شبهته وبين إن امتناعه وإباده كان كبيرا وكفرا

(ومن ذلك النوع أيضا) مناظرات الأنبياء عليهم الصلاة والسلام مع أممهم وبالتأمل في قصص الأنبياء ودعوتهم لأنهم وردهم عليهم يتبين كثير من أنواع المناظرات المختلفة؛ والقرآن الكريم حافل بذلك على أبلغ وجه وأتم بيان النوع الثالث: الأدلة التي ذكرت للرد على الخصوم وإقناع المماندين وإقناعهم بالدليل القطعي وهو أنواع كثيرة فمن ذلك:-

١) استفهام التقرير: وهو الاستفهام عن المقدمات البينة البرهانية التي لا يمكن لأحد أن يجهدها وهي تدل على المطلوب لتقرير المحاطب بالحق ولا اعترافه بانكار الباطل

وهذا النوع من أحسن جدل القرآن بالبرهان فإن الجدل إنما يشترط فيه أن يسلم الخصم المقدمات وإن لم تكن بينة معروفة فإذا كانت بينة معروفة كانت برهانية والقرآن لا يحتاج في مجادلته بمقدمة مجرد تسليم الخصم بها كما هي الطريقة الجدلية المعروفة عند أهل المنطق وغيرهم، بل بالقضايا والمقدمات التي يسلمها الناس وهي برهانية وهذا النوع كثير في القرآن ومن أمثلته:-

قوله تعالى «أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون»

وقوله «أفعمينا بالخلق الأول بل هم في لبس من خلق جليل»

وقوله «وليس الذي خلق السموات والأرض بقادر على أن يخلق مثلهم»

وقوله «أيعجب الإنسان أن يترك سدى ألم يك نقطة من ماء يهي

ثم كانت علاقة تخلق فسوى لجعل منه الزوجين الذكر والانثى ليس ذلك بقادر على أن يحيى الموتى »

وقوله « أفرايتم ما تمنون أنتم تخلقونه أم نحن الخالقون »

وقوله « لولا يأتينا بآية من ربنا أولم تأتكم بينة ما في الصحف الأولى »

وقوله « أولم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم »

ومنه قوله تعالى « كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتاً فأحياكم ثم يميتكم

ثم يحييكم ثم إليه ترجعون » وهو تقرير لهم بالأطوار الثلاثة التي شاهدها

ليقروا بالطور الرابع وهذا استدلال بدعي »

وقوله « ألم نجعل له عينين ولساناً وشفقتين وهديناها للنجدتين »

ولو أردنا استقصاء هذا النوع في القرآن لخرجنا عن الاختصار أما أن

يكان بعض المخاطبين يسلم المقدمات وبعضهم ينكرها فإن الله يذكر الدليل على

صحتها وذلك مثل قوله تعالى -

« وما قدروا الله حق قدره اذ قالوا ما أنزل الله على بشر من شيء قل من أنزل

أنزل الكتاب الذي جاء به موسى نوراً وهدى للناس »

فإن الخطأ لما كان مع من يعترف بنبوة موسى من أهل الكتاب ومع

من ينكرها من المشركين بين الله تعالى نبوة موسى والأدلة عليها في غير

موضع من القرآن ، وبذا وصل الجدل مع الفريقين إلى البرهان

(٢) مطالبة الخصم بتصحيح دعواه وإثبات كذبه في مدعاه مثل قوله

تعالى في شأن اليهود :-

« وقالوا لن تمسنا النار إلا أياماً معدودة قل اتخذتم عند الله عهداً قلن

يخلف الله عهداً أم نقولون على الله مالا تعلمون »

فإن في هذا مطالبة لهم بتصحيح دعواهم التي قالوها وترديد حالهم بين

أصهين وهما إما أن يكون قولهم هذا صادراً عن الله بوحى وعهد عهد به إليهم وهذا منتف قطعاً ؛ وإما أن يكون قولاً على الله بلا علم فتعين أن يكون قولهم كذباً قطعاً ، وهذا نوع بديع من أنواع الجدل لأن فيه قطعاً للخصم وأخاماً له .

(٣) اظهار التقشيع والتحكم من المخالف مثل قوله تعالى « أفكلما جاءكم رسول بما لاتهورى أنفسكم استكبرتم ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون »

فإنه تعالى يظهر أنهم متشبهون متحكمون فكأنه يقول لاجبة لكم على ما ادعيتكم سوى التقشيع والتحكم بالباطل فإن جاءكم ما لا تشتهون دفعتم ورددتم وإن كن موافقاً لهما كم قبلتم وأجزتم

ومنه قوله « أفؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض »

فإن الأخذ ببعض الكتاب يوجب الأخذ ببعض الآخر والتزام بعض شرائعه يوجب التزام جميعها

ولا يجوز أن تكون الشرائع تابعة للشهوات اذ لو كان الشرع تابعاً لهوى والشهوة لكان في الطباع ما يغنى عنه وكانت شهوة كل أحد وهواه شرماً له « ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السموات والأرض ومن فيهن »

(٤) مجازاة الخصم وهى أن تسلّم له بعض مقدماته إشارة الى أنها لا تنتج ما يريد ؛ وأنها تساعد على ما تريد وذلك مثل قوله تعالى ( قالوا ان أنتم الا بشر مثلنا تريدون أن تصدونا عما كان يعبد آباؤنا فأتونا بسلطان مبين ) قلت لهم رسولهم ان نحن الا بشر مثلكم

فقد سلّمت الرسل لخصومهم بالبشرية لأنها لا تنتج عدم الرسالة بل هى شرط فيها لأن من أنكرها فقد أنكر الرسالة لأن الله تعالى لم يرسل رسلاً الا من البشر



قال تعالى « ولو جعلناه ملكاً لجعلناه رجلاً وللبسنا عليهم ما يلبسون »  
 (٥) « الاسجبال » وهو أن تثبت على لسان خصمك الفاظاً في سياق آخر  
 تسجل عليه ما كان عنده محل شبهة وانكار مثل قوله تعالى :-

( ونادى أصحاب الجنة أصحاب النار أن قد وجدنا ما وعدنا ربنا حقاً  
 فهل وجدتم ما وعد ربكم حقاً قالوا نعم فأذن مؤذن بينهم أن لعنة الله على الظالمين  
 الذين يصدون عن سبيل الله ويبغونها عوجاً وهم بالآخرة هم كافرون)  
 فقد كان البعث والعذاب عندهم محل شبهة وانكار وهام يعترفون به  
 ويمجدونه حقاً وفي ذلك من الاسجبال عليهم ما لا يخفى

(٦) « ابطال مدعى الخصم باثبات نقيضه » مثل قوله تعالى :-

( قل من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى نوراً وهدى للناس الآية )  
 رداً على قول اليهود فيما حكاه الله عنهم بقوله ( وما قدروا الله حق قدره إذ  
 قالوا ما أنزل الله على بشر من شيء ) فهم قد ادعوا سلباً كلياً فكذبهم الله بما  
 يعترفون به وهو الإيجاب الجزئي المناقض للسلب الكلي

(٧) « الاستدلال بوجود الأثر على وجود المؤثر » مثل قول تعالى

( وكذلك نرى إبراهيم ملكوت السموات والأرض وليكون من الموقنين )  
 إلى آخر الآيات

فقد استدلل فيها بأفول الكوكب والقمر والشمس على أنها ليست بألهة  
 لحدوثها فتكون محتاجة إلى محدث لا يكون حادثاً

(٨) بيان أن مدعى الخصم خال من الحججة وأن البرهان الحق قائم على نقيض  
 مدعاه ( مثل قوله تعالى

( وسأجه قومه قال أتأججونى فى الله وقد هدان ) الى قوله ( فأى الفريقين  
 أحق بالامن إن كنتم تعلمون )

فان مثال هذا الى ان مدعاكم خال من الحجة وأما مدعائى الذى هو تقيض  
مدعاكم فقد قام البرهان الحق عليه ومثله قوله

( ياأبت لم تعبد ما لا يسمع ولا يبصر ولا يغنى عنك شيئا )

(٩) ( قياس الخلف وهو إثبات المطلوب بإبطال تقيضه على طريقة  
إهل الميزان )

مثل قوله تعالى ( ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا )

وقوله ( لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا )

(١٠) ( قياس التمثيل وهو الحاق أحد الشئيين بالآخر )

مثل قوله تعالى ( ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال

له كن فيكون )

ومثله قوله تعالى ( وهو الذى يبدأ الخلق ثم يعيده وهو

أهون عليه )

(١١) ( السبر والتقسيم ) وهو حصر الاوصاف وإبطال أن كل واحد منها

لا يصلح أن يكون علة للحكم

مثل قوله تعالى ( ثمانية أزواج من الضأن اثنين ) الخ الآية )

فأنهم لما حرموا ذكورها تارة وأناتها تارة أخرى بين الله تعالى أن

علة التحريم اما الذكورة أو الانوثة أو اشتغال الرحم أو ليس له علة ظاهرة وإنما

هو متلقى عن الله تعالى بوحى أو سماع أو ارسال رسول والجميع باطل لانه

على فرض التعليل يكون الذكور دائما محرمة أو الاناث أو هما معا وإن كانت

الثاني فباطل أيضا لأنهم لم يأخذوا عن الله ولا عن رسول من رسوله فلم يبق

إلا أن يكون تحریمهم تارة وتحليلهم تارة أخرى افتراء على الله تعالى

(١٣) القول بالمرجب : وهو أن تقع صفة في كلام للغير كمناسبة عن شيء  
 أثبت له حكم فتثبت تلك الصفة لغير ذلك الشيء  
 مثل قوله تعالى « يقولون لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجننا الأعز منها  
 الأذل والله العزة ورسوله »

فقد كنفوا بالأعز في كلامهم عن المنافقين وبالأذل عن المؤمنين وأثبتوا  
 لها حكماً وهو إخراج الأول للثاني من المدينة فأثبت الله العزة لله ورسوله  
 وللمؤمنين فكانوا هم المخرجين بالفاعل والمنافقون هم المخرجون بالمفعول  
 (١٣) التسليم : وهو فرض الحال منفياً أو مشروطاً بحرف الامتناع لبدل  
 على عدم وقوعه ثم يسلم ذلك تسليماً جديلاً للدلالة على عدم فائدة ذلك على  
 تقدير وقوعه

مثل قوله تعالى « ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من الة إذ ذاك لذهب  
 كل الة بما خلق ولعلنا بعضهم على بعض »

(١٤) الانتقال في الاستدلال : من دليل إلى دليل لعدم فهم الخصم وجه  
 الدلالة من الدليل الأول

مثل قوله تعالى حكاية عن مناظرة إبراهيم للنمرود ( قال ربى الذى يحى  
 ويميت قال أنا احيى وأميت قال إن الله يأتى بالشمس من المشرق فأت بها من  
 المغرب فبهت الذى كفر )

(١٥) المناقضة : وهى تعليق الامر على مستحيل للدلالة على استحالة وقوعه  
 مثل قوله تعالى ( لا يدخلون الجنة حتى يابح الرجل فى مم الخياط )

(١٦) الزام الخصم بما يعترف به وهو مشاهد محسوس  
 مثل قوله تعالى ( ان الذين يدعون من دون الله لن يخلقوا ذباباً ولو  
 اجتمعوا له وإن يسلبهم الذباب شيئاً لا يستنقذوه منه ضعف الطالب والمطلوب )



(١٧) الغمام الخصم بأن مدعاه يلزمه أنه يقول بما لم يقل به أحد وما لم يعترف به

مثل قوله تعالى : بديع السموات والارض أتى يكون له ولد ولم يكن له صاحبة وخلق كل شيء وهو بكل شيء عليم

فانه لم يقل أحد بأن له صاحبة ومن ينسب له الولد لا يعترف بذلك هذه نبذة من جدل القرآن ومناظراته وأدلته قد ذكرناها لتسكون نبراسا والى هنا انتهى المنهاج والله أعلم

والله نسأل أن ينفعنا بما كتبنا وأن ينفع به وأن يجعله خالصاً لوجهه أنه تميم مجيب . وكان الفراغ منه في السابع من شهر شعبان سنة خمس وخمسين وثلاثمائة وألف من الهجرة النبوية وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم والحمد لله رب العالمين الذي بنعمته تتم الصالحات